التقـرير السنوي 2016

riyadbank.com

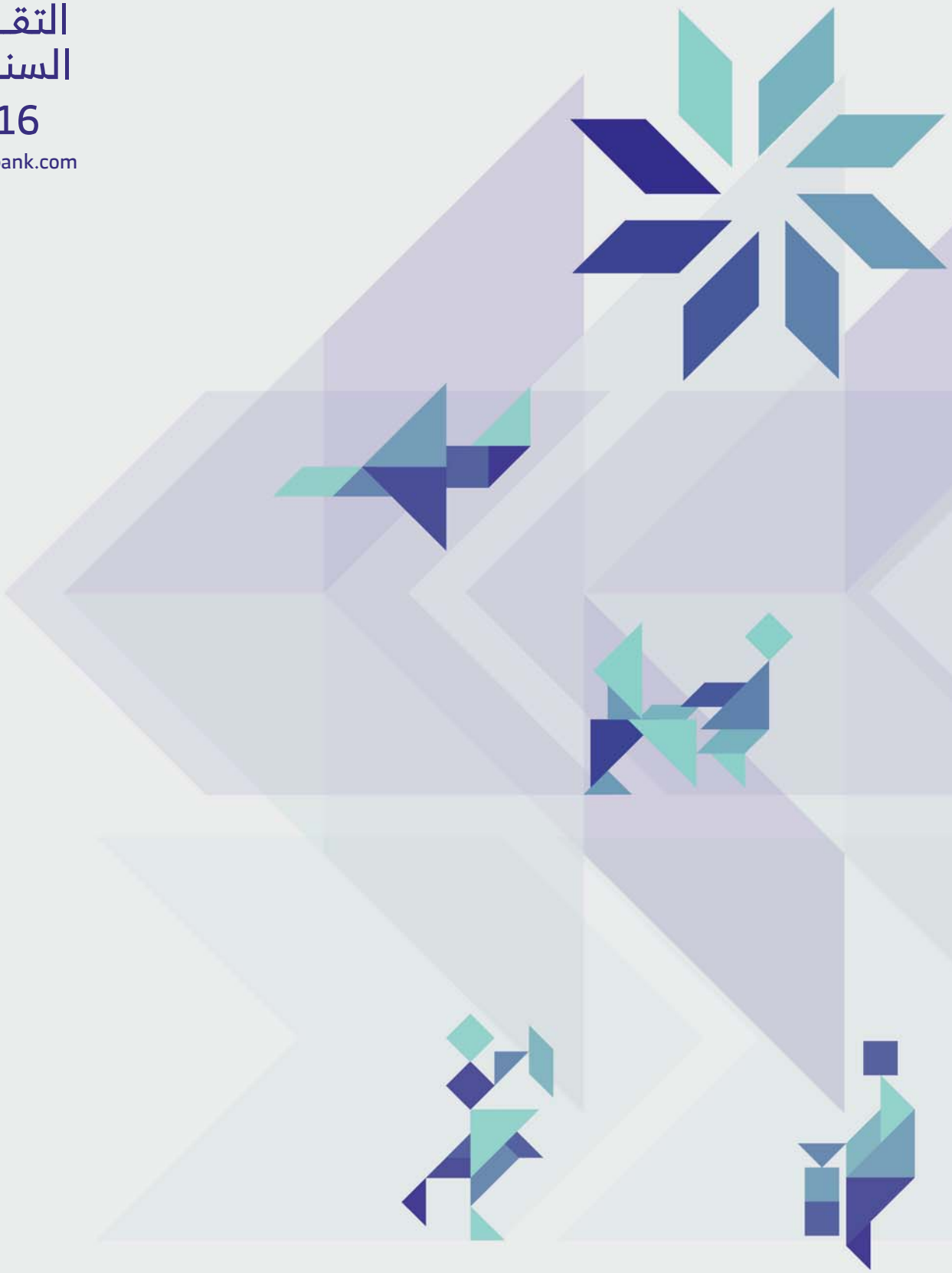

بنك الرياض
riyad bank

بسم الله الرحمن الرحيم

خادم الحرمين الشريفين
الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود

صاحب السمو الملكي
الأمير محمد بن نايف بن عبدالعزيز آل سعود
ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية

صاحب السمو الملكي
الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود
ولي ولي العهد النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع

المحتويات

مجلس الإدارة 6
ملخص البيانات المالية 2016م 8
كلمة رئيس مجلس الإدارة 10
أعضاء مجلس الإدارة 12
الإدارة التنفيذية 14
تقرير مجلس الإدارة 16

ملخص إنجازات لعام 2016م 36
الخدمات المصرفيّة للأفراد 38
المصرفية الخاصة والذهبية 39
مصرفية السيدات 39
المصرفية الإسلامية 39
المصرفية الرقمية 40
مصرفية الشركات 41
الخزانة والإستثمار 42
تقنية الأعمال 42
حوكمة تقنية الأعمال 43
الموارد البشرية 43
التسويق والاتصالات 44
إثراء تجربة العملاء 45
خدمة المجتمع 46
شركة الرياض المالية 48

الآفاق الاقتصادية والمالية 50
الإقتصاد العالمي 52
أسواق النفط 55
اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي 57
الاقتصاد السعودي 61
رؤية المملكة العربية السعودية 2030م 61
برنامج التحول الوطني 62
برنامج التوازن المالي 2020م 64
موازنة عام 2017م 66
الأسواق المالية 67
أداء الاقتصاد الكلي في عام 2016م والتوقعات لعام 2017م 68

البيانات المالية لعام 2016م 70
تقرير مراجعي الحسابات 72
قائمة المركز المالي الموحدة 80
قائمة الدخل الشامل الموحدة 82
قائمة التغيرات في حقوق المساهمين الموحدة 83
قائمة التدفقات النقدية الموحدة 84
إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة 85

الإدارة العامة، الإدارات الإقليمية والفروع الدولية 148

"سنكون البنك السعودي الرائد، الأول في الجودة، الأول في إثراء القيمة، والأول في الإهتمام بالعملاء، وتلبية احتياجاتهم، وذلك بالاستمرار في تطوير خدماتنا، مع تنمية العائد لمساهمي البنك"

01

مجلس الإدارة

نتطلع لنكون أكثر من مجرد بنك

نسعى لخلق روابط ذات معنى في خدماتنا من خلال تمكين عملائنا ليصلوا إلى ما يطمحون إليه في الحاضر القريب والمستقبل.

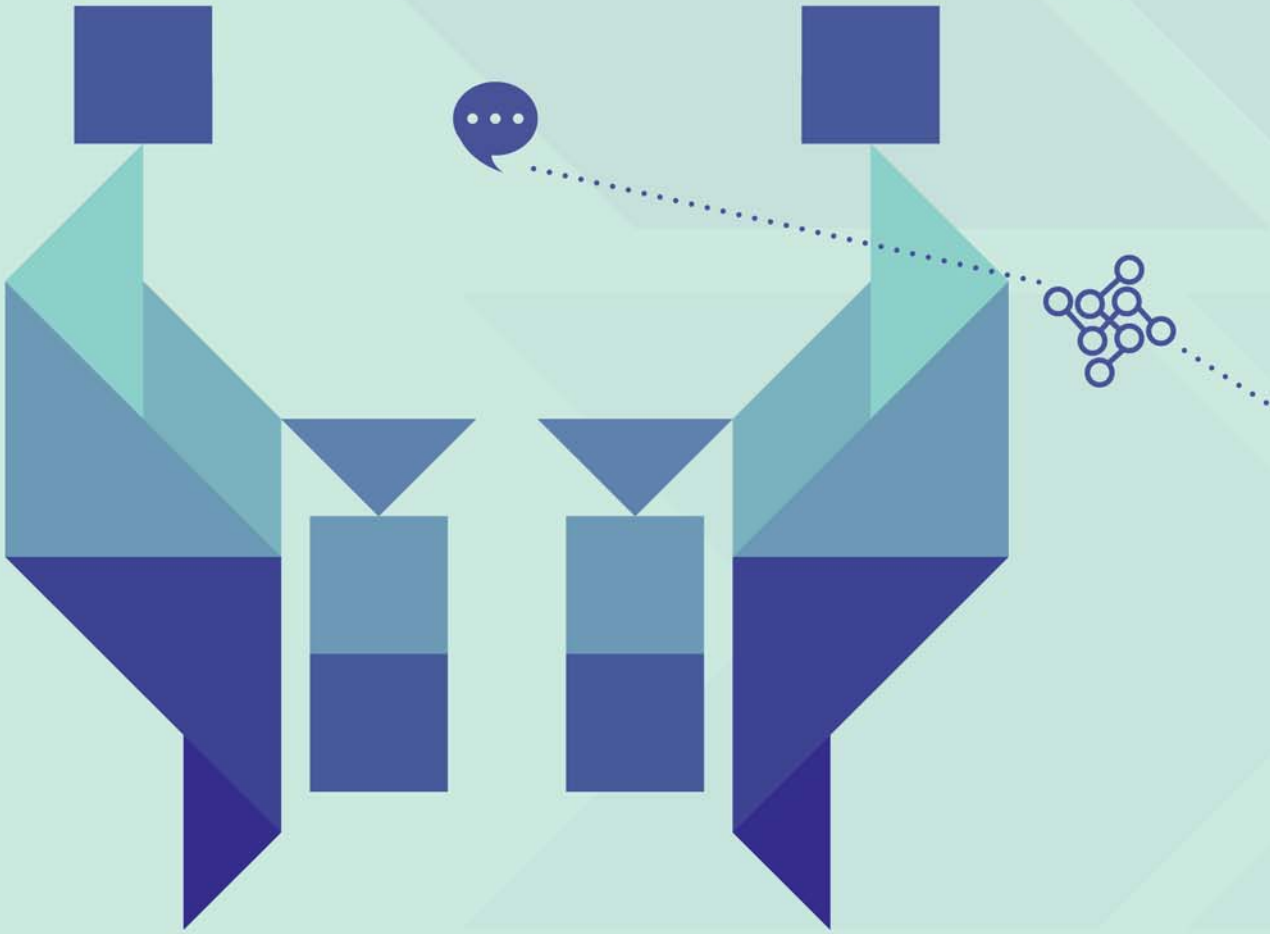

ملخص البيانات المالية 2016

217,619m

إجمالي الموجودات (ألف مليون ريال)

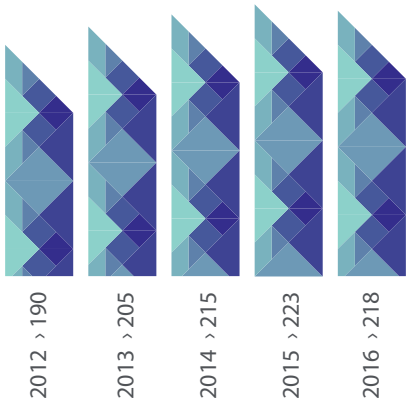

142,909m

القروض والسلف (ألف مليون ريال)

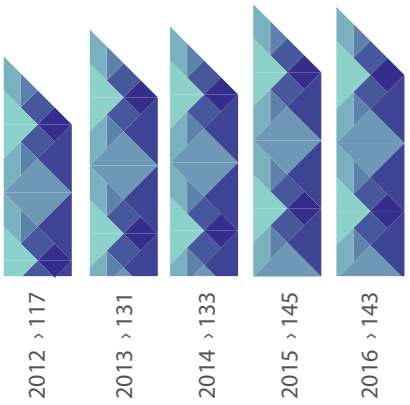

156,683m

ودائع العملاء (ألف مليون ريال)

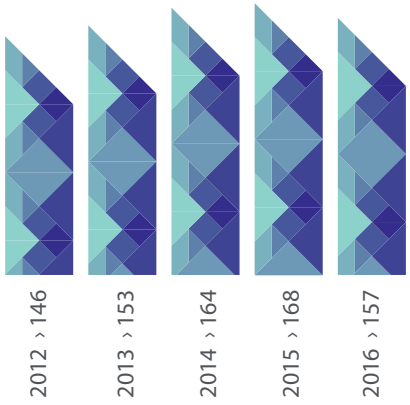

37,773m

حقوق المساهمين (ألف مليون ريال)

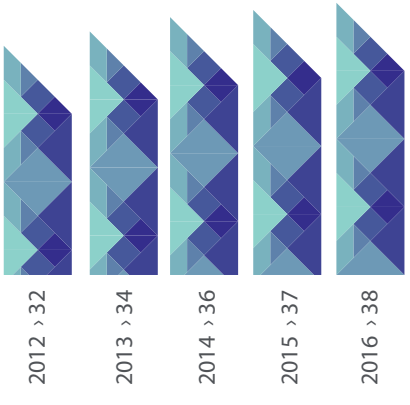

مليون ريال

ملخص البيانات المالية	2016م	2015م	2014م	2013م	2012م
إجمالي الموجودات	217,619	223,316	214,589	205,246	190,181
القروض والسلف، صافي	142,909	145,066	133,820	131,524	117,834
الاستثمارات، صافي	45,157	44,765	47,148	43,733	36,472
ودائع العملاء	156,683	167,852	164,809	153,934	146,738
حقوق المساهمين	37,773	36,545	35,537	33,870	31,964
الدخل الصافي من العمولات الخاصة	5,301	5,180	5,123	4,689	4,374
دخل المصروفات والعمولات	1,503	1,784	2,014	1,812	1,769
إجمالي دخل العمليات *	7,738	8,006	7,986	7,047	6,747
مصروفات العمليات باستثناء المخصصات	3,009	2,904	2,780	2,551	2,311
المخصصات	1,386	1,052	900	605	1,050
إجمالي مصروفات العمليات	4,395	3,956	3,680	3,156	3,361
صافي الدخل	3,342	4,049	4,352	3,947	3,466
ربحية السهم الواحد (الريال السعودي**)	1.11	1.35	1.45	1.32	1.16
معدل العائد على الأصول ***	1.52%	1.85%	2.07%	2.00%	1.78%
معدل العائد على حقوق المساهمين	8.85%	11.08%	12.25%	11.65%	10.84%
عدد الفروع في المملكة العربية السعودية	337	334	318	252	252
عدد أجهزة الصراف الآلي	2,667	2,777	2,551	2,518	2,591

* يشمل إجمالي دخل العمليات حصة الدخل من الشركات الزميلة
** أرقام السنة السابقة قد تم الافصاح بها بعد إصدار أسهم منحة خلال 2015.
*** يتم احتساب المعدل بإضافة أرصدة اول الفترة و اخر الفترة وقسمتها على 2.

كلمة رئيس مجلس الإدارة

لقد كان عام 2016م عاماً مليئاً بالتحديات على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، وبالرغم من تلك التحديات فقد استطاع بنك الرياض مواصلة الحفاظ على صلابة ثوابته ومنهجية معاييره وممارساته المصرفية في كافة المجالات، ويسعى البنك إلى تحقيق أرقى مستويات الخدمة المصرفية لعملائه من خلال التحول التقني وتبني استراتيجية المصرفية الرقمية، وذلك في ظل ما تتسم به الصناعة المصرفية من تحديات ومنافسة ومخاطر، ترتبط بظروف السوق. ومما لاشك فيه، أن مستقبل القطاع المصرفي مرتبط بمدى استجابته ومواكبته للتحول التقني وما تشهده التقنية الرقمية التي تتسارع وتيرتها، ومن هنا كان بنك الرياض سباقاً في توظيف التكنولوجيا والتقنيات الحديثة بما يلائم طموحه ورؤيته.

واستمراراً لدور البنك تجاه مسئوليته الاجتماعية، فقد شهد العام 2016م إنجازات نوعية في هذا المجال ، من مساهمات فاعلة في برامج التنمية المستدامة. وذلك على صعيد برامج خدمة المجتمع، إذ يتسع نطاق المشاركات الاجتماعية لبنك الرياض ليشمل مختلف القطاعات والنشاطات التي تتوزع بين القطاع التعليمي والثقافي، والقطاع الصحي، إلى جانب قطاع التأهيل المهني والتدريب، وكذلك الأمر بالنسبة للتوعية وحماية البيئة، ويمتد ليصل إلى مساندة البرامج الترفيهية والسياحة الداخلية، هذا إلى جانب الدعم المعهود للمؤسسات والجمعيات الخيرية.

كما عزز البنك دوره في حقل الأعمال الناشئة من خلال رعايته ومشاركته في العديد من الفعاليات ذات العلاقة. كما استمر البنك في تفعيل مشاركته في مشروع دعم الأسر المنتجة الذي يستهدف توسيع مشاركة المرأة وذوي الاحتياجات الخاصة والعاطلين عن العمل.

ولا بدّ لنا من التأكيد على مدى ما نوليه من أهمية للرؤية الوطنية 2030م والتي أقرها خادم الحرمين الشريفين، حفظه الله، تلك الرؤية الطامحة لمرحلة جديدة من التطوير والعمل الجاد لاستشراف المستقبل، ومواصلة السير في ركاب الدول المتقدمة، وفي هذا الصدد نؤكد بأننا لن نألو جهداً في اتخاذ وإجراء ما يلزم للمساهمة في تحقيق أهداف ومتطلبات تلك الرؤية.

وأود أن أتقدم بجزيل الشكر إلى عملائنا الكرام الذين منحونا ثقتهم متطلعين من خلالها إلى تحقيق إنجازات تليق بتطلعاتهم وتوقعات مساهمي البنك، وإنني على يقين بأن البنك بإدارته ومنسوبيه لن يدخر وسعاً للمضي قدماً لتحقيق أهدافه، ومحورها تعميق إثراء تجربة عملائنا.

كما يسرني أن أقدم شكري لكافة أعضاء أسرة بنك الرياض من موظفين وموظفات لأدائهم المخلص وما يقدمونه من جهد ودور فاعل في ترجمة رؤية البنك والمضي به نحو الأمام ...

ولا يسعني في هذا المقام إلا أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى أخي سعادة الأستاذ الفاضل "راشد العبد العزيز الراشد" رئيس مجلس الإدارة السابق، الذي أدار دفة قيادة هذه المؤسسة العريقة لعقود طوال بحنكة واقتدار، ليرسخ من خلالها مبادئ المهنية المصرفية، فلم يدخر جهداً في بذل التفاني والاجتهاد لمواصلة مسيرة العطاء التي حققها بنك الرياض عبر عقوده الستة الماضية.

كما أود أن أسجل شكري وتقديري لأصحاب المعالي والسعادة أعضاء مجلس الإدارة السابقين : معالي الدكتور خالد حمزة نحاس، والسيد عبد الرحمن حسن شربتلي، والدكتور عبد العزيز صالح الجربوع، والأستاذ عبد الله إبراهيم العياضي، والدكتور فارس عبد الله أبا الخيل، والمهندس وليد عبد الرحمن العيسى، وكذلك للأستاذ طلال إبراهيم القضيبي – الرئيس التنفيذي السابق - على كل ما بذلوه من جهود مخلصة وما سجلوه من نتائج وإنجازات.

وختاماً، أرحب بزملائي أعضاء مجلس الإدارة الذين انضموا مؤخراً لفريق بنك الرياض متمنياً لنا جميعاً التوفيق والسداد في مواصلة الإنجازات ومواجهة التحديات وصولاً لتحقيق مصالح عملائنا ومساهمينا.

وبالله التوفيق،
رئيس مجلس الإدارة
عبد الله محمد العيسى

"مستقبل القطاع المصرفي مرتبط بمدى استجابته ومواكبته للتحول التقني وما تشهده التقنية الرقمية التي تتسارع وتيرتها، ومن هنا كان بنك الرياض سباقاً في توظيف التكنولوجيا والتقنيات الحديثة بما يلائم طموحه ورؤيته."

3,342

صافي الدخل

(مليون ريال سعودي)

337

عدد الفروع في المملكة العربية السعودية

2,667

عدد أجهزة الصراف الآلي

أعضاء مجلس الإدارة

اللجنة التنفيذية
عبدالرحمن أمين جاوه (رئيساً)
طلال إبراهيم القضيبي
محمد عبدالعزيز العفالق
معتز قصي العزاوي
نادر إبراهيم الوهيبي

لجنة المراجعة
جمال عبدالكريم الرماح (رئيساً)
محمد عمير العتيبي
عبدالرؤوف سليمان باناجة
عبدالعزيز عبدالله الدعيلج
عبدالله عبداللطيف السيف

لجنة الترشيحات والمكافآت
محمد طلال النحاس (رئيساً)
طلال إبراهيم القضيبي
جمال عبدالكريم الرماح
نادر إبراهيم الوهيبي

٠1

٠2

٠3

٠4

٠5

1٠ عبدالله محمد العيسى
رئيس مجلس الإدارة

2٠ ابراهيم حسن شربتلي
عضو مجلس الإدارة

3٠ جمال عبدالكريم الرماح
عضو مجلس الإدارة

4٠ طلال ابراهيم القضيبي
عضو مجلس الإدارة

5٠ عبدالرحمن أمين جاوه
عضو مجلس الإدارة

مجموعة التخطيط الاستراتيجي
عبدالله محمد العيسى (رئيساً)
إبراهيم حسن شربتلي
طلال إبراهيم القضيبي
عبدالرحمن أمين جاوه
محمد طلال النحاس

لجنة المخاطر
محمد عبدالعزيز العفالق (رئيساً)
محمد عمير العتيبي
معتز قصي العزاوي

٠6

٠9

٠8

٠7

٠10

٠6 محمد طلال النحاس
عضو مجلس الإدارة

٠7 محمد عبدالعزيز العفالق
عضو مجلس الإدارة

٠8 محمد عمير العتيبي
عضو مجلس الإدارة

٠9 معتز قصي العزاوي
عضو مجلس الإدارة

10. نادر ابراهيم الوهيبي
عضو مجلس الإدارة

الإدارة التنفيذية

عبدالمجيد عبدالله المبارك
الرئيس التنفيذي المكلف

ثالب علي الشمراني
نائب الرئيس التنفيذي الأول،
الرئيس الأول لإدارة المخاطر

عادل أحمد بن الشيخ
نائب الرئيس التنفيذي الأول
مساندة الأعمال

عبدالعزيز صالح المالكي
نائب الرئيس التنفيذي
الخزانة والأستثمار

أحمد يحيى الطيب
نائب الرئيس التنفيذي،
إدارة المخاطر

أسامة عبدالباقي بخاري
نائب الرئيس التنفيذي،
مصرفية الشركات

عدنان صالح الجويان
نائب الرئيس التنفيذي،
الموارد البشرية

رياض عتيبي الزهراني
نائب الرئيس التنفيذي
مصرفية الأفراد

محمد عبدالعزيز الربيعة
نائب الرئيس التنفيذي
التسويق

هاني عبدالله ابو النجا
نائب الرئيس التنفيذي،
الفروع

عائض محمد الزهراني
نائب الرئيس التنفيذي،
تقنية الأعمال

محمد علي آل قريشة
نائب الرئيس التنفيذي،
المالية

عبدالعزيز عبدالله العسكر
نائب الرئيس التنفيذي
الائتمان

إنجي أحمد الغزاوي
نائبة الرئيس التنفيذي،
العمليات

محمد عبدالعزيز أبو النجا
نائب الرئيس التنفيذي،
خدمات مصرفية الشركات

نادر سامي الكريع
نائب الرئيس التنفيذي،
الخزانة

تقرير مجلس الإدارة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016م

يسر مجلس الإدارة أن يتقدم بتقريره السنوي للسادة المساهمين عن أداء البنك (بنك الرياض وشركاته التابعة) للعام 2016م، متضمنًا معلومات حول أنشطة البنك، وأهم إنجازاته، واستراتيجياته ونتائجه المالية، ومجلس الإدارة ولجانه المختلفة ومعلومات أخرى مكملة تهدف إلى تلبية احتياجات مستخدم هذا التقرير.

أنشطة البنك الرئيسة :

يقوم بنك الرياض بشكل رئيس بجميع الأعمال المصرفية والاستثمارية سواء لحسابه أو لحساب الغير في المملكة العربية السعودية وخارجها، حيث يقدم مجموعة متكاملة من الخدمات المصرفية والتجارية للشركات والأفراد وتمويل كافة الأنشطة والمشاريع التجارية والصناعية، ومشاريع البنية التحتية، من خلال شبكة فروعه البالغ عددها (337) فرعًا داخل المملكة وفرع لندن بالمملكة المتحدة ووكالة هيوستن بالولايات المتحدة ومكتب تمثيلي في سنغافورة. كما يقوم البنك من خلال شركة الرياض المالية المملوكة بالكامل للبنك بتقديم مجموعة متنوعة من خدمات إدارة الأصول والمصرفية الاستثمارية، وتلبية احتياجات الأفراد بتوفير خدمات الوساطة في أسواق المال، ومجموعة واسعة من خدمات الاستثمار والصناديق الاستثمارية.

وتتضمن قائمة الدخل عرضًا للدخل حسب أنشطة البنك الرئيسة، وكذلك الإيضاحات ذات الأرقام (20 و21). كما تم عرض نتائج أعمال وقطاعات البنك بالإيضاح رقم (27) المرفق بالقوائم المالية الختامية للعام 2016م. ومن حيث المخاطر التي يتعرض لها البنك، فإن لدى البنك إدارة متخصصة في إدارة هذه المخاطر ضمن أطر وسياسات استراتيجية معتمدة من قبل مجلس الإدارة، لإدارة هذه المخاطر ومراقبتها والحد منها وفق أسس مدروسة. وسيتم التعرض لمهام هذه الإدارة لاحقًا في هذا التقرير. ولدعم إدارة المخاطر في جميع قطاعات الأعمال فإن هناك عدة لجان لمراقبة مخاطر السوق ومخاطر السيولة والمخاطر التشغيلية والمخاطر الاستراتيجية ومخاطر الالتزام، ذلك بالإضافة إلى لجنة المخاطر المنبثقة من مجلس الإدارة. وقد ورد وصف تفصيلي للمخاطر التي يواجهها أو قد يواجهها البنك في المستقبل لاحقًا في هذا التقرير، إضافة إلى ما ورد في الإيضاحات المصاحبة للقوائم المالية ذات الأرقام (28 و 29 و 30 و 31) والتي تعد جزءًا مكملاً لتقرير مجلس الإدارة.

أهم الإنجازات :

تمكن البنك في عام 2016م من تحقيق عدد من الإنجازات للأهداف التي تبناها ليكمل مسيرته ويدعم جهوده في التركيز على تطوير الخدمات والمنتجات المصرفية الرئيسة، وذلك بالاستمرار في استحداث منتجات وخدمات متميزة تلبي احتياجات عملاء البنك وتعزز دوره الريادي في العديد من الأنشطة المصرفية، وقد تنوعت إنجازات البنك في مختلف قطاعاته وأنشطته، والتي من أهمها ما يلي:

الخدمات المصرفية للأفراد :

مطلع العام الجاري، عمل قطاع مصرفية الأفراد على تطوير استراتيجيته من خلال تطبيق نموذج تشغيلي جديد خاص بخدمة العملاء لدعم النمو المستقبلي، محدداً شرائح رئيسة للتركيز عليها خلال السنوات الثلاثة القادمة، بعد أن تم تعديل هيكلية القطاع بما يتماشى مع الاستراتيجية المحددة والتي تهدف إلى التحديد الدقيق للفئات الاستراتيجية من العملاء، فضلاً عن تفعيل آلية تحليل البيانات للعميل ليضمن دعم الشرائح ومتابعة أدائها.

وحقق بنك الرياض مجموعة من الإنجازات الهامة في قطاع التمويل خلال عام 2016م كان من أهمها إطلاق باقة من الحلول المتكاملة لمنتجي التمويل الشخصي والعقاري معاً، وتوقيع اتفاقيتين مع كبرى الشركات المتخصصة في تقديم عروض خاصة للتمويل العقاري لمنسوبيها، وتمويل تعليمي يتيح للعملاء تقسيط الرسوم الدراسية على مدار 12 شهر.

أما فيما يتعلق بتمويل تأجير السيارات، وامتداداً لخطة إعادة هيكلة المنتجات الخاصة بتمويل شراء السيارات في 2015م فقد قام البنك بتوقيع 25 اتفاقية مع كبرى وكلاء السيارات ومقدمي خدمة تأجير السيارات، وكذلك توقيع اتفاقية تأمين جديدة ذات ميزة تنافسية عالية، مع القيام بتطوير الإجراءات الخاصة بخدمات ما قبل وبعد البيع لإثراء تجربة العميل

وتماشياً مع السياسة التوسعية للبنك، قام البنك عام 2016م بافتتاح 4 فروع جديدة، ليصل العدد الإجمالي لفروعه على مستوى المملكة إلى 337، منها 118 فرعاً متكاملاً للمصرفية الإسلامية.

وفيما يتعلق بأجهزة الصراف الآلي، أصبح لدى بنك الرياض 2667 جهاز تنتشر في جميع أنحاء المملكة، وكان الاهتمام الأكبر منصباً على زيادة كفاءة وفاعلية شبكة أجهزة الصراف الآلي للبنك بشكل عام، وفي هذا الصدد كان من أهم الإنجازات توزيع 12 جهاز لصرف العملات الأجنبية.

مصرفية السيدات :

تـهـدف استراتيجيـة البـنـك إلى التـوسع بفـروع وأقسـام السيـدات بمختلـف أرجـاء المملكة ونظراً لما حققته فروع السيدات من نمـو كبير وسريـع في قاعدة عميلات البنك وتسويق المنتجات مما ساهم في زيادة الربحية المحققة. واستمراراً لهذا التوجه بلغ عدد فروع السيدات 79 فرعاً، موزعةً على كافة مناطق المملكة، تماشياً مع النمو الكبير والسريع لقاعدة عميلات البنك، وما لذلك من أثر في زيادة الربحية.

تقدم فروع السيدات خدماتها بما يتلاءم مع تطلعات العميلات، من خلال تفعيل كافة البرامج والخدمات وتطويرها، مما ساهم في زيادة لافتة بالنسبة لأعدادهن مقارنة بالعام الماضي بنسبة 10% .

المصرفية الخاصة والخدمة الذهبية :

أنشأ بنك الرياض 4 مراكز مخصصة للمصرفية الخاصة وخدمة عملاء هذه الشريحة المهمة يحتوي كلّ منها على قسم لمصرفية السيدات. وسعياً منه لتوطيد العلاقات ومواكبة احتياجات هذه الشريحة، رعى البنك منتدى الشركات العائلية في الرياض لتوطيد العلاقات مع الشريحة المشار إليها.

كما أطلق البنك استراتيجية جديدة في عام 2016م، تقوم على تقديم نموذج تشغيلي جديد وعروض مطورة، بعد أن تم ذلك على عيّنة من العملاء المستهدفين. ويتطلع بنك الرياض إلى الاستمرارية في إضافة مراكز للمصرفية الذهبية عام 2017م.

المصرفية الرقمية :

أنشأ البنك إدارة مستقلة تُعنى بالمصرفية الرقمية على وجه الخصوص، وكان لذلك تحقيق نقلة نوعية للبنك في هذا المجال. ومن أهم أولويات وأهداف هذه الإدارة التركيز على الابتكار الرقمي باتباع منهجية ذكية للتطوير واستغلال كوادر ذات خبرة ومواهب متخصصة واتباع أفضل الممارسات، وإدارة تجربة العميل الرقمية والتحقق من توحيد الخطوات على كافة القنوات الرقمية.

ولتتمكن المصرفية الرقمية المستحدثة من تحقيق أهدافها، قام بنك الرياض بوضع استراتيجية للمصرفية الرقمية وهيكل تنظيمي يتماشى مع ذلك، مستعيناً بشركة استشارية متخصصة، حيث تم بالفعل نشر الاستراتيجية وتحديد منهجية التحول كمشروع ذي مراحل محددة لتحقيق ذلك.

وفي عام 2016م، تركزت أنشطة الإدارة على بناء القاعدة وتحسين المتطلبات الأساسية لاستراتيجية المصرفية الرقمية وكان من أهم إنجازاتها، تطوير مصرفية الهاتف "هاتف الرياض" وإضافة خصائص جديدة كـ"تخصيص القائمة"، وإطلاق النسخة المطورة من تطبيق موبايل الرياض، حيث تم تطوير تجربة العميل مع إضافة خدمات جديدة (إدارة المستفيدين، وطلب بطاقة رقمية، واستبدال نقاط حصاد)، وإطلاق تطبيق المشفر الرقمي لكي يتمكن العميل من توثيق الدخول للقيام بعمليات مختلفة عبر أون لاين الرياض، بحيث تغني العميل عن الرسالة القصيرة للتوثيق والحاجة لشريحة جوال نشطة.

إضافة إلى إطلاق خاصية "الاتصال التلقائي" لتفعيل مستفيد حيث يقوم النظام تلقائياً بالاتصال على العميل دون الحاجة لزيارة الفرع أو الذهاب لجهاز صراف آلي، وإطلاق تطبيق الساعة الذكية لتمكين العميل من متابعة حساباته وبطاقاته الائتمانية والاطلاع على العمليات والعثور على أقرب جهاز صراف آلي أو فرع. كما تم تفعيل خدمة فتح الحساب الإضافي (ادخاري أو جاري) من خلال أون لاين الرياض واستخدام الحساب لإدارة الأموال وإجراء الحوالات.

مصرفية الشركات :

يواصل قطاع مصرفية الشركات العمل وفق رؤية: "أن نكون الشريك الاستراتيجي الأمثل لعملائنا من خلال فلسفتنا في مجال خدمة العملاء"، حيث يكرس فريق مدراء العلاقة المحترفين وقتهم لخدمة شريحة عملاء مصرفية الشركات، وذلك للوصول إلى علاقات ناجحة ومتميزة.

وتمثل إدارة تمويل الشركات المركز المتخصص لعمليات التمويل المشترك وتمويل الشركات والمشاريع، وتتعاون بشكل وثيق مع شبكة فروع البنك المحلية والخارجية في فرع لندن وهيوستن والمكتب التمثيلي في سنغافورة لتوفير المنتجات والخدمات المصرفية لأعمال الشركات السعودية الدولية المرتبطة بالاستثمارات والأعمال التجارية في المملكة العربية السعودية.

كمـا تقـوم إدارة المـؤسسات المـالية بإدارة علاقات البنك مع البنوك المراسلة والمؤسسات المالية غير البنكية في تقديم خدمات الاستثمار والتأمين والتمويل، إلى جانب توفير مجموعة واسعة من المنتجات والخـدمـات المصممـة خصيصـاً لتلبية احتياجات القطاع المتنوعة.

وقد واصلت خدمات مصرفية الشركات في التركيز على تعزيز تجربة عملاء الشركات من خلال إطلاق مشروع شامل لتطوير الخدمات والذي يتضمن مراكز عمليات تمويل التجارة الثلاثة في الرياض والدمام وجدة.

وقد تم اختيار البنك للقيام بدور الوكيل في تمويل شركة معادن للفوسفات، كما كان للبنك دور رائد في دعم الشركة الوطنية السعودية للنقل البحري والشركة العقارية بالإضافة إلى تمويل شركة ياسرف، وهو مشروع مشترك ما بين شركة أرامكو السعودية وشركة سينوبك والذي يعد أول مشروع سعودي للتمويل الصناعي بالاشتراك مع أكبر البنوك الصينية.

وشارك البنك في تمويل مشروع مشترك ما بين شركة سابك وشركة فوباك لتصميم وإنشاء محطة تخزين ومناولة وشحن جديدة في ميناء الملك فهد الصناعي بمدينة الجبيل، كما يقوم البنك بدور المرتب الرئيسي والوكيل الاستثماري لشركة ألمنيوم البحرين ش.م.ب. في البحرين، وقام البنك بتمويل التكلفة الإنشائية للشركة الوطنية السعودية للنقل البحري لبناء 5 ناقلات نفط عملاقة بالتعاون مع شركة هيونداي سامهو للصناعات الثقيلة.

وتعد المشاريع الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية محل اهتمام خاص لدى البنك، فقد أصدرت مصرفية الشركات مجموعة من الخدمات الجديدة التي تم تصميمها خصيصاً للمشاريع الصغيرة والمتوسطة لمساعدة تلك المشاريع في تأسيس وتطوير أعمالها، ومن بينها مشاركة البنك الفعالة في مشروع إدارة الأجور الذي تم إصداره من قبل المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية.

وتمكن البنك من المحافظة على مكانته الرائدة ضمن أكبر المشاركين في برنامج "كفالة" لتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة، حيث قام بتمويل 23.8 % من إجمالي عمليات التمويل التي نفذت، وبتمويل عدد 2260 مشروع بما يعادل 25.3 % من إجمالي عدد المنشآت.

وفي ظل توجهات البنك ليكون البنك الرائد في المصرفية الرقمية، تم إطلاق النسخة المحدثة من "أون لاين الرياض للشركات"، كما تم تطوير حلول تحصيل النقد من خلال خدمة أجهزة الإيداع النقدي للشركات، وإطلاق خدمة "حساب سداد" للدفع الإلكتروني، وفيما يخص نقاط البيع، فقد حافظ البنك على حصته السوقية من خلال تحقيق زيادة ملحوظة في عدد عمليات نقاط البيع والتي بلغت 75%، كما حقق البنك الصدارة بإصدار خدمات جديدة كخدمة الدفع بدون لمس "أثير" من مدى.

وفيما يتعلق بالقطاع الحكومي، فقد تم إطلاق عدد من المشاريع الإلكترونية بنجاح مع صندوق التنمية الصناعية السعودي لإصدار خطابات الاعتمادات المستندية لدعم عملاء الصندوق بحلول تسوية إلكترونية بشكل كامل والتي ستدعم برنامج "كفالة" أيضاً، ويواصل البنك تقديم حلول مصرفية جديدة للقطاعات الحكومية والتي تشمل "رياض أون لاين للشركات" وخدمة حساب سداد، وأجهزة الصرف الآلي، بالإضافة إلى زيادة عدد مكاتب البنك في هيئة الزكاة والدخل.

قطاع الخزانة والاستثمار :

في ظل التحديات التي واجهها السوق المحلي في عام 2016م نتيجة لانخفاض أسعار البترول، قام قطاع الخزانة والاستثمار بالتركيز على إدارة السيولة وتوفير التمويل لأنشطة البنك المصرفية المختلفة بتكلفة تنافسية كما واصل القطاع القيام بدوره الهام في إدارة مخاطر التعرض لأسعار الخدمة البنكية وأسعار العملات الأجنبية ضمن حدود المخاطر المعتمدة من البنك.

وفي عام 2016م وتماشياً مع استراتيجية البنك في التركيز على فرص البيع الشامل، فقد واصل قطاع الخزانة والاستثمار التركيز على تحديد واغتنام الفرص البيعية الشاملة بالتنسيق والعمل مع قطاعات العمل الأخرى في البنك ودراسة احتياجات العملاء المتنوعة لمنتجات الخزانة، وتقديم المنتجات والحلول المالية المناسبة بأسعار تنافسية.

ولدعم استراتيجية البيع الشامل، قامت إدارة الخزانة بطرح منتجات جديدة للعملاء لإدارة المخاطر المالية والتحوط من مخاطر تقلبات أسعار الخدمة البنكية وأسعار الصرف الأجنبي. ونتيجة لذلك حققت خطة البيع الشامل أهدافها وحقق بيع المنتجات نمواً تجاوز 50 % خلال السنتين الماضية.

المصرفية الإسلامية :

دفع بنك الرياض خلال العام المنصرم عجلته نحو ابتكار وتصميم حزمة من المنتجات والحلول المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، والمستندة لآراء الهيئة الشرعية المصرفية الإسلامية في البنك.

وتشمل مظلة المصرفية الإسلامية المعاملات اليومية والحلول التمويلية والاستثمارية الموجهة لكافة العملاء من قطاعي الأفراد والشركات.

وتحقيقاً للمستوى المنشود في مجال المصرفية الإسلامية، عمل البنك على تطوير الكفاءات البشرية المعنية بتقديم الخدمات والمنتجات المتعلقة بهذا الجانب، ورفع كفاءة أدائهم عبر تعريف موظفي البنك بالخدمات والمنتجات المصرفية الإسلامية وتدريبهم على أفضل الممارسات الاحترافية الكفيلة بتقديم تلك المنتجات للعملاء وخدمتهم على نحو مميز، إضافةً إلى إجراء تقييم دوري لأداء فروع المصرفية الإسلامية التابعة للبنك من خلال زيارات المتابعة لها، والتي وصلت إلى 60 زيارة.

وعقدت إدارة المصرفية الإسلامية والهيئة الشرعية 9 اجتماعات تشاورية ثنائية، تم من خلالها إنجاز العديد من المنتجات والحلول التمويلية والاستثمارية، كاعتماد المنتجات والعقود المخصصة لعمليات تمويل البيع بالمرابحة وبالتقسيط والتأجير التمويلي.

كما حققت المصرفية الإسلامية في بنك الرياض إنجازاً في اعتماد الحلول الاستثمارية المبنية على صيغتي "المرابحة" و"المضاربة" المقدمة من قبل الرياض المالية كاعتماد صكوك شركة الزيت العربية السعودية (أرامكو) وصكوك الشركة السعودية العالمية للبتروكيماويات (سبكيم).

الفروع الخارجية :

يحرص البنك من خلال فروعه الخارجية في لندن وهيوستن والمكتب التمثيلي في سنغافورة، على توفير الحلول المصرفية لعملائه، وتقديم المملكة والنهوض خصيصاً لتلبية احتياجات العملاء في مناطق وجودها.

ويقدّم البنك استشاراته للمساهمة في خلق فرص استثمارية وأعمال تجارية داخل المملكة، وما لذلك من دور إيجابي لتعزيز التجارة في المملكة والنهوض بها ورعاية مصالح عملاء البنك الاستثمارية في الخارج.

ويوفر فرع لندن لعملائه في المملكة ولفروعهم الخارجية خدمات مصرفية صمّمت خصيصاً لدعم الاستثمارات الأوروبية في مجال الصناعة والقطاعات الاستثمارية الخاصة. وينفرد بنك الرياض بتقديم خدماته المصرفية على مستوى البنوك السعودية في الأمريكيتين.

أما المكتب التمثيلي في سنغافورة، فإنه يتولى مساعدة العملاء على استغلال الفرص الاستثمارية في قارة آسيا، وتطوير العلاقات مع المراسلين والشركات الآسيوية التي تمارس أنشطة تجارية في المملكة العربية السعودية.

تقنية الأعمال :

انتقل مركز معلومات البنك عام 2016م إلى مركز المعلومات الرئيس الجديد والذي تم إنشاؤه بأفضل المواصفات العالمية المعتمدة في هذا المجال، لاستمرار التحسين والتطوير في أداء وفعالية في قطاع تقنية الأعمال.

ويسعى قطاع تقنية الأعمال إلى الاستمرار في تطوير القدرات التقنية ورفع الكفاءة الحالية لتمكين البنك من الاستمرار في مزاولة أعماله ومواجهة الكوارث بوقت قياسي وبأقل التكاليف الممكنة وبكفاءة عالية.

وفي هذا السياق، نجح قطاع تقنية الأعمال في تنفيذ العديد من المشاريع التي تلبي احتياجات العملاء وتقدّم قيماً مضافة للأعمال وتساهم في دعم واثراء تجربة العميل، وتخفيض التكلفة، وتبسيط هيكلية التطبيقات الرئيسية لتصبح أكثر فاعلية لدعم وظائف الأعمال.

مخاطر الائتمان :

تكمن مخاطر الائتمان التي تعترض المؤسسات المالية في معاييرها وضعف الخبرة الإدارية، لا سيما سوء تقييمها لمدى مقياس المخاطر، وعدم التفاتها إلى التغيرات الاقتصادية وأثرها على استقرار الحالة الائتمانية للعميل.

وتُعدّ عدم قدرة المدينين وإخفاقهم في تنفيذ التزاماتهم وفقًا للشروط التعاقدية من أبرز مؤشرات مخاطر الائتمان التي يتوجب على البنك دراستها وتحليلها والتركيز عليها، من خلال معرفة مصادر السداد والضمانات المقدمة ومواءمتها مع حجم الدين، بالإضافة إلى معرفة نشاط المدين والتأكد من عدم مخالفته للوائح والقوانين التي تتماشى وسياسات البنك المالية.

تلتزم إدارة مخاطر الائتمان داخل إطار محكم من المبادئ والأسس والأدوات والأنشطة والهياكل الإدارية الضرورية على مستوى البنك، بهدف دعم جهود البنك في تحسين مستوى جودة الأصول ومتابعة الالتزام بالإجراءات والقواعد الموضوعة من مؤسسة النقد العربي السعودي، وتقوم الإدارة بتحقيق ذلك من خلال معايير ائتمانية واضحة، تخضع لمتابعة دورية.

ويطبق البنك نظاماً متقدماً للتصنيف الائتماني وفقاً للمعايير الدولية، الذي يعتمد تصنيفات البنك لعملاء مصرفية الشركات، مع وجود نظام آخر بالنسبة للعملاء الأفراد.

ويلتزم البنك بكل متطلبات بازل لقياس معدل كفاية رأس المال اللازم لتغطية مخاطر الائتمان وفق الطريقة المعيارية (Standardized Approach) كأحد متطلبات مؤسسة النقد العربي السعودي.

وانتقل البنك عام 2015م إلى معيار التقييم الداخلي لمخاطر الائتمان (IRB/ Internal Rating Based) بعد نجاحه في تطوير قدرات نماذج التصنيف الائتماني بما ينسجم مع متطلبات بازل، واستطاع تطوير نظام خاص للتحقق من صحة واكتمال تلك النماذج.

وفي عام 2016م، أجرى البنك جولة جديدة من الاختبارات الدورية المستقلة، للتأكد من صحة نتائج نماذج التصنيف الائتماني وجوانبها الكمية والنوعية المبنية على توقعات مؤسسة النقد العربي السعودي.

وشهد العام ذاته، قيام البنك بإنشاء البنى التحتية الأساسية اللازمة لعمل واستخدام النماذج في صنع القرار الائتماني، وذلك من خلال الاعتماد على قياس دقيق للمخاطر والعائد المرجح لها، مع إجراء مراجعة متزامنة لسياسات المخاطر المعتمدة بالبنك لبيان مدى توافقها وأنظمة التصنيف الائتماني في ظل تطبيق معيار التقييم الداخلي لمخاطر الائتمان.

وسعياً منه في مواكبة التطورات النقدية، ولإحلال المعايير المحاسبية الجديدة IFRS09 كبديل عن IAS39، فإن البنك قطع مراحل متقدمة بهدف تطوير أنظمة التصنيف الائتماني وتعظيم الاستفادة منها، لأغراض احتساب معدلات احتمالية التعثّر للآجال قصيرة وطويلة الأمد، باعتبارها أحد المكونات الرئيسة لاحتساب خسائر الائتمان المتوقعة (ECL) والتي سيكون تطبيقها اعتباراً من بداية عام 2018م.

أما على صعيد الأفراد، فقد حققت إدارة المخاطر مرحلة متقدمة في اعتماد المراحل النهائية لتطبيق معيار التقييم الداخلي المتقدم AIRB الموافق لمعايير "بازل" بما يتوافق مع متطلبات مؤسسة النقد العربي السعودي.

وأولت إدارة المخاطر أهمية لمصرفية الأفراد خاصة لقياس مخاطر الائتمان ضمن أطر إدارة المخاطر المعتمدة لدى البنك، وإثراء تجربة العملاء بما يكفل تطبيق الاستراتيجية الرقمية التي تسهّل وتسرّع وصول العملاء لقنوات الاتصال الخاصة بالخدمات التي يقدمها البنك.

مخاطر السوق والسيولة :

إدارة مخاطر السوق والسيولة مسؤولة عن قياس ومراقبة مخاطر السوق ومخاطر الأصول والخصوم الناجمة عن التذبذب في القيم العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية نتيجة التغير في أسعار السوق، في إطار هيكل وحدود المخاطر المُعتمدة من مجلس إدارة البنك. وتقوم إدارة مخاطر السوق والسيولة بإعداد التقارير المتعلقة بمجال عملها وارسالها بشكل دوري الى الجهات المعنية في البنك.

إن المعيار الأساسي لقياس مخاطر السوق المعتمدة في البنك هو معيار القيمة المعرضة للمخاطر الذي يرصد تغير وتذبذب أسعار السوق وعلاقة التغيرات ببعضها البعض، بالإضافة إلى ذلك فإن البنك يطبّق العديد من المعايير المتقدمة لتحسين القدرات التحليلية في إدارة مخاطر السوق بما فيها اختبارات الجهد (التحمل) وتحليل الحساسية. هذا ولازال البنك يواصل العمل على استراتيجيته لتطبيق منهج النماذج الداخلية IMA لقياس وإدارة مخاطر السوق في إطار تنظيمات لجنة بازل.

مخاطر أمن المعلومات :

تشكل الجرائم المالية خطراً كبيراً على المؤسسات المالية وموظفيها، وقد تقلل حال تحققها من قوة البنك وتؤثر سلباً على قدرته في تقديم خدماته المصرفية وتهز الثقة التي يتمتع بها مع الجهات المعنية بالرقابة، والعملاء، وشركاء الأعمال، بالإضافة إلى تعريض استمرار وجود البنك للخطر والإضرار بسمعته محلياً ودولياً. وانطلاقاً من ذلك، حرص البنك خلال عام 2016م على استقطاب أفضل الأنظمة في مجال مكافحة الاحتيال المالي. كما قام القطاع بتطوير إجراءات إدارة البرمجة وأتمتة تحليل تأثير الأعمال، واستمرارية الأعمال لتقييم المخاطر، ومتابعة اختبارات القطاع لاستمرارية الأعمال.

المخاطر التشغيلية :

تمثل المخاطر التشغيلية جزءًا مهمًا من العمل في المؤسسات المالية خاصة بعد التطور والنمو السريع للخدمات المصرفية واعتمادها على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي غطت كافة مناحي الحياة اليومية. ويمكن تعريف المخاطر التشغيلية بالقصور الناجم عن فشل أو عدم كفاية العمليات أو الأفراد أو النظم. وعلى هذا، تعمل إدارة المخاطر التشغيلية على التحقق من تطبيق تعليمات مؤسسة النقد العربي السعودي بشأن المخاطر الناجمة عن القصور في العمليات أو الأنظمة أو البنية التحتية أو الأخطاء البشرية، وقد عملت الإدارة خلال عام 2016م على اتخاذ مجموعة من التدابير لرفع كفاءة وممارسات إدارة المخاطر التشغيلية.

هذا واستمر البنك بالمراقبة المستمرة لمعدلات كفاية رأس المال تجنباً لحدوث أية مخاطر تشغيلية. ويعمل البنك في هذا الشأن وفق النهج الموحد لمتطلبات بازل (2)، مما يؤهله تدريجيًا لاستيفاء متطلبات منهج القياس المتقدم للمخاطر التشغيلية باستخدام نموذج القيمة المعرضة للمخاطر Value at Risk.

الإفصاحات بموجب الركيزة الثالثة من توصيات لجنة بازل 3 :

بموجب الركيزة الثالثة من توصيات لجنة بازل (3) المعدلة، حيث تتطلب القيام ببعض الإفصاحات الكمية والنوعية وستكون هذه الإفصاحات متاحة على موقع البنك الالكتروني www.riyadbank.com، وذلك حسب متطلبات مؤسسة النقد العربي السعودي. لا تخضع هذه الإفصاحات للفحص أو المراجعة من قبل مراجعي البنك الخارجيين .

اختبارات الجهد (التحمل) :

طبق البنك اختبارات الجهد (التحمل) لكافة أنواع المخاطر والتي شملت جميع الأنشطة المصرفية التي يزاولها البنك واعتمد الإشراف عليها من قبل مجلس الإدارة وذلك بعد القيام بتطوير سياسات وأطر وقواعد الحوكمة الخاصة بهذا الاختبار. وفي هذا الإطار، يراقب المعنيون بإدارة المخاطر مناهج الجهد وما يتبعها وذلك للحفاظ على كفاءة النماذج الموضوعة لهذا الغرض.

إدارة الرقابة الداخلية :

استمر البنك خلال العام 2016 م في التأكيد على اعتماده لأرفع معايير الرقابة الداخلية، والالتزام التام مع المتطلبات الصادرة من مؤسسة النقد العربي السعودي. حيث يقوم البنك بتحسين وسائل ومقومات الحوكمة والرقابة الداخلية التي تهدف إلى توفير التكامل بين أنظمة المخاطر والرقابة الداخلية ورفع مستوى الفهم العام كجزء لا يتجزأ من نظام الحوكمة الفاعل.

تعمل إدارة الرقابة الداخلية على جمع كافة المعلومات في هذا الخصوص من كافة القطاعات والجهات الرقابية سواء الداخلية أو الخارجية وتصنيفها وتحليل أهميتها، ومتابعة الخطط اللازمة التطبيق لتعزيز نظام الرقابة الداخلي، كما تقوم بشكل سنوي بتحديد أسلوب وإصدار ومراجعة مضمون الإقرارات السنوية التي تقدمها الإدارة التنفيذية والوحدات الرقابية عن مدى سلامة وكفاءة نظام الرقابة الداخلي. وتقوم إدارة الرقابة الداخلية برفع تقاريرها عن الرقابة الداخلية ومختلف أنواع المخاطر استناداً على أهميتها للجنة المراجعة والإدارة التنفيذية بكافة مستوياتها، وكذلك للجنة إدارة المخاطر التشغيلية والالتزام.

التسويق والاتصالات :

شهد عام 2016م إطلاق أكثر من 200 حملة وعروض تسويقية عبر وسائل الإعلام المختلفة لمنتجات نوعية متعددة. كما كثف قطاع التسويق جهوده في تعزيز إمكانيات التسويق الرقمي. وتماشياً مع استراتيجية البنك التي تهدف إلى أن يكون بنك الرياض هو البنك الرائد في الخدمات الرقمية في عام 2019م، والذي يتطلب تنسيقاً وتخطيطاً مشتركاً ما بين قطاع التسويق وإدارة المصرفية الرقمية فيما يتعلق بمتطلبات هذه الإدارة من حيث وضع استراتيجيات واضحة ودقيقة للمحتوى الرقمي في برامج التسويق بالإضافة إلى الالتزام بكافة قواعد علامة البنك التجارية.

استطاع بنك الرياض عام 2016م أن يحقق موقعا متقدماً ومنافساً على قائمة أكثر البنوك تفاعلاً على قنوات التواصل الاجتماعي في المملكة العربية السعودية وفقاً لموقع Klout Score.

إثراء تجربة العملاء :

تم تأسيس فريق إثراء تجربة العميل بهدف الوصول إلى فهم عميق للعملاء والتأكد من أن منتجات وخدمات وإجراءات البنك تم تصميمها بطرق مبتكرة تتمحور حول احتياجاتهم، والقيام باختبار الخدمات والمنتجات قبل إطلاقها لهم.

خلال عام 2016م تم تطبيق نظام التغذية العكسية عن مستوى الخدمات المقدمة وذلك بدعوة العملاء لتعبئة الاستبيانات الإلكترونية التي تصلهم روابطها من خلال الرسائل النصية الآلية، مما يوسع إمكانية الوصول إلى عملاء البنك ويمكّن فريق استطلاعات العملاء من إجراء بحوث مكثفة خلال وقت قصير.

كما واصل البنك تطبيق وسائل تقنية يعتمد عليها في قياس رضا وولاء العميل، مع وضع الأولويات وتطوير الخدمات الحالية وإدخال تعديلات جديدة. وسيتيح نجاح تطبيق نظام التغذية العكسية للبنك من تحليل ودراسة اراء العملاء على مستوى الفروع، كما تم ربط المكافآت المالية لموظفي الفروع بمستويات رضا العملاء.

وقام البنك بتنفيذ برامج في الفروع لضمان تحسين جودة معايير الخدمة في الخط الأول من الخدمة، وتطبيق مجموعة واسعة من التعديلات على دورات العمل التي تتعلق بالعملاء من قبل فريق إدارة إجراءات العمل، ومن ضمنها: فتح الحساب، التمويل الشخصي، وتمويل السيارات، وتمويل المشاريع والشركات. وفي هذا الجانب، قام الفريق بتنفيذ عملياته على مستوى البنك بأكمله للتأكد من توثيق جميع دورات العمل بشكل متناسق من خلال تحديد الإدارات المالكة وتوثيق الضوابط الداخلية.

كما يجري البنك مقابلات مع عملاء فعليين في معمل الأبحاث للعملاء الذي يعد الأول من نوعه في المملكة العربية السعودية، للتأكد من الخدمات المقدمة لعملاء مصرفية الأفراد بمختلف شرائحهم (العامة، والفضية والذهبية)، بالإضافة إلى القيام باختبارات على قنوات البنك الرقمية والموجهة للأفراد والشركات، وذلك لضمان جودتها وحصول العملاء على تجربة رقمية متكاملة مع خدمة ذات جودة عالية.

إدارة الالتزام :

يسعى بنك الرياض بصفة مستمرة إلى تعزيز بناء ثقافة سليمة للالتزام، بحيث يحافظ على قيمه ومعاييره المهنية على جميع الأصعدة والأنشطة، بحيث تشمل هذه المعايير الالتزامات التنظيمية المحلية والدولية والممارسات المثلى ولوائح العمل والقواعد الأخلاقية الداخلية التي يعمل بها البنك.

لقد عُنيت إدارة الالتزام بسلامة بيئة ضوابط الالتزام، وتطبيق برنامج التزام فاعل يشمل خدمات المراقبة، وتقديم النصح والمشورة، وإدارة الشؤون التنظيمية والتشريعية، فضلاً عن خدمات مكافحة غسل الأموال.

وتهدف إدارة الالتزام إلى الامتثال بالالتزامات والمتطلبات الجديدة كالمعايير التشغيلية لخدمة مدى، والتحديث الرابع من قواعد فتح الحسابات البنكية والقواعد العامة لتشغيلها، ونظام الشركات الذي تم إصداره من قبل وزارة التجارة والاستثمار، والإصدار الجديد لنظام حوكمة الشركات من قبل هيئة السوق المالية وأية تحديثات على لوائح مؤسسة النقد العربي السعودي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ونظام الإفلاس الذي سيتم إصداره قريباً.

بهذا الصدد، تقوم إدارة الالتزام بتحليل الفجوات والمتطلبات للوائح المحدثة بالإضافة إلى تقييم المخاطر لرصد آثار هذه التعديلات على البنك وضوابطه.

واستمر البنك بالسعي للالتزام بتوصيات اللجنة المالية الدولية لمكافحة غسل وتمويل الإرهاب، وقواعد مكتب مراقبة الأصول الأجنبية من أجل محاربة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل.

كما تقوم إدارة الالتزام في البنك بالمشاركة الفاعلة لتنفيذ متطلبات قانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية فاتكا، وقد التزم البنك بتنفيذ جميع المتطلبات الخاصة بهذا الصدد لعام 2016م. وأخيراً، تواصل الإدارة مراقبة تنفيذ قواعد لجنة بازل وفقاً للقوانين المحلية والأجنبية.

وتحافظ إدارة الالتزام على استراتيجيتها الدائمة لتحقيق أعلى معايير الجودة والمنهجيات في كل ما يخص رصد مخاطر عدم الالتزام في البنك. وقامت الإدارة في عام 2016م بوضع وتنفيذ خطة مراقبة مبنية على رصد المخاطر حيث تمت الموافقة عليها من قبل لجنة المراجعة المنبثقة عن مجلس الإدارة.

التصنيف الائتماني للبنك :

حافظ البنك بثبات على التصنيف الائتماني المتميز من وكالات التصنيف الائتماني العالمية. بعد خفض تصنيفات المملكة من (AA-/A-1+) إلى (A+/A-1)، وتم تعديل تصنيف بنك الرياض أيضًا من قبل ستاندرد اند بورز للتصنيفات من (A) إلى (BBB+) بالنسبة للالتزامات طويلة الأجل، ومن تصنيف (A-1) إلى (A-2) للالتزامات قصيرة الأجل، وهو أعلى تصنيف متاح. وتم أيضًا تغيير النظرة المستقبلية للبنك بما يتماشى مع التقييم السيادي. وكما خفضت وكالة التصنيف العالمية فيتش تصنيفها للالتزامات طويلة الأجل من (A+) إلى (A)، فيما أبقت على تصنيف (F1) للمطلوبات قصيرة الأجل، وهو أعلى تصنيف متاح. كما أكدت وكالة التصنيف الائتماني العالمية "كابيتال انتلجنس" تصنيفها للبنك (AA) بالنسبة إلى الالتزامات طويلة الأجل و(A1+) لتصنيف المطلوبات قصيرة الأجل، وهو أعلى تصنيف متاح، وكلا التصنيفين يحمل نظرة مستقبلية مستقرة. وتعكس تصنيفات هذه الوكالات العالمية قوة ومتانة المركز المالي لبنك الرياض.

مصادر التمويل غير الودائع :

تم إكمال عملية طرح خاص لصكوك أولية بقيمة 4,000 مليون ريال (أربعة آلاف مليون ريال سعودي) بتاريخ 06/11/2013م، ومدة استحقاقها 7 سنوات مع أحقية البنك باستردادها في نهاية السنة الخامسة. وتبلغ التكلفة عليها سايبور ثلاثة أشهر +0.68 نقطة أساس. كما تم طرح خاص لصكوك ثانوية بتاريخ 2015/06/24م بقيمة 4,000 مليون ريال (أربعة آلاف مليون ريال سعودي) كحد أقصى ولفترة استحقاق (عشر سنوات) قابلة للاسترداد بعد مضي خمس سنوات وتبلغ التكلفة على الصكوك سايبور ستة أشهر + 115 نقطة. ويهدف البنك من هذه الإصدارات إلى تنويع مصادر التمويل ومدد استحقاقاتها ودعم مصادر التمويل.

الاستراتيجية والأهداف :

خلال عام 2016 مر الاقتصاد السعودي بعدد من المتغيرات السريعة والمتلاحقة. وقد واجه بنك الرياض تحديات عام 2016 بثقة في تميز خدماته وفي أولوياته الاستراتيجية التي وضعها البنك.

استمر البنك كأولوية استراتيجية التركيز على حماية عوائده من خلال جودة محفظة الإقراض والحد من أثر الضغوط السلبية الناتجة من تناقص الودائع غير المكلفة وإدارة تكلفة الأموال.

وحافظ البنك على ريادته ومكانته المصرفية لقطاعات العملاء الرئيسية، ولا يزال البنك لاعباً رئيساً في توفير الدعم المالي للشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال برنامج كفالة مواصلاً التزامه لدعم الأنشطة التجارية داخل المملكة من خلال توفير تسهيلات التمويل التجاري.

وتم تكثيف الجهود في عام 2016م لتحسين جودة الخدمة في جميع فروع

البنك وحققت مستويات الخدمات تحسناً ملحوظاً. وكافأ عملاء البنك مجهوداته عن طريق اختياره كبنك موثوق به للتمويل، وتمكن البنك من المحافظة على دوره القيادي في التمويل الاستهلاكي.

وأبقى البنك تركيزه بوضوح على الخدمات المصرفية الرقمية. ولاقت عروض البنك على شبكة الإنترنت المقدمة إلى عملاء إدارة الثروات والأصول وعملاء مصرفية الشركات ردود فعل إيجابية للغاية.

وعلى جانب مصرفية الأفراد، قام البنك بإجراء تحسينات كبيرة على تطبيقات الهاتف الجوال، وأعاد تصميم الخدمات المصرفية الهاتفية، كما طرح خدمة أجهزة الصراف الآلي التي تقدم مجموعة مختارة من العملات الأجنبية، ودعم الخدمات المصرفية عبر الإنترنت (تمكين العملاء من فتح حسابات إضافية، وكذلك سحب الأموال ودفع مبالغ من بطاقة الائتمان الخاصة جميعها أون لاين)، وتقديم خدمة بنك الرياض لأصحاب الساعات الذكية. وسوف يستمر هذا التركيز خلال 2017م على الخدمات المصرفية الرقمية.

واستشرافاً للمستقبل، فإن البنك يعمل أيضاً للبحث عن فرص مختارة ومتميزة في قطاعات رئيسة، مثال ذلك،تقديم عروض أفضل لعملاء المصرفية الخاصة والشركات الصغيرة والمتوسطة، والمنتجات المصرفية الرئيسية مثل التمويل العقاري، وتأجير السيارات والحوالات المالية.

ولن يدخر البنك جهد في مواصلة تحسين واستدامة مستويات الخدمة في كافة المجالات والمنتجات لمصرفية الشركات والأفراد على حد سواء من أجل الحصول على حصة أكبر من الأعمال معهم وتقديم الخدمات المميزة لهم. ويسعى البنك دوماً على الحفاظ على سمعته المصرفية ومراقبة تكاليفه والمحافظة على متانة أصوله وقوته الرأسمالية.

خدمة المجتمع :

استكمالاً لمسيرة العطاء والتنمية المجتمعية التي يوليها البنك أهمية خاصة، شهد عام 2016م تطوراً لافتاً في هذا المجال تجسّد في نوعية المشاركات والمساهمات التي تضمن تحقيق مسيرة التنمية الشاملة المستدامة وتمكين المجتمع من تحسين واقع الأفراد وظروف حياتهم، من خلال برامج تنموية يتبناها البنك والتي تهدف إلى دعم المؤسسات العامة، ومؤسسات العمل الخيري والإنساني، وإلى المشاركة في رعاية الأنشطة والفعاليات الاقتصادية، الثقافية والعلمية، الصحية، والبيئية وفق ما يلي:

يحقق بنك الرياض شراكاته في مجال دعم المؤسسات العامة ومؤسسات العمل الخيري والإنساني من خلال تقديمه العديد من المبادرات كان أهمها; رعايته لبرامج الجمعية الخيرية للطعام "إطعام"، وذوي الاحتياجات الخاصة في النسخ، "العاشرة من مركز نادي الشباب الصيفي"، "والثالثة لنادي الباحة"، و"الأولى لنادي تبوك الصيفي" وذلك بالتعاون مع فرع جمعية الأطفال المعوقين بالباحة، وجمعية الملك خالد الخيرية، وقد استفادت عدة جمعيات من التبرعات التي قدمها البنك مثل جمعية الأطفال المعوقين، والجمعية الخيرية لرعاية الأيتام بالمنطقة الشرقية "بناء". كما استمر البنك في تفعيل مشاركته في مشروع دعم الأسر المنتجة، وللعام الثاني على التوالي يواصل بنك الرياض دعمه لبرنامج "نبتة" الذي يتبناه لغرض تمكين فتيات المجتمع المحلي من التحول إلى عناصر منتجة، ومواصلتهً لبرنامج "الوفاء" لرعاية أسر الموظفين الذين توفاهم الله وهم على رأس العمل وبما يدعم سبل الحياة الكريمة لهم.

يرعى البنك أو يشارك حسب تقديره في دعم المؤتمرات والأنشطة التجارية والاقتصادية والمنتديات التي تساهم في تنمية المجتمع العام وتخدم المصالح الاقتصادية للمملكة وخطط التنمية في مختلف المجالات من خلال العديد من الأنشطة والتي من أهمها: منح القروض والتسهيلات للأعمال المنتجة ذات المردود التنموي الاقتصادي على الأفراد والمجتمع بشكل عام، والمشاركة في العديد من الملتقيات المجتمعية ومن أهمها الملتقى الأول للمسؤولية الاجتماعية، الذي نظمته وزارة التعليم، برعاية صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن ناصر بن عبد العزيز آل سعود أمير منطقة جازان، تحت شعار " كلنا وطن"، وفي ملتقى المسؤولية الاجتماعية تحت شعار (الواقع والمأمول) الذي نظمته عمادة خدمة المجتمع والتعليم المستمر بجامعة الملك عبد العزيز بجدة تحت عنوان "الجامعة والقطاع الخاص". وفضلاً عن دور المشاركة، شغل البنك دور "الراعي" للعديد من الفعاليات الاقتصادية والمهنية من مؤتمرات وملتقيات ومنتديات، كرعايته لمنتدى "جدة الاقتصادي" تحت عنوان: "شراكات القطاع الخاص والعام: شراكة فعالة لمستقبل أفضل"، نال عنها تكريماً من صاحب السمو الملكي الأمير خالد الفيصل مستشار خادم الحرمين أمير منطقة مكة المكرمة.

يقوم البنك برعاية ودعم الفعاليات والأنشطة الثقافية والعلمية والصحية والبيئية التي تساهم في تطوير المجتمع، وتعميق ثقافة أفراده وتعريفهم بطبيعة المكان والبيئة المحيطة بهم، وقد استحوذ حقل التنمية والتوعية الصحية ورعاية ذوي الاحتياجات الخاصة على نصيبه الوافر من الأنشطة والتي من أهمها، رعاية فعالية الملتقى الرابع لاضطراب التوحد، الذي نظمه مركز التوحد بمدينة الأمير سلطان الطبية العسكرية، ورعى للسنة الخامسة على التوالي برنامج الزراعي لذوي الإعاقة العقلية البسيطة بالأحساء، ودعم الموقع الإلكتروني للمكفوفين وضعاف البصر بالتعاون مع جمعية المكفوفين رؤية بالمدينة المنورة، ورعايته ومشاركته للسنة التاسعة على التوالي في حملة زهرة للتوعية بأهمية الفحص المبكر عن سرطان الثدي، ورعاية نشر الأفلام التوعوية لجمعية حماية الأسرة الخيرية، وجمعية سند لدعم أطفال السرطان، وجمعية بنيان الخيرية للتنمية الأسرية، والجمعية السعودية الخيرية لمرضى الكبد "كبدك"، وجمعية النهضة النسائية، والجمعية السعودية الخيرية لمكافحة السرطان، والجمعية السعودية للتوحد، وجمعية زهرة لسرطان الثدي، وجمعية صوت لمتلازمة داون، ويدوي لذوات الاحتياجات الخاصة، وجمعية الكوثر الصحية الخيرية بمنطقة عسير، والجمعية الخيرية لمتلازمة داون "دسكا"، وجمعية مودة الخيرية للحد من الطلاق وآثاره .

وامتدت مشاركات بنك الرياض، وأوجه عطائه، لتشمل رعاية ودعم جملةٍ من الفعاليات والمهرجانات والمعارض والملتقيات الثقافية والتراثية والسياحية والتنموية والتعليمية والتوعوية والاقتصادية والرياضية، والتي من بينها حملات حرس الحدود التوعوية، المهرجان الوطني للتراث والثقافة بالجنادرية، والمؤتمر العلمي السابع لطالبات جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن، والقرية

العالمية بجامعة الأميرة نورة، ومسابقة الترجمة الثالثة بين الجامعات السعودية، والملتقى الثالث للمركز الوطني لأبحاث الموهبة والابداع، وملتقى التدريب التفاعلي الأول لمجتمع التعليم في الرياض، وحفل ختام أنشطة الإدارة العامة للتعليم بالمنطقة الشرقية، والمهرجان الصيفي لمدينة الملك خالد العسكرية، وملتقى تكريم أسر الشهداء والمرابطين بالحد الجنوبي بإدارة التعليم بحائل، ودعم الحركة الثقافية في المملكة التي تجلت في مواصلته رعاية وتمويل جائزة كتاب العام في دورتها التاسعة التي يمنحها النادي الأدبي بالرياض، وقد فاز مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز الدولي لخدمة اللغة العربية بالجائزة لهذا العام.

الشركات التابعة :

1 - شركة الرياض المالية :

الرياض المالية هي شركة سعودية ذات مسؤولية محدودة برأس مال مقداره 200 مليون ريال، مملوكة بالكامل لبنك الرياض ومرخصة من هيئة السوق المالية لتقديم خدمات التعامل بصفة أصيل ووكيل ومتعهد بالتغطية والترتيب والإدارة وتقديم المشورة والحفظ للأوراق المالية، ومقرها الرئيس الرياض.

تعمد الرياض المالية بشكل مستمر على ابتكار وتطوير المنتجات الاستثمارية التي تلبّي احتياجات شرائح مختلفة من عملائها المستثمرين، وذلك من خلال إدارة الأصول التي عملت خلال عام 2016م على توسيع منتجاتها بإطلاق صندوق جديد لاستثمارات رأس المال الجريء وهو "صندوق الرياض تقنية" بحجم 450 مليون ريال، ليصل بذلك عدد الصناديق الاستثمارية للشركة إلى 38 صندوقاً

كما تم إدراج صندوق "الرياض ريت" في سوق تداول كأول صندوق عقاري متداول في المملكة العربية السعودية.

وبذلك تعزز الرياض المالية من ريادتها للسوق في مجال إدارة الأصول بشكل عام وإدارة استثمارات الملكية الخاصة والمال الجريء وإدارة الاستثمارات العقارية المؤسساتية بشكل خاص.

تتميز المصرفية الاستثمارية للشركات لدى الرياض المالية بالكفاءات المتمرسة في مجال تقديم الاستشارات المالية المتخصصة التي تغطي كافّة نشاطات المصرفيّة الاستثمارية، ومنها إدارة طرح الصكوك والسندات وأسهم الشركات، بالإضافة إلى الخدمات الاستشارية في مجال الاندماج والاستحواذ وعمليات التمويل المُهيكلة.

ومن أهم إنجازات الشركة في هذا المجال خلال العام 2016م ترتيب وطرح سندات بنك الخليج الدولي بقيمة 2 مليار ريال، بالإضافة إلى ترتيب وطرح صكوك الشركة السعودية العالمية للبتروكيماويات (سبكيم) بقيمة مليار ريال.

كما قامت الرياض المالية بدور المستشار المالي ومتعهد التغطية ومدير الاكتتاب للطرح العام لشركة الأندلس العقارية بقيمة 378 مليون ريال وشركة اليمامة للصناعات الحديدية بقيمة 548.8 مليون ريال.

نفذت إدارة استثمارات الأفراد بالشركة العديد من المبادرات التي تدعم وتعزز من مكانة الرياض المالية، ومن أهم هذه المبادرات إطلاقها منصة الرياض المالية الجديدة والتي تتميز بإمكانات متطورة عديدة تتيح للعملاء تنفيذ جميع تعاملاتهم الاستثمارية أون لاين.

2 - شركة آجل للخدمات المالية :

شركة " آجل " للخدمات المالية هي شركة مساهمة سعودية مغلقة وتخضع لأنظمة مؤسّسة النقد العربي السعودي، وبرأس مال مدفوع مقداره 500 مليون ريال سعودي، موزعة على عدد 50 مليون سهم بقيمة اسمية للسهم 10 ريالات سعودية. ويساهم بنك الرياض بنسبة 35% من رأس مالها، إلى جانب كل من شركة ميتسوبيشي، وبعض الشركات التجارية المحلّية، ومقرها الرئيس في مدينة جدة. وتعد شركة آجل في مقدمة الشركات الرائدة والنشطة في مجال تمويل الأصول الرأسمالية والتمويل التأجيريّ وتقدم حلولاً تمويلية متميزة وخلاقة لعملائها في العديد من القطاعات الاقتصادية بالمملكة.

3 - شركة إثراء الرياض العقارية :

شركة ذات مسؤولية محدودة مملوكة بالكامل لبنك الرياض، ومسجلة بالمملكة، ومقرها الرئيس الرياض، برأسمال مدفوع مقداره 10 ملايين ريال سعودي موزعة على عدد مليون سهم بقيمة اسمية للسهم 10 ريالات سعودية. وتهدف الشركة إلى القيام بخدمات مسك وإدارة الأصول المُفرغة للمالك وللغير كضمانات وبيع وشراء العقارات للأغراض التمويلية التي أنشئت من أجلها.

4 - الشركة العالمية للتأمين التعاوني(العالمية):

أسس البنك "الشركة العالمية للتأمين التعاوني"، شركة مساهمة عامة، ويتم تداول أسهمها في سوق الأسهم السعودية (تداول). رأس مال الشركة المدفوع قدره 400 مليون ريال سعودي، موزعة على عدد 40 مليون سهم بقيمة اسمية للسهم 10 ريالات سعودية، بالشراكة مع شركة رويال صن المتحدة (الشرق الأوسط) بالبحرين. وتخضع الشركة لأنظمة مؤسسة النقد العربي السعودي وتمارس نشاطها الرئيس بالمملكة ومقرها الرئيس الرياض. ويمتلك بنك الرياض نحو 30% من رأسمالها بشكل مباشر وغير مباشر حيث تبلغ نسبة الملكية المباشرة 19.92% كما يمتلك البنك نسبة 21.42% من أسهم شركة رويال صن المتحدة (الشرق الأوسط). وتم طرح 30% من أسهم الشركة العالمية للتأمين للاكتتاب العام. وتمارس الشركة أنشطة التأمين وإعادة التأمين التجارية في المملكة في فئات التأمين العام، والتأمين الطبي، وتأمين الحماية والتأمين الهندسي.

5 - شركة الرياض لوكالة التأمين :

شركة الرياض لوكالة التأمين هي شركة ذات مسؤولية محدودة مملوكة بالكامل لبنك الرياض، ويبلغ رأسمالها 500 ألف ريال، مدفوعة بالكامل، وهي مسجّلة في المملكة، ومقرها الرئيس الرياض، وتهدف إلى تسويق وبيع منتجات التأمين التي توفرها الشركة العالمية للتأمين التعاوني إلى بنك الرياض ولعملائه من الأفراد والشركات. قامت شركة الرياض لوكالة التأمين بتوقيع اتفاقية تأمين مصرفي مع الشركة العالمية للتأمين التعاوني، واتفاقية توزيع منتجات التأمين مع بنك الرياض، وقد حصلت على كافة الموافقات اللازمة من مؤسسة النقد العربي السعودي لمزاولة نشاطها.

ملخص نتائج أعمال البنك للخمس سنوات الماضية :

مليون ريال

بيان	2016م	2015م	2014م	2013م	2012م
الموجودات					
نقدية وأرصدة لدى البنوك ومؤسسة النقد	**25,829**	29,839	29,231	25,367	29,462
القروض والسلف،صافي	**142,909**	145,066	133,490	131,191	117,471
الاستثمارات، صافي	**45,157**	44,765	46,963	43,538	36,254
ممتلكات ومعدات وعقارات أخرى	**2,107**	2,153	2,098	2,542	2,606
موجودات أخرى	**1,617**	1,493	2,807	2,608	4,388
إجمالي الموجودات	**217,619**	223,316	214,589	205,246	190,181
المطلوبات					
أرصدة لدى البنوك	**8,837**	4,500	3,790	7,578	6,163
ودائع العملاء	**156,683**	167,852	164,079	153,200	146,215
مطلوبات أخرى	**14,326**	14,419	11,183	10,598	5,839
حقوق المساهمين	**37,773**	36,545	35,537	33,870	31,964

مليون ريال

بيان	2016م	2015م	2014م	2013م	2012م
إجمالي دخل العمليات وصافي حصة البنك في أرباح الشركات الزميلة	**7,737**	8,005	8,059	7,130	6,866
إجمالي مصاريف العمليات	**4,395**	3,956	3,706	3,183	3,400
صافي الدخل	**3,342**	4,049	4,352	3,947	3,466
ربح السهم (ريال سعودي)	**1.11**	1.35	1.45	1.32	1.16

النتائج المالية :

حقق بنك الرياض 3,342 مليون ريال كأرباح صافية لفترة الاثني عشر شهرًا المنتهية في 31 ديسمبر 2016م بانخفاض 17.5% عن نفس الفترة من العام السابق والتي بلغت 4,049 مليون ريال، وفي ظل المتغيرات والتحديات الاقتصادية الراهنة استمر البنك في التركيز على الأنشطة المصرفية الرئيسة والمحافظة على مركزه المالي حيث بلغت الاستثمارات 45,157 مليون ريال مقارنة بمبلغ 44,765 مليون ريال وذلك بارتفاع قدره 0.9%، وعلى الجانب الآخر سجلت القروض والسلف تراجعاً محدوداً بلغ نسبته 1.5% حيث بلغت في 2016/12/31م 142,909 مليون ريال مقابل 145,066 مليون ريال للعام السابق، وبلغت ودائع العملاء في 2016/12/31م 156,683 مليون ريال مقابل 167,852 مليون ريال للعام السابق وذلك بانخفاض قدره 6.7%، فيما بلغت الموجودات في 2016/12/31م 217,619 مليون ريال مقابل 223,316 مليون ريال للعام السابق وذلك بانخفاض قدره 2.6%.

واستطاع البنك الحفاظ على استقرار نسبي وبتراجع محدود لإجمالي دخل العمليات الذي بلغ 7,702 مليون ريال خلال الاثني عشر شهرًا مقابل 7,966 مليون ريال للفترة المماثلة من العام السابق.

ومما يعكس متانة أصول البنك وتنوع منتجاته التمويلية والاستثمارية استطاع البنك تحقيق ارتفاع في صافي العمولات الخاصة التي بلغت 5,301 مليون ريال خلال الاثني عشر شهرًا المنتهية في 2016/12/31م مقابل 5,180 مليون ريال عن الفترة المماثلة من العام السابق وذلك بارتفاع قدره 2.3 %، كما وأن ربحية السهم خلال نفس الفترة بلغت 1.11 ريال.

ويعزى تراجع صافي أرباح البنك للاثني عشر شهرًا المنتهية في 31 ديسمبر 2016م إلى انخفاض صافي الدخل بسبب الزيادة في إجمالي مصروفات العمليات بنسبة 11.1%، ويرجع ذلك بشكل رئيسي إلى الزيادة في مخصصات خسائر الائتمان ومخصصات خسائر الاستثمارات والمصاريف العمومية والإدارية الأخرى، في مقابل انخفاض النفقات التشغيلية الأخرى. وشهد إجمالي دخل العمليات انخفاضاً بنسبة بلغت 3.3%، ويرجع ذلك بشكل رئيسي إلى انخفاض الدخل من الأتعاب والعمولات، والدخل من العمليات الأخرى، ومكاسب الاستثمارات لغير اغراض المتاجرة، قابله زيادة في صافي الدخل من العمولات الخاصة ودخل تحويل العملات.

التحليل الجغرافي لإجمالي إيرادات البنك :

بلغ إجمالي الدخل للفترة المنتهية في 31 ديسمبر 2016م من عمليات داخل المملكة مبلغ 10,449 مليون ريال، ومن خارج المملكة مبلغ 936 مليون ريال. ويوضح الجدول التالي التحليل الجغرافي لإجمالي الإيرادات:

(ملايين الريالات)

السنة	داخل المملكة العربية السعودية			خارج المملكة	إجمالي الإيرادات**
	المنطقة (الغربية)	المنطقة (الوسطى) *	المنطقة (الشرقية)		
2016م	1,782	7,217	1,450	936	11,385

*يتضمن المبلغ المحدد للمنطقة الوسطى إيرادات استثمارات مركزية تخص قطاع الاستثمار والخزانة بلغت 3,858 مليون ريال وليست مرتبطة بقطاع جغرافي محدد داخل المملكة، كما يتضمن إيرادات ذات صلة بمناطق أخرى لا يمكن فصلها.

** تظهر الإيرادات أعلاه إجمالاً، ويتم معالجة ما يخص كل بند من الإيرادات حسب طبيعتها في القوائم المالية للوصول إلى الصافي.

التحليل الجغرافي لإجمالي إيرادات البنك من خارج المملكة :

(ملايين الريالات)

السنة	خارج المملكة					إجمالي الإيرادات من خارج المملكة
	دول مجلس التعاون ومنطقة الشرق الأوسط	أوروبا	أمريكا الشمالية واللاتينية	جنوب شرق آسيا	مناطق أخرى	
2016	158	258	465	32	23	936

توزيعات الأرباح :

يلتزم البنك بالأنظمة السارية ذات العلاقة، ويتبع السياسات التالية عند توزيع الأرباح على المساهمين:

أ) يُقتطع ما نسبته 25% من الأرباح الصافية لتكوين الاحتياطي النظامي. ويجوز وقف الاقتطاع متى ما بلغ مجموع الاحتياطي مقدار رأس المال المدفوع.

ب) بناءً على توصيات مجلس الإدارة وإقرار الجمعية العامة، توزع الأرباح المقررة على المساهمين من الأرباح الصافية كل حسب عدد أسهمه.

ج) تحدد توجهات البنك الاستراتيجية توزيعات الأرباح المرحلية والسنوية وتظهر الأرباح المقترحة للنصف الثاني ضمن حقوق المساهمين، إلى أن تقر الجمعية العامة توصيات مجلس الإدارة.

وقد أوصى مجلس الإدارة بأن تكون توزيعات الأرباح كما يلي :

(ألف ريـال)

الأرباح المبقاة من عام 2015 م	2,847,174
صافي ربح عام 2016 م	3,342,487
المجمـــوع	6,189,661

يتم تخصيصها وتوزيعها كالتالي:

مخصص الزكاة الشرعية	800,000
الأرباح النقدية الموزعة على المساهمين عن النصف الأول لعام 2016 م	1,050,000
الأرباح النقدية المقترح توزيعها على المساهمين عن النصف الثاني لعام 2016 م	900,000
المحول إلى الاحتياطي النظامي	835,622
الأرباح المبقاة لعام 2016 م	2,604,039

وكان البنك قد قام بتوزيع الأرباح على المساهمين في 2016/08/02م عن النصف الأول بواقع 35 هللة للسهم الواحد. أما الجزء المتبقي من الأرباح المقترح توزيعها على المساهمين عن النصف الثاني من عام 2016م بواقـع 30 هللة للسهم الواحد، فسيتـم توزيعه في حال إقراره من الجمعية العامة، ليبلغ بذلك إجمالي التوزيعات عن كامل العام 2016م مبلغ 1,950 مليون ريال، بواقع 65 هللة للسهم الواحد،بعد خصم الزكاة.

مجلس إدارة البنك :

يتولى إدارة البنك مجلس إدارة مؤلف من عشرة أعضاء، تنتخبهم الجمعية العامة كل ثلاث سنوات. ويضم مجلس الإدارة في دورته الحالية أربعة أعضاء مستقلين وستة أعضاء غير تنفيذيين وفقًا للتعريفات الواردة بالمادة الثانية من لائحة حوكمة الشركات الصادرة من هيئة السوق المالية. وقد تم انتخاب أعضاء مجلس الإدارة الحالي في نهاية شهر أكتوبر 2016م وبلغ عدد جلسات المجلس خلال عام 2016م تسع جلسات، وبلغت نسبة حضور جلسات المجلس 100%، أخذًا في الاعتبار من حضر وكالةً عن غيره، وتبلغ نسبة الحضور أصالةً 86%.

وفيما يلي سجل حضور اجتماعات أعضاء مجلس الإدارة أصالة ووكالة خلال عام 2016م :

أولا: سجل حضور أعضاء مجلس إدارة البنك حتى 2016/10/30**

	الاجتماع الأول	الاجتماع الثاني	الاجتماع الثالث	الاجتماع الرابع	الاجتماع الخامس	الاجتماع السادس	الاجتماع السابع	الاجتماع الثامن	الاجتماع التاسع
تاريخ الجلسة	648 2016.02.01	649 2016.03.06	650 2016.04.05	651 2016.05.02	652 2016.05.30	653 2016.09.19	654 2016.10.24	655 2016.11.07	656 2016.12.26
راشد العبد العزيز الراشد	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓		
د. خالد حمزة نحاس	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓		
عبد الرحمن حسن شربتلي	وكالة	وكالة	وكالة	وكالة	وكالة	وكالة	✓		
د. عبد العزيز صالح الجربوع	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓		
عبد الله إبراهيم العياضي	✓	وكالة	✓	✓	✓	✓	✓		
عبد الله محمد العيسى	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓		
د. فارس عبد الله أبا الخيل	وكالة	✓	وكالة	وكالة	وكالة	وكالة	وكالة		
نادر إبراهيم الوهيبي	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓		
محمد عبد العزيز العفالق	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓		
وليد عبدالرحمن العيسى	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓		

ثانياً: سجل حضور أعضاء مجلس إدارة البنك اعتبارً من 2016/10/31**

عبد الله محمد العيسى	✓	✓
ابراهيم حسن شربتلي*	✓	✓
جمال عبدالكريم الرماح	✓	✓
طلال إبراهيم القضيبي	✓	✓
عبدالرحمن أمين جاوه*	✓	✓
محمد طلال النحاس*	✓	✓
محمد عبد العزيز العفالق	✓	✓
محمد عمير العتيبي*	✓	✓
معتز قصي العزاوي	✓	✓
نادر إبراهيم الوهيبي*	✓	✓

*أعضاء يمثلون هيئات اعتبارية (شركة النهلة للتجارة والمقاولات وصندوق الاستثمارات العامة والمؤسسة العامة للتقاعد وصندوق الاستثمارات العامة والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية)على التوالي.

** جميع أعضاء مجلس الإدارة منتخبون بمن فيهم ممثلي الهيئات الاعتبارية.

ويفوض مجلس إدارة بنك الرياض بعض مهامه من خلال اللجان الرئيسة المشكلة من أعضاء مجلس إدارة البنك، فيما عدا لجنة المراجعة التي تضم في تكوينها بالإضافة إلى عضوين من مجلس الإدارة، ثلاثة أعضاء من خارج المجلس.

وفيما يلي توضيح للمهام الرئيسة للجان مجلس إدارة البنك :

1 - اللجنة التنفيذية :

تقوم اللجنة التنفيذية بممارسة الصلاحيات الائتمانية والمصرفية والمالية في البنك والتي تم تحديدها من قبل مجلس الإدارة. وتتكون اللجنة التنفيذية في البنك من خمسة أعضاء، وقد بلغ عدد جلسات اللجنة خلال عام 2016م تسعة عشر جلسة، وبلغت نسبة الحضور 97%.

2 - لجنة المراجعة :

تقوم لجنة المراجعة بالإشراف الرقابي على العمليات الخاصة بالتقارير المالية، والعمليات الخاصة بالالتزام والامتثال للقوانين والأنظمة ذات الصلة، ومراقبة مدى فاعلية وكفاءة نظام الرقابة الداخلية والتوصية باختيار مراجعي الحسابات، ودراسة ومراجعة القوائم المالية المرحلية والتوصية بشأنها لدى مجلس الإدارة. وقد بلغ عدد جلسات اللجنة خلال عام 2016م خمس جلسات، وبلغت نسبة الحضور 100%. وتتكون لجنة المراجعة في البنك من خمسة أعضاء، منهم ثلاثة أعضاء من خارج مجلس الإدارة وهم، الدكتور إبراهيم العلي الخضير، والدكتور عبد الله حسن العبد القادر، والمهندس عبد الله عبد اللطيف السيف. وتم إعادة تشكيل لجنة المراجعة للدورة الجديدة وتم إعادة تعيين المهندس عبدالله عبد اللطيف السيف وتعيين عضوين جدد من خارج مجلس الإدارة من قبل الجمعية العامة بتاريخ 2016/12/26 وهم عبد الرؤوف سليمان باناجة، وعبد العزيز عبد الله الدعيلج.

3 - لجنة المخاطر:

تقوم لجنة المخاطر بمساعدة مجلس الإدارة في مسؤوليته بغرض الإشراف الكامل على استراتيجية المخاطر بالبنك ومراجعة مستويات المخاطر المقبولة، ووضع التوصيات لمجلس الإدارة، ومراقبة التزام الإدارة التنفيذية بحدود المخاطر المعتمدة من مجلس الإدارة ومدى اتساقها مع المستويات التي اعتمدها المجلس. وتتكون لجنة المخاطر في البنك من ثلاثة أعضاء، وبلغ عدد جلسات اللجنة خلال عام 2016م أربع جلسات، وبلغت نسبة الحضور 100%.

4 - لجنة الترشيحات والمكافآت :

تقوم لجنة الترشيحات والمكافآت بالإشراف على تصميم نظام المكافآت وتطبيقه نيابة عن مجلس الإدارة، وإعداد سياسة المكافآت وعرضها على مجلس الإدارة للاعتماد، ومراجعة وتقييم مدى كفاية وفاعلية سياسة المكافآت بصفة دورية للتأكد من تحقيق الأهداف الموضوعة، وعرض توصياتها للمجلس لتحديث أو تعديل السياسة. كما تقوم اللجنة بتقييم طرق وأساليب دفع المكافآت وعرض التوصيات على مجلس الإدارة عن مستوى وتركيبة هيكل الرواتب والمزايا والمكافآت لكبار التنفيذيين بالبنك، ومراجعة التزام سياسة المكافآت بقواعد مؤسسة النقد.

كذلك تقوم اللجنة بالتوصية لدى مجلس الإدارة بالترشيح لعضوية مجلس الإدارة وفقًا للسياسات والمعايير المعتمدة، والتأكد من استيفاء جميع الأعضاء للمتطلبات النظامية لعضوية المجلس طبقًا لأنظمة مراقبة البنوك وهيئة السوق المالية ونظام الشركات. وتتكون اللجنة في البنك من ستة أعضاء(الدورة السابقة) وأربعة أعضاء (للدورة الحالية)، وقد بلغ عدد جلسات اللجنة خلال عام 2016م خمس جلسات، وبلغت نسبة الحضور 100%.

مجموعة التخطيط الاستراتيجي :

تقوم هذه المجموعة بالإشراف على إعداد التوجهات الاستراتيجية للبنك ومتابعة وتقييم الخطوات التي اتُخذتْ لإنجاز أهدافها. كما تقوم المجموعة بمراجعة المشروعات الرئيسة التي شرع البنك في تنفيذها، ومراجعة الأداء المالي والتشغيلي للبنك مقارنة بالأهداف الاستراتيجية الموضوعة. وتتكون المجموعة من خمسة أعضاء وقد بلغ عدد جلسات المجموعة خلال عام 2016م ثلاث جلسات، وبلغت نسبة الحضور 100%.

ويوضح الجدول التالي أسماء أعضاء مجلس إدارة بنك الرياض واللجان المنبثقة منه وعضويتهم في هذه اللجان، ونسبة حضور الأعضاء لاجتماعات المجلس ولجانه الدائمة، أصالةً ووكالةً، والتي بلغ إجماليها 265 اجتماعًا، وبلغ إجمالي نسبة حضور هذه الاجتماعات 99%.

كما يوضح الجدول الشركات المساهمة الأخرى التي يشارك أعضاء مجلس إدارة بنك الرياض في مجالس إداراتها :

الاسم	أعضاء لجان مجلس إدارة بنك الرياض حتى تاريخ 2016/10/30 العضوية في اللجان	% الحضور ووكالة	الشركات المساهمة الأخرى (المدرجة وغير المدرجة) المشارك في عضوية مجالس إدارتها
راشد العبدالعزيز الراشد	رئيس اللجنة التنفيذية رئيس مجموعة التخطيط الاستراتيجي عضو لجنة الترشيحات والمكافآت	%100	شركة عبدالعزيز الراشد الحميد
د. خالد حمزة نحاس		%100	شركة المياه الوطنية شركة حصانة الاستثمارية الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك)
عبدالرحمن حسن شربتلي		%100	شركة الصقر للتأمين
د. عبدالعزيز صالح الجربوع	عضو مجموعة التخطيط الاستراتيجي	%100	الشركة السعودية لصناعة الورق (ورق) شركة أميانتيت شركة الخليج للكيماويات والزيوت الصناعية الشركة المتحدة لزيوت التشحيم المعالجة
عبدالله إبراهيم العياضي	رئيس لجنة الترشيحات والمكافآت عضو اللجنة التنفيذية	%100	الشركة السعودية للتنمية والاستثمار التقني "تقنية" شركة المياه الوطنية
عبدالله محمد العيسى	رئيس لجنة المراجعة عضو مجموعة التخطيط الاستراتيجي	%100	الشركة السعودية للصناعات الرئيسية (سابك) شركة اتحاد اتصالات شركة دور للضيافة شركة التعدين العربية السعودية (معادن)
د. فارس عبدالله أبا الخيل	عضو اللجنة التنفيذية عضو مجموعة التخطيط الاستراتيجي عضو لجنة الترشيحات والمكافآت	%100	شركة فواز عبدالعزيز الحكير وشركاه
محمد عبدالعزيز العفالق	رئيس لجنة المخاطر عضو اللجنة التنفيذية عضو لجنة الترشيحات والمكافآت	%100	مجموعة شركات الحسين والعفالق
نادر إبراهيم الوهيبي	عضو لجنة المراجعة عضو لجنة المخاطر عضو مجموعة التخطيط الاستراتيجي عضو لجنة الترشيحات والمكافآت	%100	شركة جرير للتسويق
وليد عبدالرحمن العيسى	عضو اللجنة التنفيذية عضو لجنة المخاطر عضو لجنة الترشيحات والمكافآت	%100	الشركة التعاونية للتأمين

أعضاء من خارج مجلس إدارة بنك الرياض باللجان المنبثقة منه حتى تاريخ 2016/10/30

الاسم	العضوية في اللجان	% الحضور	الشركات المساهمة الأخرى (المدرجة وغير المدرجة) المشارك في عضوية مجالس إدارتها
د. إبراهيم العلي الخضير	عضو لجنة المراجعة من خارج مجلس الإدارة	%100	لا يوجد
د. عبدالله حسن العبد القادر	عضو لجنة المراجعة من خارج مجلس الإدارة	%100	شركة الاتصالات السعودية الشركة السعودية للتنمية والاستثمار التقني " تقنية" الشركة العربية السعودية للاستثمار (سنابل للاستثمار) بنك الخليج الدولي - البحرين
م. عبدالله عبداللطيف السيف	عضو لجنة المراجعة من خارج مجلس الإدارة	%100	شركة إسمنت القصيم شركة هرفي للخدمات الغذائية الشركة السعودية للمختبرات الخاصة شركة حصانة الاستثمارية

وتم إعادة تشكيل اللجان بعد انتخاب أعضاء مجلس الإدارة لدورة جديدة تبدأ من 2016/10/31م لمدة ثلاث سنوات، ويوضح الجدول التالي أسماء أعضاء مجلس إدارة بنك الرياض وصفتهم واللجان المنبثقة منه وعضويتهم في هذه اللجان في الدورة الحالية لمجلس الإدارة :

أعضاء لجان مجلس إدارة بنك الرياض اعتبارًا من 2016/10/31م

الاسم	العضوية في اللجان	% الحضور ووكالة	الشركات المساهمة الأخرى (المدرجة وغير المدرجة) المشارك في عضوية مجالس إدارتها
عبدالله محمد العيسى (مستقل)	رئيس مجلس الإدارة رئيس مجموعة التخطيط الاستراتيجي	%100	الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك)شركة اتحاد الاتصالات (موبايلي) شركة دور للضيافة شركة التعدين العربية السعودية (معادن)
ابراهيم حسن شربتلي (غير تنفيذي)	عضو مجموعة التخطيط الاستراتيجي	%100	شركة جولدن كوست (مصر) شركة سمايل للاتصالات (أفريقيا)
جمال عبدالكريم الرماح (مستقل)	رئيس لجنة المراجعة عضو لجنة الترشيحات والمكافآت	%100	لا يوجد
طلال ابراهيم القضيبي (غير تنفيذي)	عضو اللجنة التنفيذية عضو لجنة الترشيحات والمكافآت عضو مجموعة التخطيط الاستراتيجي	%100	لا يوجد
عبدالرحمن أمين جاوه (غير تنفيذي)	رئيس اللجنة التنفيذية عضو مجموعة التخطيط الاستراتيجي	%100	الشركة السعودية للعدد والأدوات (ساكو)
محمد طلال النحاس (غير تنفيذي)	رئيس لجنة الترشيحات والمكافآت عضو مجموعة التخطيط الاستراتيجي	%100	شركة أكواباور الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) شركة الاستثمارات الرائدة شركة أسماد كابيتال (البحرين)
محمد عبدالعزيز العفالق (مستقل)	رئيس لجنة المخاطر عضو اللجنة التنفيذية	%100	مجموعة شركات الحسين والعفالق
محمد عمير العتيبي (غير تنفيذي)	عضو لجنة المراجعة عضو لجنة المخاطر	%100	شركة عبدالله سعد أبومعطي للمكتبات شركة الغاز والتصنيع الأهلية

أعضاء لجان مجلس إدارة بنك الرياض اعتبارًا من 2016/10/31م

الاسم	العضوية في اللجان	% الحضور ووكالة	الشركات المساهمة الأخرى (المدرجة وغير المدرجة) المشارك في عضوية مجالس إدارتها
معتز قصي العزاوي (مستقل)	عضو اللجنة التنفيذية عضو لجنة المخاطر	%100	مجموعة صافولا شركة الإسمنت العربية شركة هرفي للأغذية شركة صافولا للأغذية
نادر ابراهيم الوهيبي (غير تنفيذي)	عضو اللجنة التنفيذية عضو لجنة الترشيحات والمكافآت	%100	شركة جرير للتسويق

أعضاء من خارج مجلس إدارة بنك الرياض باللجان المنبثقة منه اعتبارًا من 2016/10/31م

الاسم	العضوية في اللجان	% الحضور	الشركات المساهمة الأخرى (المدرجة وغير المدرجة) المشارك في عضوية مجالس إدارتها
عبد الرؤوف سليمان باناجة	عضو لجنة المراجعة من خارج مجلس الإدارة	لا ينطبق	مجموعة متبولي المتحدة
عبد العزيز عبد الله الدعيلج	عضو لجنة المراجعة من خارج مجلس الإدارة	لا ينطبق	الشركة السعودية للطباعة والتغليف الشركة السعودية للصناعات المتطورة شركة رافال للتطوير العقاري شركة دوتشه الخليج
عبدالله عبداللطيف السيف	عضو لجنة المراجعة من خارج مجلس الإدارة	لا ينطبق	شركة إسمنت القصيم شركة هرفي للخدمات الغذائية الشركة السعودية للمختبرات الخاصة شركة حصانة الاستثمارية

*بدأت لجنة المراجعة في الدورة الجديدة اعتباراً من اختيارها من قبل الجمعية العامة في تاريخ 2016/12/26م اجتماعاتها اعتباراً من 2017/01/12م.

مكافآت أعضاء مجلس الإدارة وكبار التنفيذيين خلال العام 2016م :

(ريال سعودي)

البيان	أعضاء المجلس	كبار التنفيذيين*
الرواتب	-	10,860,000
البدلات	845,000	1,517,999
المكافآت الدورية والسنوية **	5,000,000	5,037,000
الخطط التحفيزية	-	1,985,498
تعويضات أو مزايا أخرى	44,310	481,262
مكافأة نهاية الخدمة	-	2,393,428

* تمثل مكافآت كبار التنفيذيين أكبر ستة مدراء من الإدارة التنفيذية وتشمل الرئيس التنفيذي والمدير المالي للبنك.

** تبلغ قيمة المكافأة السنوية للعضو الواحد من أعضاء مجلس الإدارة 500 ألف ريال.

التغيير في ملكية الحصص الكبيرة من الأسهم :

يوضح الجدولان التاليان وصفًا لأية مصلحة تعود لأعضاء مجلس الإدارة ولكبار التنفيذيين وزوجاتهم وأولادهم القصر في أسهم أو أدوات دين

الشركة أو أية شركة من شركاتها التابعة طبقًا لأحكام المادة 43 من قواعد التسجيل والإدراج وأي تغيير حدث عليها خلال العام:

المساهمون الرئيسيون

الاسم	بداية العام			نهاية العام			
	عدد الأسهم	أدوات الدين	نسبة التملك*	عدد الأسهم	أدوات الدين	صافي التغيير	نسبة التملك*
صندوق الاستثمارات العامة	652,608,000	-	21.7536%	652,608,000	-	-	21.7536%
المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية	501,757,200	-	16.7252%	501,757,200	-	-	16.7252%
المؤسسة العامة للتقاعد	275,424,674	-	9.1808%	277,040,918	-	1,616,244	9.2347%
شركة النهلة للتجارة والمقاولات	268,778,637	-	8.9593%	250,778,637	-	(18,000,000)	8.3593%
شركة أصيلة للاستثمار	240,000,000	-	8.0000%	240,000,000	-	-	8.0000%

* لأقرب أربع خانات عشرية

رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وكبار التنفيذيين وزوجاتهم وأولادهم القصر**

الاسم	بداية العام			نهاية العام			
	عدد الأسهم	أدوات الدين	نسبة التملك *	عدد الأسهم	أدوات الدين	صافي التغيير	نسبة التملك*
عبدالله محمد العيسى	1,262,000	-	0.0421%	1,262,000	-	-	0.0421%
ابراهيم حسن شربتلي	1,344,390	-	0.0448%	1,344,390	-	-	0.0448%
جمال عبدالكريم الرماح	142	-	0.0000%	1,142	-	1000	0.0000%
طلال ابراهيم القضيبي	66,864	-	0.0022%	113,383	-	46,519	0.0038%
عبدالرحمن أمين جاوه	13,440	-	0.0004%	13,440	-	-	0.0004%
محمد طلال النحاس	-	-	-	-	-	-	-
محمد عبدالعزيز العفالق	80,000	-	0.0027%	81,000	-	1,000	0.0027%
محمد عمير العتيبي	1,000	-	0.0000%	1,000	-	-	0.0000%
معتز قصي العزاوي	1,347,000	-	0.0449%	1,347,000	-	-	0.0449%
نادر إبراهيم الوهيبي	-	-	-	-	-	-	-

* لأقرب أربع خانات عشرية

** ليس هناك مصلحة لكبار التنفيذيين وزوجاتهم وأولادهم القصر.

المدفوعات النظامية المستحقة :

لا توجد على البنك مدفوعات نظامية نهائية مستحقة السداد عن عام 2016م عدا ما هو وارد بالبيان أدناه:

(ألف ريال)

بيان	2016م
الزكاة الشرعية- الهيئة العامة للزكاة والدخل	103,536
ضرائب تحملها البنك نيابة عن بعض الجهات غير المقيمة (حسب شروط التعاقد)	8,151
ضرائب مستحقة على فروع البنك الخارجية لصالح الجهات الرسمية خارج المملكة	5,081

العقوبات والجزاءات والقيود الاحتياطية :

لا يوجد أي قيد احتياطي مفروض على البنك من هيئة السوق المالية أو من أية جهة إشرافية أو تنظيمية أو قضائية، وقد بلغت قيمة المخالفات والغرامات التي دفعها البنك من خلال مزاولة نشاطاته التشغيلية 5,987 ألف ريال سعودي وهي تتعلق في معظمها بالأنشطة التشغيلية لأجهزة الصرف الآلي وغرامات تشغيلية أخرى.

معايير المحاسبة المتبعة :

يقوم البنك بإعداد قوائمه المالية ويتم مراجعتها من قبل المحاسبين القانونيين وفق الإطار العام الذي أقرته مؤسسة النقد العربي السعودي، ويتم تطبيق المعايير المحاسبية للمؤسسات المالية الصادرة عن مؤسسة النقد والمعايير المحاسبية الدولية الخاصة بالتقارير المالية، كما يعد البنك قوائمه المالية لتتماشى مع نظام مراقبة البنوك وأحكام نظام الشركات بالمملكة.

وانطلاقًا من دور مجلس الإدارة ومسؤولياته في حماية موجودات البنك وودائع عملائه، فإن مجلس الإدارة يؤكد، حسب أفضل المعلومات المتوفرة لديه، أنه:

- لا يوجد أي عقد كان البنك طرفًا فيه وتوجد أو كانت توجد فيه مصلحة جوهرية لأي من رئيس وأعضاء مجلس إدارة البنك أو للرئيس التنفيذي أو نائبه للشؤون المالية أو لأي شخص ذي علاقة مباشرة بأي منهم، ويوضح البيان التالي الأرصدة الناتجة عن معاملات الأطراف ذات العلاقة في 31 ديسمبر 2016م والتي تمت خلال دورة أعمال البنك العادية:

أ. أعضاء مجلس الإدارة وموظفو الادارة العليا وكبار المساهمين الآخرين والشركات المنتسبة لهم :

بآلاف الريالات

قروض وسلف	3,689,358
ودائع العملاء	21,028,373
المشتقات (بالقيمة العادلة)	779
التعهدات والالتزامات المحتملة (غير قابلة للنقض)	2,445,228
مكافأة نهاية الخدمة للمدراء التنفيذيين	57,289

يقصد بموظفي الإدارة الرئيسيين أولئك الأشخاص - بما في ذلك أي مدير تنفيذي أو غير تنفيذي - الذين لديهم السلطة ويتحملون المسؤولية فيما يتعلق بالتخطيط والتوجيه والرقابة والإشراف على أنشطة البنك، بصورة مباشرة أو غير مباشرة. ويقصد بكبار المساهمين أولئك الذين يمتلكون نسبة 5% فأكثر من رأس المال المصدر للبنك.

ب. فيما يلي تحليلا للإيرادات والمصاريف المتعلقة بالمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة والمدرجة في القوائم المالية:-

	بآلاف الريالات
دخل عمولات خاصة	121,722
مصاريف عمولات خاصة	695,709
دخل الأتعاب والعمولات، صافي	108,663
مكافآت ومصاريف أعضاء مجلس الإدارة واللجان المنبثقة منه	6,240
رواتب ومكافآت المدراء التنفيذيين	67,520
مكافأة نهاية الخدمة للمدراء التنفيذيين	2,646
مصروفات أخرى	23,744

- أن نظام الرقابة الداخلية أعد على أسس سليمة وتم تنفيذه بفاعلية.
- تم إعداد سجلات الحسابات بالشكل الصحيح.
- لا يوجد أي شك يذكر بشأن قدرة البنك على مواصلة نشاطه.

وفيما يتعلق بنظام الرقابة الداخلية، أخذًا في الاعتبار طبيعة أي نظام رقابة داخلية، كما يرد أدناه، فإن المجلس يؤكد أن نظام الرقابة الداخلية يُعد على أسس سليمة وتم تنفيذه بفاعلية، وأن لدى البنك آلية منتظمة لتصميم أنظمة الرقابة الداخلية المرتبطة بأعمال البنك ووضعها موضع التنفيذ. وتتضمن العناصر الأساسية في نظام الرقابة الداخلية المطبق في البنك تحديدًا للصلاحيات والمسؤوليات، بما فيها الصلاحيات المالية، لمختلف المستويات الإدارية بما في ذلك مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، والتأكد من فصل المهام والمسؤوليات بما يحقق فاعلية الرقابة، ويتم تحليل المخاطر نوعًا وكمًا ويتم مراقبتها من خلال اللجان الداخلية بالبنك، ومنها لجان لمراقبة مخاطر السوق ومخاطر السيولة والمخاطر التشغيلية والمخاطر الاستراتيجية ومخاطر الالتزام والتي تقدم تقاريرها حيال هذه الأنشطة للجان المنبثقة من مجلس الإدارة (اللجنة التنفيذية ولجنة المراجعة ولجنة المخاطر).

ويقوم المجلس، من خلال لجنة المراجعة المنبثقة منه، بالاطلاع على تقارير المراجعة الداخلية وما توصلت إليه من تقييم لأنظمة الرقابة الداخلية المختلفة، وفقًا لخطة سنوية معتمدة من قبل لجنة المراجعة، وكذلك تقارير إدارة المخاطر وغيرها بصورة دورية منتظمة، بما يمكّن من توفير تقييم مستمر لنظام الرقابة الداخلية ومدى فاعليته، بالإضافة إلى قيام المراجعة الداخلية بمتابعة توصياتها بصورة منتظمة والتقرير للجنة المراجعة بما تم اتخاذه والتأكد من وضع الضوابط الكفيلة بعدم تكرار الملاحظات. وترى لجنة المراجعة أنه لا يوجد ثغرات رقابية أو ضعف جوهري في أعمال البنك خلال العام 2016م بما يؤثر على سلامة وعدالة القوائم المالية. ويأتي ذلك ضمن أهداف مجلس الإدارة في الحصول على تأكيدات معقولة عن مدى سلامة تصميم وفاعلية تطبيق نظام الرقابة الداخلية، علمًا بأن أي نظام رقابة داخلية - بغض النظر عن مدى سلامة تصميمه وفاعلية تطبيقه - لا يمكن أن يوفر تأكيدًا مطلقًا على ذلك.

لائحة حوكمة الشركات :

يقوم البنك بتطبيق الأحكام الواردة في لائحة حوكمة الشركات في المملكة الصادرة من هيئة السوق المالية، ويحرص البنك على الالتزام بجميع لوائح الحوكمة ومواكبة ما يستجد حولها،ويواصل تحديث السياسات والإجراءات ذات العلاقة حال صدور مستجدات نظامية تتطلب ذلك.

الموارد البشرية :

في عام 2016م، استمر قطاع الموارد البشرية في تكريس جهوده لتعزيز التزام منسوبيه نحو البنك وعملائه وذلك من خلال تطوير قدراتهم ومكافأتهم والعمل على الحفاظ عليهم وإشراكهم في تحقيق أهداف البنك الاستراتيجية.

وبعد استكمال مبادرات تطوير الهيكل التنظيمي على مدى السنوات الماضية، يملك البنك اليوم المنظومة القادرة على إنجاز الأعمال بنجاح. وحقق القطاع نتائج جيدة نتيجة لذلك مع الحرص على التطوير المستمر بما يحقق استقطاب الكفاءات التي تسهم في تحقيق أهداف قطاعات الأعمال بالبنك. ويحتل البنك أحد أعلى مؤشرات توطين الوظائف في القطاع المصرفي، حيث تبلغ نسبة التوطين الإجمالية 93.5%، ونسبة الموظفات تبلغ 25% من مجموع منسوبي البنك وكلهن سعوديات، مع السعي الدائم لزيادة هذا المعدل في المستقبل.

يعد التزام البنك في تطوير منسوبيه أمراً أساسياً وهاماً في قطاع الموارد البشرية. ففي عام 2016م، تم إطلاق عدة مبادرات جديدة لتحقيق هذا الهدف بنجاح، من بينها برنامج "تطوير القادة" والذي يسعى إلى انتقاء الموظفين الذين يملكون القدرات التي تؤهلهم ليصبحوا قادة في المستقبل ويقدم لهم الأنشطة التطويرية لضمان تأهيلهم لحمل راية المهام القيادية.

وأخيراً، تم إطلاق "أكاديمية الرياض" التي تهدف إلى تقديم فرص التدريب والتطوير عن بعد لجميع منسوبي البنك بهدف تعزيز مهاراتهم وقدراتهم المطلوبة في مجالات عملهم.

وفي ظل التزام البنك بتطوير بيئة تُعنى بالأداء، تم تعزيز نطاق المسار الوظيفي ليتضمن الكفاءات السلوكية والفنية وتطوير الكفاءة والفعالية لعملية إدارة الأداء والتي تعد محركاً أساسياً للموارد البشرية.

كما نجح القطاع خلال هذا العام في تطوير مؤشرات الأداء الوظيفي لقطاعات الأعمال بالبنك، إضافة إلى ذلك تم العمل على تعزيز إمكانيات المدراء من خلال دورات وورش عمل لوضع أهداف محددة يمكن تحقيقها وقياسها وفق خط زمني محدد.

كما يواصل قطاع الموارد البشرية استخدام التقنية لتقديم منتجاته وخدماته للبنك، فبالإضافة إلى مبادرة "أكاديمية الرياض" التي تم ذكرها سابقاً، تم تحويل العديد من الخدمات التي تقدم لمنسوبي البنك إلى عمليات إلكترونية والعمل على إضافة خدمات أخرى خلال العام القادم.

كما تم ربط أنظمة إدارتي الأداء والتدريب لتحويل بيانات الأداء إلى خطط للتطوير والتدريب، وإدخال العديد من التحسينات على منصة التوظيف الإلكتروني "iRecruitment".

البرامج التحفيزية للموظفين والحركة التي حصلت على كل منها خلال عام 2016م :

بيان	الادخارالاستثماري(ألف ريال)		
	حصة الموظف	حصة البنك	الإجمالي
الرصيد كما في بداية العام	38,175	14,204	52,379
المضاف خلال عام 2016م	9,087	3,397	12,484
المستبعد خلال عام 2016م	(9,855)	(3,308)	(13,163)
الرصيد نهاية العام	37,407	14,293	51,700

مراجعو الحسابات :

أقرت الجمعية العامة العادية لمساهمي البنك في اجتماعها السنوي الذي انعقد في 06 إبريل 2016م تعيين "كي بي إم جي الفوزان وشركاه" و "برايس وتر هاوس كوبرز" كمراجعي حسابات البنك للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016م. وسوف تنظر الجمعية العامة في اجتماعها القادم في إعادة تعيين مراجعي الحسابات الحاليين أو استبدالهم وتحديد أتعابهم لقاء مراجعة حسابات البنك للعام المالي المنتهي في 31 ديسمبر 2017م، وذلك بعد اطلاعها على توصيتي لجنة المراجعة ومجلس الإدارة في هذا الشأن.

كلمة الختام :

يود مجلس الإدارة أن ينتهز هذه الفرصة ليسجل شكره وتقديره العميقين لمقام خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز- حفظه الله -وإلى صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية - حفظه الله - ،وإلى صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز ولي ولي العهد النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع- حفظه الله- ،وللحكومة الرشيدة.كما نخص بالشكر وزارة المالية ومؤسسة النقد العربي السعودي وهيئة السوق المالية ووزارة التجارة والاستثمار، لما يلقاه قطاع البنوك والمؤسسات المالية من عون ودعم وتشجيع.

كما يسر مجلس الإدارة أن يسجل شكره وامتنانه العميقين الى مساهمي البنك وعملائه ومراسليه كافةً على دعمهم وثقتهم الغالية التي تدفعنا إلى المزيد من البذل والعطاء. كذلك يتقدم المجلس بالشكر والعرفان والتقدير لموظفي البنك على جهودهم الدؤوبة والمخلصة من أجل تطوير وتحسين الأداء وتحقيق أغراض البنك وأهدافه.

والله من وراء القصد،،
مجلس الإدارة

الرياض 15 جمادي الأول 1438هـ
الموافق 12 فبراير 2017م

02

ملخص الإنجازات لعام 2016م

ننظر لتجربتك البنكية من زاوية فريدة ومختلفة

نجاحنا يعتمد على قدرتنا في مواكبة الثورة الرقمية والاستفادة منها لتطوير تجربتك البنكية معنا.

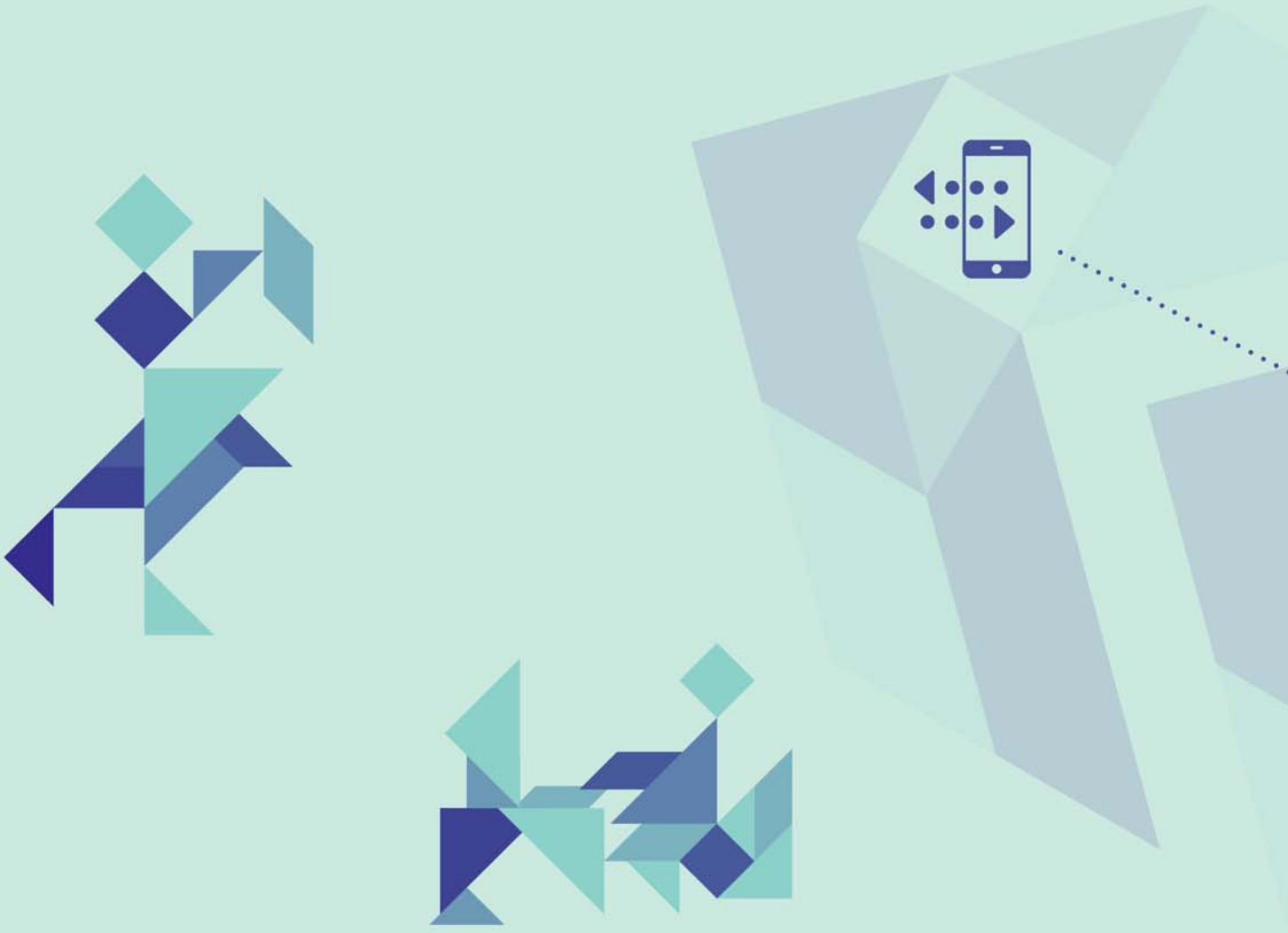

ملخص الإنجازات لعام 2016م

الخدمات المصرفية للأفراد

مع بداية العام الجاري، عمل قطاع مصرفية الأفراد على تطوير استراتيجيته من خلال تطبيق نموذج تشغيلي جديد خاص بخدمة العملاء لدعم النمو المستقبلي، محدداً شرائح رئيسية للتركيز عليها خلال السنوات الثلاث القادمة، بعد أن تم تعديل هيكلة القطاع بما يتماشى مع الاستراتيجية المحددة ويضمن دعم الشرائح آنفة الذكر.

وعلى صعيد إدارة علاقات العملاء، شارف المشروع المشترك بين إدارة علاقات العملاء والتسويق على الانتهاء، والذي يهدف إلى التحديد الدقيق للفئات الاستراتيجية منهم، فضلاً عن تفعيل آلية تحليل بيانات العميل ومتابعة أداء كل شريحة. وتشكل جودة الخدمة إحدى الركائز المهمة في الاستراتيجية حيث تم تطوير إجراءات فتح الحسابات والخدمات المرتبطة لإثراء تجربة العميل.

وفي إنجاز نوعي جديد، تم تحديث مركز اتصالات العملاء Contact Center كبرنامج تحولي شامل يتضمن 28 نشاطاً مستقلاً، بحيث تم تصميمه لتحسين تجربة العميل بشكل ملحوظ وزيادة الكفاءة التشغيلية.

وجرى تطوير أدوات لتحقيق التوازن في توزيع حجم وعبء العمل، وتدريب موظفي خدمة العملاء لتحسين نسب وعدد المكالمات التي يقدم لها حلول من أول مرة.

كما تم إنشاء وحدة المحافظة على العميل، ووضع برنامج استقطاب العملاء من أجل مراقبة جودة الخدمة وزيادة ولائهم، لما لذلك من آثار إيجابية في ارتفاع مؤشر قياس الأداء بشكل ثابت على أساس ربعي خلال عام 2016م.

وحقق بنك الرياض مجموعة من الإنجازات الهامة في قطاع التمويل للأفراد خلال عام 2016م تمثلت في إطلاق باقة من الحلول المتكاملة لمنتجي التمويل الشخصي والعقاري معاً، وتوقيع اتفاقيتين مع كبرى الشركات المتخصصة في تقديم عروض خاصة للتمويل العقاري لمنسوبيها، وتمويل تعليمي يتيح للعملاء تقسيط الرسوم الدراسية على مدار 12 شهراً، بعد دفع المبالغ المترتبة عليهم للجهات التعليمية في المملكة في وقتها المحدد.

أما فيما يتعلق بتمويل تأجير السيارات، وامتداداً لخطة إعادة هيكلة المنتجات الخاصة بتمويل شراء السيارات في 2015م فقد قام البنك بتوقيع 25 اتفاقية مع كبرى وكلاء السيارات ومقدمي خدمة تأجير السيارات، واتفاقية تأمين جديدة ذات ميزة تنافسية عالية، وكذلك قام بتطوير الإجراءات الخاصة بخدمات ما قبل وبعد البيع لإثراء تجربة العميل، لتعديل إجراءات الائتمان بما يتماشى مع احتياجات العميل.

وتماشياً مع السياسة التوسعية للبنك، قام البنك عام 2016 م بافتتاح 4 فروع جديدة، ليصل العدد الإجمالي لفروعه على مستوى المملكة إلى 336، منها 118 فرعاً متكاملاً للمصرفية الإسلامية.

وفيما يتعلق بأجهزة الصراف الآلي، أصبح لدى بنك الرياض 2667 جهاز تنتشر في جميع أنحاء المملكة ، وكان الاهتمام الأكبر منصباً على زيادة كفاءة وفاعلية شبكة أجهزة الصراف الآلي للبنك بشكل عام، وفي هذا الصدد كان من أهم الإنجازات توزيع 12 جهاز لصرف العملات الأجنبية.

2667

جهـاز للصرف الآلي و 12 جهاز لصرف العملات الأجنبية

%10

الزيادة في عدد فروع السيدات

مراكز للمصرفية الخاصة مخصصة لخدمة عملاء هذه الشريحة المهمة

المصرفية الخاصة والذهبية

لدى بنك الرياض 4 مراكز مخصصة للمصرفية الخاصة وخدمة عملاء هذه الشريحة المهمة يحتوي كلّ منها على قسم لمصرفية السيدات. وسعياً منه لتوطيد العلاقات ومواكبة احتياجات هذه الشريحة، رعى البنك منتدى الشركات العائلية في الرياض لتوطيد علاقاته مع الشريحة المشار إليها.

وباعتماده على مجموعة من الاستبيانات والاختبارات فيما يتعلق بخدمات المصرفية الذهبية، أطلق البنك استراتيجية جديدة في عام 2016م، تقوم على تقديم نموذج تشغيلي جديد وعروض مطورة، بعد أن أجرى ذلك على عيّنة من العملاء المستهدفين. ويتطلع بنك الرياض إلى الاستمرارية في إضافة مراكز للمصرفية الذهبية عام 2017م.

مصرفية السيدات

بلغ عدد فروع السيدات التابعة للبنك 79 فرعاً، موزعةً على كافة مناطق المملكة، تماشياً مع ما حققته قاعدة عميلات البنك من نمو كبير وسريع، وما لذلك من أثر في زيادة الربحية المحققة بنسبة 21%. وتقدم فروع السيدات خدماتها بما يتلاءم مع تطلعات العميلات، من خلال تفعيل كافة البرامج والخدمات وتطويرها، مما ساهم في زيادة لافتة بالنسبة لأعدادهن مقارنة بالعام الماضي بنسبة 10% .

ويولى البنك أهمية في تطوير الخدمات والمنتجات لقطاع السيدات بجودة عالية وفق تعزيز برامج إثراء تجربة العميل، والتي كان للإعلام الحديث المتمثل بقنوات التواصل الاجتماعي دور هام وبارز فيها.

المصرفية الإسلامية

وصولاً إلى هدفه لتلبية احتياجات العملاء، دفع بنك الرياض خلال العام المنصرم عجلته نحو ابتكار وتصميم حزمة من المنتجات والحلول المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، والمستندة لآراء الهيئة الشرعية للمصرفية الإسلامية

منتجات متوافقة مع أحكام الشريعة:

المرابحة والإجارة والتورق

في البنك مثل المرابحة والإجارة والتورق. وتشمل مظلة المصرفية الإسلامية المعاملات اليومية والحلول التمويلية والاستثمارية الموجهة لكافة العملاء من قطاعي الأفراد والشركات.

وتحقيقاً للمستوى المنشود في مجال المصرفية الإسلامية، عمل البنك على تطوير الكفاءات البشرية المعنية بتقديم الخدمات والمنتجات المتعلقة بهذا الجانب، ورفع كفاءة أدائهم عبر تبني الإدارة إعداد حقيبة تدريبية متخصصة والمشاركة في تنفيذها مع إدارة المواهب بقطاع الموارد البشرية من خلال ورش عمل وبرامج تدريبية شملت كلاً من موظفي المنطقة الوسطى والغربية والشرقية.

وتضمنت آلية النهوض بمستوى الكادر المصرفي في مجال المعاملات الإسلامية تعريف موظفي البنك بالخدمات والمنتجات المصرفية الإسلامية وأفضل الممارسات الاحترافية الكفيلة بتقديم تلك المنتجات للعملاء وخدمتهم على نحو مميز، إضافةً إلى إجراء تقييم دوري لأداء فروع المصرفية الإسلامية التابعة للبنك من خلال زيارات المتابعة لها.

وعقدت إدارة المصرفية الإسلامية والهيئة الشرعية 9 اجتماعات تشاورية ثنائية، تم من خلالها إنجاز العديد من المنتجات والحلول التمويلية والاستثمارية، كاعتماد المنتجات والعقود المخصصة لعمليات تمويل البيع بالمرابحة وبالتقسيط والتأجير التمويلي.

وفيما يتعلق بالمنتجات والعقود المخصصة لعمليات الاستثمار المبنية على صيغ المضاربة، اعتمد البنك تمويل المنافع التعليمية وتسهيلات التورّق المصرفي والتورّق بالأسهم المحلية ومنتج حسابات الاستثمار.

كما تم اعتماد مجموعة من اتفاقيات التسهيلات وهي استصناع عقارات سكنية مع المطورين وشراء وبيع سلع محلية مع الموردين واتفاقية تسهيلات مرابحة مع شركة "أرامكو ينبع"، واعتماد منتج الاستثمار بالمرابحة في البضائع لقطاع الخزانة.

كما حقق قطاع المصرفية الإسلامية في بنك الرياض إنجازاً في اعتماد الحلول الاستثمارية المبنية على صيغتي "المرابحة" و"المضاربة" المقدمة من قبل الرياض المالية كاعتماد صكوك شركة الزيت العربية السعودية (أرامكو) وصكوك الشركة السعودية العالمية للبتروكيماويات (سبكيم).

ومن الجانب الشرعي، حصلت إدارة المصرفية الإسلامية على العديد من فتاوى الهيئة الشرعية التي تسهم في مساعدة القطاعات المختلفة بالبنك في أداء أعمالهم بصورة ميسرة، ومن أبرزها الفتوى المتعلقة بـ "الوعاء الزكوي" للبنك وإعادة جدولة فترات السداد بما يتفق مع لائحة ضوابط التمويل الاستهلاكي الصادرة من مؤسسة النقد العربي السعودي وغيرها من الفتاوى الأخرى.

ولمواكبة الحداثة المصرفية وإيماناً منه بأهمية قنوات التواصل الاجتماعي في عمله، فقد جرى تحديث الأنظمة المعمول بها وإصدار دورات العمل لكافة الخدمات والمنتجات المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية المقدمة بالبنك بالشراكة بين إدارات البنك المختلفة.

المصرفية الرقمية

تعد المصرفية الرقمية إنجازاً يسجل لبنك الرياض خلال عام 2016م، إذ تحوّل فيه من البنكية الإلكترونية التي كانت تتبع لقطاع مصرفية الأفراد إلى إدارة مستقلة تُعنى بالمصرفية الرقمية.

وقد أُنيطت بهذه الإدارة مهمة تحقيق مجموعة من الأهداف، تتمثل في تركيز الجهود المبذولة في مجال المصرفية الرقمية تحت مسؤولية إدارة واحدة تخدم كافة قطاعات الأعمال (مصرفية الأفراد ومصرفية الشركات وغيرها) في البنك، وذلك من أجل تطوير وابتكار القنوات والخدمات والمنتجات الرقمية. وكذلك التركيز على الابتكار الرقمي باتباع منهجية ذكية للتطوير واستغلال كوادر ذات خبرات ومواهب متخصصة واتباع أفضل الممارسات. بالإضافة إلى إدارة تجربة العميل الرقمية والتحقق من توحيد الخطوات على كافة القنوات الرقمية، ليتمتع العميل بتجربة متناسقة وسلسة عند التقدم لطلب منتج أو خدمة بغض النظر عن القناة الرقمية المستخدمة لذلك.

ولتتمكن المصرفية الرقمية المستحدثة من تحقيق أهدافها، وضع بنك الرياض استراتيجية للمصرفية الرقمية وهيكلاً تنظيمياً يتماشى مع ذلك، مستعيناً بشركة استشارية متخصصة، حيث تم بالفعل نشر الاستراتيجية وتحديد منهجية التحول كمشروع ذي مراحل محددة لتحقيق ذلك.

وفي الوقت الحالي، تعمل إدارة المصرفية الرقمية على تنفيذ المرحلة الأولى من الخطة التنفيذية المتمثلة بحجر الأساس نحو تطبيق استراتيجية البنك الرقمية بشكل عام.

وتركزت الأنشطة المخطط لها عام 2016م على بناء القاعدة وتحسين المتطلبات الأساسية لإنجاح المرحلة الأولى المشار إليها. وتشمل المرحلة الأولى من المشروع تنفيذ أنشطة ذات علاقة بالعروض الرقمية، وطريقة التسليم الرقمية، والتسويق الرقمي، والهيكل التنظيمي (إنشاء الإدارة، والموارد اللازمة ونطاق العمل والميزانية)، والتواصل وإدارة التغيير، وتغيير قاعدة تقنية المعلومات agile shift والتوزيع الرقمي وتنويع وسائل التواصل المستخدمة.

وبناءً على ما سبق ذكره، تم إنشاء إدارة المصرفية الرقمية وتحديد الممثلين للاستراتيجية الرقمية من إدارات البنك المختلفة، وإعداد الاستراتيجية الرقمية ونشرها في البنك، وتطوير مصرفية الهاتف "هاتف الرياض" وإضافة خصائص جديدة كـ"تخصيص القائمة"، بالإضافة إلى إطلاق النسخة المطورة من تطبيق موبايل الرياض، حيث تم تطوير تجربة العميل مع إضافة خدمات جديدة (إدارة المستفيدين، وطلب بطاقة رقمية، واستبدال نقاط حصاد).

كما تم إطلاق تطبيق المشفر الرقمي لكي يتمكن العميل من توثيق الدخول للقيام بعمليات مختلفة عبر أون لاين الرياض، بحيث تغني العميل عن الرسالة القصيرة للتوثيق والحاجة لشريحة جوال نشطة، وخاصية "الاتصال التلقائي" لتفعيل مستفيد حيث يقوم النظام تلقائياً بالاتصال بالعميل دون الحاجة لزيارة الفرع أو الذهاب لجهاز صراف آلي، بالإضافة إلى إطلاق جهاز لصرف العملات الأجنبية: دولار أمريكي، يورو، جنيه استرليني، درهم إماراتي.

وكذلك تم طلاق تطبيق الساعة الذكية لتمكين العميل من متابعة حساباته وبطاقاته الائتمانية والاطلاع على العمليات والعثور على أقرب جهاز صراف آلي أو فرع. بالإضافة إلى توفير خدمة فتح الحساب الإضافي (ادخاري أو جاري) من خلال أون لاين الرياض بالعملات التالية: ريال سعودي، يورو، جنيه استرليني، دولار أمريكي واستخدام الحساب لإدارة الأموال وإجراء الحوالات.

ومن المقرر أن ينتهي البنك عام 2017م من مرحلة "بناء القاعدة وتحسين المتطلبات الأساسية" كخطوة أخرى في مسيرة التقدم في مجال الخدمات الرقمية للبنك.

مصرفية الشركات

يواصل قطاع مصرفية الشركات العمل وفق رؤية: "أن نكون الشريك الاستراتيجي الأمثل لعملائنا من خلال فلسفتنا في مجال خدمة العملاء"، حيث يكرس فريق مدراء العلاقة المحترفين وقتهم لخدمة شريحة عملاء مصرفية الشركات، وذلك لتوطيد وعزيز العلاقات الناجحة والمتميزة

وتمثل إدارة تمويل الشركات المركز المتخصص لعمليات التمويل المشترك وتمويل الشركات والمشاريع، وتتعاون بشكل وثيق مع شبكة فروع البنك المحلية والخارجية في فرع لندن ووكالة هيوستن والمكتب التمثيلي في سنغافورة لتوفير المنتجات والخدمات المصرفية لأعمال الشركات السعودية الدولية المرتبطة بالاستثمارات والأعمال التجارية في المملكة العربية السعودية.

كما تقوم إدارة المؤسسات المالية بإدارة علاقات البنك مع البنوك المراسلة والمؤسسات المالية غير البنكية في تقديم خدمات الاستثمار والتأمين والتمويل، إلى جانب توفير مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات المصممة خصيصاً لتلبية احتياجات القطاع المتنوعة.

وقد واصلت خدمات مصرفية الشركات في التركيز على تعزيز تجربة عملاء الشركات من خلال إطلاق مشروع شامل لتطوير الخدمات والذي يتضمن مراكز عمليات تمويل التجارة الثلاثة في الرياض والدمام وجدة.

وتتمثل إنجازات قطاع مصرفية الشركات لعام 2016م فيما يلي: حيث واصلت إدارة تمويل الشركات القيام بدور المركز المتخصص لعمليات التمويل المشترك والمهيكل وتمويل الشركات والمشاريع. وقد تم اختيار البنك للقيام بدور الوكيل في تمويل شركة معادن للفوسفات، كما كان للبنك دور رائد في دعم الشركة الوطنية السعودية للنقل البحري والشركة العقارية بالإضافة إلى تمويل شركة ياسرف، وهو مشروع مشترك بين شركة أرامكو السعودية وشركة سينوبك والذي يعد أول مشروع سعودي للتمويل الصناعي بالاشتراك مع أكبر البنوك الصينية. وشارك البنك في تمويل مشروع مشترك بين شركة سابك وشركة فوباك لتصميم وإنشاء محطة تخزين ومناولة وشحن جديدة في ميناء الملك فهد الصناعي بمدينة الجبيل . كما يقوم البنك بدور المرتب الرئيسي والوكيل الاستثماري لشركة ألمنيوم البحرين ش.م.ب. في البحرين.

وقام البنك بتمويل التكلفة الإنشائية للشركة الوطنية السعودية للنقل البحري لبناء 5 ناقلات نفط عملاقة بالتعاون مع شركة هيونداي سامهو للصناعات الثقيلة.

وتعد المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية محل اهتمام خاص لدى البنك، فقد أصدرت مصرفية الشركات مجموعة من الخدمات الجديدة التي تم تصميمها خصيصاً للمشروعات الصغيرة والمتوسطة لمساعدة تلك المشروعات في تأسيس وتطوير أعمالها، ومن بينها مشاركة البنك الفاعلة في مشروع إدارة الأجور الذي تم إصداره من قبل المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية.

وتمكن البنك من المحافظة على مكانته الرائدة ضمن أكبر المشاركين في برنامج "كفالة" لتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة، حيث قام بتمويل 23.6 % من إجمالي عمليات التمويل التي نفذت، وبتمويل عدد 2133 مشروع بما يعادل 25%من إجمالي عدد المنشآت.

وفي ظل توجهات البنك ليكون البنك الرائد في المصرفية الرقمية، تم إطلاق النسخة المحدثة من "أون لاين الرياض للشركات"، كما تم تطوير حلول تحصيل النقد من خلال خدمة أجهزة الإيداع النقدي للشركات، وإطلاق خدمة "حساب سداد" للدفع الإلكتروني.

أما فيما يخص نقاط البيع، فقد حافظ البنك على حصته السوقية من خلال تحقيق زيادة ملحوظة في عدد عمليات نقاط البيع والتي بلغت 75%، كما حقق البنك الصدارة بإصدار خدمات جديدة كخدمة الدفع بدون لمس "أثير" من مدى.

وفيما يتعلق بالقطاع الحكومي، فقد تم إطلاق عدد من المشاريع الإلكترونية بنجاح مع صندوق التنمية الصناعية السعودي لإصدار خطابات الاعتمادات المستندية لدعم عملاء الصندوق بحلول تسوية إلكترونية بشكل كامل والتي ستدعم برنامج "كفالة" كذلك. كما يواصل البنك تقديم حلول مصرفية جديدة للقطاعات الحكومية والتي تشمل "رياض أون لاين للشركات" وخدمة حساب سداد، وأجهزة الصرف الآلي، بالإضافة إلى زيادة عدد مكاتب البنك في هيئة الزكاة والدخل.

ويقدم البنك التدريب المهني والتقني ويقوم بتنفيذ الحوالات إلكترونياً لمستفيدي المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، بهدف تقديم أفضل الخدمات للمستفيدين.

وساهم البنك في إنجاح موسم الحج من خلال شراكاته الاستراتيجية لتقديم خدمات التحصيل الداخلية والخارجية وخدمة "بوابة مدفوعات الحج".

تمثل إدارة تمويل الشركات المركز المتخصص لعمليات التمويل المشترك وتمويل الشركات والمشاريع

الخزانة والاستثمار

في ظل التحديات التي واجهها السوق المحلي في عام 2016م نتيجة لانخفاض أسعار البترول، قام قطاع الخزانة والاستثمار بالتركيز على إدارة السيولة وتوفير التمويل لأنشطة البنك المصرفية المختلفة بتكلفة تنافسية كما واصل القطاع القيام بدوره الهام في إدارة مخاطر التعرض لأسعار الخدمة البنكية وأسعار العملات الأجنبية ضمن حدود المخاطر المعتمدة من البنك.

وفي عام 2016م وتماشياً مع استراتيجية البنك في التركيز على فرص البيع الشامل، فقد واصل قطاع الخزانة والاستثمار التركيز على تحديد واغتنام الفرص البيعية الشاملة بالتنسيق والعمل مع قطاعات العمل الأخرى في البنك ودراسة احتياجات العملاء المتنوعة لمنتجات الخزانة وتقديم المنتجات والحلول المالية المناسبة بأسعار تنافسية.

ولدعم استراتيجية البيع الشامل، قامت إدارة الخزانة بطرح منتجات جديدة للعملاء لإدارة المخاطر المالية والتحوط من مخاطر تقلبات أسعار الخدمة البنكية وأسعار الصرف الأجنبي. ونتيجة لذلك حققت خطة البيع الشامل أهدافها وحقق بيع المنتجات نمواً تجاوز 50 % خلال السنتين الماضية.

تقنية الأعمال

استكمل بنك الرياض عام 2016م نقل مركز المعلومات الرئيس لديه إلى مركز المعلومات الرئيسي الجديد والذي تم إنشاؤه بأفضل المواصفات العالمية المعتمدة في هذا المجال، حيث يوجد ثلاثة مستويات لشهادات مراكز المعلومات الصادرة عن معهد Uptime الأمريكي - الجهة المعتمدة لذلك عالمياً - وهي كالتالي تبعاً لتصنيف مركز المعلومات:

- المستوى الأول على تصميم مركز المعلومات
- المستوى الثاني على التنفيذ (الإنشاء) حسب التصميم
- المستوى الثالث والأخير على إدارة وتشغيل مركز المعلومات

هذا وقد حصل بنك الرياض على شهادات المستويين الأول والثاني، ولاستمرار التحسين والتطوير في أداء وفاعلية قطاع تقنية الأعمال يخضع المركز الجديد لعمليات تطوير ستؤهله للحصول على شهادة أفضل الممارسات المعتمدة عالمياً للإدارة والتشغيل من الجهات المعتمدة لذلك، وهو حاليا في طور الحصول على المستوى الثالث والأخير عند استيفاء كافة المتطلبات.

ويسعى قطاع تقنية الأعمال إلى الاستمرار في تطوير قدراته التقنية ورفع الكفاءة الحالية لتمكين البنك من الاستمرار في مزاولة أعماله ومواجهة الكوارث بوقت قياسي وبأقل التكاليف الممكنة وبكفاءة عالية. وفي هذا السياق، يعكف القطاع على تنفيذ «فحوصات مبرمجة» للتأكد من الجاهزية للكوارث على مدار العام.

وفي عام 2016م نجح القطاع في تنفيذ العديد من المشاريع التي تلبي احتياجات ومتطلبات الأعمال وتقدّم قيماً مضافة للأعمال وتساهم في دعم وإثراء تجربة العميل حيث تم تطوير التشغيل وتخفيض التكلفة، بتبسيط هيكلية التطبيقات الرئيسية لتصبح أكثر فاعلية لدعم وظائف الأعمال، وتحويل جميع المنتجات المالية الاستهلاكية والخدمات المصرفية للأفراد إلى النظام الجديد "كاليبسو (Calypso)" بديلاً للنظام القديم "ميداس (Midas)" حيث تؤدي هذه المبادرة إلى تحسين تنفيذ العمليات والتكلفة المصاحبة لها، وتم النقل الناجح لنظام الخزانة، حيث تم نقل ما يقارب 80٪ من منتجات الخزانة غير المهيكلة من النظام القديم إلى النظام

قام قطاع الخزانة والاستثمار بالتركيز على إدارة السيولة وتوفير التمويل لأنشطة البنك المصرفية المختلفة بتكلفة تنافسية

الجديد، و تعزيز وظائف نظام الموارد البشرية من خلال إطلاق ناجح لنظامي إدارة الأداء لشؤون الفروع وإدارة التعلم لموظفي البنك، بالإضافة إلى تنفيذ حلول إدارة الهوية لإتمام عملية إدارة الوصول للأنظمة وفقاً لمعايير البنك المعتمدة.

حوكمة تقنية الأعمال

توجت إنجازات الإدارة في عام 2015م بتحقيق النضوج في استمرارية الأعمال، وعملت كذلك على تحقيق إنجازات بارزة في مجال تطوير البنية التحتية وحوكمة تقنية الأعمال، وحددت الإدارة رؤية واضحة مطلع عام 2016م مع خطة تنفيذية لتحقيق هذه الرؤية. واشتملت هذه الرؤية على تطوير عمل الإدارة وقد ذهبت إلى أبعد من ذلك للتحقق من القيمة المضافة في تقنية الأعمال من خلال تطبيق هيكلية المؤسسات في مضمار التقنية والتطبيق والأعمال، بالإضافة إلى حوكمة إجراءات تقنية الأعمال التي تشمل إدارة المشاكل، وإدارة التغيير، وإدارة البرمجة، وإدارة مخاطر تقنية المعلومات.

ومن أبرز مخرجات الرؤية الاستراتيجية: سياسات الإدارة والتي تحكم الإجراءات الرئيسة في تقنية الأعمال، حيث تدعم هذه السياسات معايير القياس لإبراز القيمة المضافة من تقنية الأعمال وتطوير الحوكمة من خلال المسؤوليات المحددة. ونضج الممارسات لهيكلية المؤسسات والتي من شأنها إدارة التكاليف بشكل أفضل للتطبيقات وزيادة الشفافية في مضمار تقنية الأعمال من أجل زيادة قدرة القطاع على الابتكار، وتحقيق النتائج بشكل أكثر سرعة ودقة تتماشى مع تحاليل الاحتمالات الكامنة. وتشكل "هيكلية المؤسسات" واعتمادها على قاعدة شاملة من المعلومات ذات الارتباط قاعدة متينة لأي من مشاريع تقنية الأعمال. كما قامت الإدارة بتطوير إجراءات إدارة البرمجة وميكنة تحليل تأثير الأعمال، واستمرارية الأعمال لتقييم المخاطر، ومتابعة اختبارات الإدارة لاستمرارية الأعمال. وعملت إدارة تقييم قبول المستخدمين بأتمتة اختبارات التأخر للأعمال الأساسية للتطبيق، بالإضافة إلى اختبار المشروع والتحسينات المتطلبة من وحدات مختلفة.

النضوج في استمرارية الأعمال وتطوير البنية التحتية من أهم إنجازات إدارة حوكمة تقنية الأعمال

الموارد البشرية

في عام 2016م، استمر قطاع الموارد البشرية في تكريس جهوده لتعزيز التزام منسوبيه نحو البنك وعملائه وذلك من خلال تطوير قدراتهم ومكافأتهم والعمل على الحفاظ عليهم وإشراكهم في تحقيق أهداف البنك الاستراتيجية. وبعد استكمال مبادرات تطوير الهيكل التنظيمي على مدى السنوات الماضية، يملك البنك اليوم المنظومة القادرة على إنجاز الأعمال بنجاح. فقد حقق قطاع الموارد البشرية نتائج جيدة نتيجة لذلك مع الحرص على التطوير المستمر بما يحقق استقطاب الكفاءات التي تسهم في تحقيق أهداف قطاعات الأعمال بالبنك.

كما لا يزال البنك يحتل أعلى مؤشرات توطين الوظائف في القطاع المصرفي، حيث تبلغ نسبة التوطين الإجمالية 93.5%، ونسبة الموظفات تبلغ 25% من مجموع منسوبي البنك وكلهن سعوديات، مع السعي الدائم لزيادة هذا المعدل في المستقبل.

يُعد التزام البنك في تطوير مدرائه ومنسوبيه أمراً أساسياً وهاماً في قطاع الموارد البشرية. ففي عام 2016م، تم إطلاق عدة مبادرات جديدة لتحقيق هذا الهدف بنجاح، من بينها برنامج "تطوير القادة" والذي يسعى إلى انتقاء الموظفين الذين يملكون القدرات التي تؤهلهم ليصبحوا قادة في المستقبل ويقدم لهم

الأنشطة التطويرية لضمان تأهيلهم لحمل راية المهام القيادية. كما تم إطلاق برنامج "الموظفين الأعلى أداءً" والذي يسعى إلى اختيار الموظفين ذوي الإمكانات المحتملة العالية ويقدم لهم فرصاً تعليمية وتطويرية لصقل مواهبهم وإعدادهم للمناصب المستقبلية. وأخيراً، تم إطلاق «أكاديمية الرياض» التي تهدف إلى تقديم فرص التدريب والتطوير عن بعد لجميع منسوبي البنك بهدف تعزيز مهاراتهم وقدراتهم المطلوبة في مجالات عملهم.

وفي ظل التزام البنك بتطوير بيئة تُعنى بالأداء، تم تعزيز نطاق المسار الوظيفي ليتضمن الكفاءات السلوكية والفنية وتطوير الكفاءة والفاعلية لعملية إدارة الأداء والتي تعد محركاً أساسياً للموارد البشرية. كما نجح القطاع خلال هذا العام في تطوير مؤشرات الأداء الوظيفي لقطاعات الأعمال بالبنك، إضافة إلى ذلك تم العمل على تعزيز إمكانيات المدراء من خلال دورات وورش عمل لوضع أهداف محددة يمكن تحقيقها وقياسها وفق خط زمني محدد.

كما يواصل قطاع الموارد البشرية استخدام التقنية لتقديم منتجاته وخدماته للبنك، فبالإضافة إلى مبادرة "أكاديمية الرياض" التي تم ذكرها سابقاً، تم تحويل العديد من الخدمات التي تقدم لمنسوبي البنك إلى عمليات إلكترونية والعمل على إضافة خدمات أخرى خلال العام القادم. كما تم ربط أنظمة إدارتي الأداء والتدريب لتحويل بيانات الأداء إلى خطط للتطوير والتدريب. وقام البنك بإدخال العديد من التحسينات على منصة التوظيف الإلكتروني "iRecruitment".

التسويق والاتصالات

شهد عام 2016م إطلاق أكثر من 200 حملة وعروض تسويقية عبر وسائل الإعلام المختلفة كحملة التمويل الشخصي الموجهة لتلبية احتياجات العميل المحددة، وحملة صراف الرياض للعملات الأجنبية، وحملة الرياض المالية، وحملة تطبيق مشفر الرياض. كما اعتمد البنك آلية "التسويق المباشر" الذي يستهدف عملاء البنك بشتى فئاتهم وإمكاناتهم.

وأسهم المزج ما بين استراتيجيات ووسائل التواصل الذكي التي تم تصميمها خصيصاً لتتناسب مع خصائص المنتجات والجمهور المستهدف، في تحسين نتائج الحملات، حيث سجلت بعض الحملات مثل حملة التمويل الشخصي زيادة تصل إلى 34% في عدد الاتصالات الواردة للاستفسار عن ذلك المنتج.

وقد ساهمت العروض والحملات المدعومة بالتنفيذ المبتكر والمزج بين قنوات الإعلام التقليدية ووسائل الإعلام الجديد وقنوات التواصل الاجتماعي في تعزيز حضور البنك وقدراته التنافسية في القطاع المصرفي السعودي.

كما كثف قطاع التسويق جهوده في تعزيز إمكانيات التسويق الرقمي تماشياً مع استراتيجية البنك التي تهدف إلى أن يكون بنك الرياض هو البنك الرائد في الخدمات الرقمية في عام 2019م ، والذي يتطلب تنسيقاً وتخطيطاً مشتركاً بين قطاع التسويق وإدارة المصرفية الرقمية فيما يتعلق بمتطلبات هذه الإدارة من حيث وضع استراتيجيات واضحة ودقيقة للمحتوى الرقمي في برامج التسويق بالإضافة إلى الالتزام بكافة قواعد علامة البنك التجارية.

وأحدثت متطلبات السوق المصرفي المتغيرة والنمو السريع في المجال الإعلامي نقلة نوعية في وسائل التواصل لمواكبة التغيير الحاصل في استخدام وسائل الإعلام التقليدي والرقمي وقنوات التواصل الاجتماعي، مما يستدعي توفير الأدوات والإمكانات الضرورية لمواجهة تحديات الحاضر والمستقبل.

وقد تمكنت الإدارة من تحقيق إنجازات سريعة وإسهامات ملموسة على مختلف قنوات التواصل الاجتماعي خلال عام 2016م، حيث واصل عدد المتابعين في النمو والازدياد على قنوات التواصل الاجتماعي مثل "فيسبوك" و "تويتر" و"إنستجرام"، نتيجة للفعاليات التي قابلت تجاوباً ملحوظاً ودرجات تفاعل مرتفعة من متابعي تلك القنوات.

استطاع بنك الرياض عام 2016م أن يشارك في المواقع المتقدمة على قائمة أكثر البنوك تفاعلاً على قنوات التواصل الاجتماعي في المملكة العربية السعودية وفقاً لموقع Klout Score .

ويُضاف إلى قائمة إنجازات البنك درجة التفاعل والدخول إلى موقع البنك الإلكتروني من خلال محركات البحث مثل "جوجل" والذي أسهم في زيادة عدد زوار الموقع بنسبة 4.5% مقارنة بعام 2015م، وبالتالي زيادة معدلات جذب العملاء المحتملين.

%4.5

زيادة عدد زوار الموقع

200

حملة وعروض تسويقية

كما تم إطلاق المرحلة الأولى من برنامج شاشات LED بنجاح في 15 فرعاً في جميع أنحاء المملكة، بالإضافة إلى نقاط التواصل الرقمي مع عملاء وزوار الفروع.

كما عمل قطاع التسويق على تحسين نوعية ومحتوى الرسائل والتعاميم الداخلية مع الحرص على نشر مجلة البنك الداخلية "جسور بنكي" بشكل أسبوعي، مما يفتح مجالاً للتواصل ما بين الموظفين والإدارة عبر الفريق التحريري للمجلة، انطلاقاً من أهمية التواصل الداخلي في نجاح البنك.

ومضى قطاع التسويق في دعم وتعزيز صورة البنك ومنتجاته وخدماته في وسائل الإعلام المحلية والإقليمية، حيث سلطت الأخبار الصحفية والبرامج الإعلامية خلال عام 2016م الضوء على المنتجات والخدمات المصرفية للأفراد والشركات، كما حقق البنك حضوراً مميزاً على صعيد برامج خدمة المجتمع.

وتجاوزت عدد النشرات الصحيفة 900 نشرة صحفية، وذلك نتيجة العلاقة المميزة بين البنك والمؤسسات الإعلامية السعودية من صحف ومواقع إخبارية إلكترونية، وبيان درجة التقدير العميق الذي تكنه المؤسسات الإعلامية تجاه بنك الرياض.

إثراء تجربة العملاء

تم تأسيس فريق إثراء تجربة العميل بهدف الوصول إلى فهم عميق للعملاء والتأكد من أن منتجات وخدمات وإجراءات البنك تم تصميمها بطرق مبتكرة تتمحور حول احتياجاتهم، والقيام باختبار الخدمات والمنتجات قبل إطلاقها لهم.

وتتضمن إنجازات البنك الرئيسة في هذا لعام 2016م ما يلي:

- تطبيق نظام إدارة التواصل المؤسساتي (Enterprise Feedback Management) الذي يهدف إلى تحويل عملية جمع وتحليل ومعالجة ملاحظات العميل إلى عملية آلية، بحيث يقوم البنك حالياً بدعوة العملاء لتعبئة الاستبيانات الإلكترونية التي تصلهم روابطها من خلال الرسائل النصية الآلية، مما يوسع إمكانية الوصول إلى عملاء البنك ويمكّن فريق استطلاعات العملاء من إجراء بحوث مكثفة خلال وقت قصير.
- المواصلة في ترسيخ منهجية (Net Promoter Score) والتي تعد مقياساً أساسياً لرضا وولاء العميل، مع وضع الأولويات وتطوير الخدمات الحالية وإدخال تعديلات جديدة. وسيتيح نجاح تطبيق نظام إدارة التواصل للبنك من قياس ولاء ورضا العملاء على مستوى الفروع، كما تم ربط المكافآت المالية لموظفي الفروع بمستويات رضا العملاء.
- تنفيذ برنامج "المتسوق الخفي" في الفروع لتحسين معايير الخدمة في الخط الأول .
- تطبيق مجموعة واسعة من التعديلات على دورات العمل التي تتعلق بالعملاء من قبل فريق إدارة إجراءات العمل، ومن ضمنها: فتح الحساب، التمويل الشخصي، وتمويل السيارات، وتمويل المشاريع والشركات. وفي هذا الجانب، قام الفريق بتنفيذ عملياته على مستوى البنك بأكمله للتأكد من توثيق جميع دورات العمل بشكل متناسق من خلال تحديد الإدارات المسئولة وتوثيق ضوابط الرقابة الداخلية.
- إجراء عدد من المقابلات مع عملاء فعليين في معمل الأبحاث للعملاء الذي يعد الأول من نوعه في المملكة العربية السعودية، للتأكد من جودة الخدمات المقدمة لعملاء مصرفية الأفراد بمختلف شرائحهم (العامة، والفضية والذهبية)، بالإضافة إلى القيام باختبارات على قنوات البنك الرقمية والموجهة للأفراد والشركات، وذلك لضمان جودتها وحصول العملاء على تجربة رقمية متكاملة مع خدمة ذات جودة عالية.

تم تأسيس فريق إثراء تجربة العميل بهدف الوصول إلى فهم عميق للعملاء

خدمة المجتمع

استكمالاً لمسيرة العطاء والتنمية المجتمعية التي تشكل أحد الأعمدة الرئيسة لهوية ورؤية بنك الرياض، وعلى غرار الأعوام الماضية وعلى نحو أكثر شمولية وتنوعاً وزخماً، شهد عام 2016م مساهمات بارزة من البنك في إطار خدمة المجتمع، وشهد دور البنك الفاعل في هذا المجال تطوراً لافتاً تجسّد في نوعية المشاركات والمساهمات بما يضمن تحقيق مسيرة التنمية المستدامة وتمكين المجتمع والمشاركة في تحسين واقع الأفراد وظروف حياتهم.

وحرص البنك على الاستفادة من خبراته الواسعة على مدار سنوات طويلة في مجال خدمة المجتمع لتحسين نوعية البرامج والمبادرات التي يتبناها ويشارك في رعايتها، مع إجراء التقييم المستمر لمدى فاعليتها وجودة مخرجاتها ضمن خطة منظمة وشاملة.

وأضحت تجربة بنك الرياض في مجال خدمة المجتمع تجربة تستحق تسليط الضوء عليها والاستفادة منها ، وأبلغ دليل على ذلك مشاركة البنك عام 2016م في العديد من المؤتمرات والملتقيات ذات العلاقة بخدمة المجتمع والمسؤولية الاجتماعية.

حيث شارك البنك في الملتقى الأول للمسؤولية الاجتماعية، الذي نظمته وزارة التعليم، برعاية صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن ناصر بن عبد العزيز آل سعود أمير منطقة جازان، تحت شعار " كلنا وطن". وخلال المؤتمر، قدم البنك ورقة تحمل عنوان (المسؤولية الاجتماعية في بنك الرياض) جرى فيها استعراض تجربته في هذا الحقل. كما استعرض البنك التجربة الرائدة في خدمة المجتمع بورقة عمل أخرى قدمها في ملتقى مجلس المسئولية الاجتماعية بينبع "مسئوليتنا نحو ذوي الاحتياجات الخاصة" الذي أقيم برعاية صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن سلمان بن عبد العزيز أمير منطقة المدينة المنورة.

وفي ذات السياق، شارك البنك في ملتقى المسؤولية الاجتماعية تحت شعار (الواقع والمأمول)، الذي نظمته عمادة خدمة المجتمع والتعليم المستمر بجامعة الملك عبد العزيز بجدة تحت عنوان " الجامعة والقطاع الخاص".

وفضلاً عن دور المشاركة، قام البنك برعاية العديد من الفعاليات الاقتصادية والمهنية من مؤتمرات وملتقيات ومنتديات، كرعايته لمنتدى "جدة الاقتصادي" تحت عنوان: "شراكات القطاع الخاص والعام: شراكة فعالة لمستقبل أفضل"، نال عنها تكريماً من صاحب السمو الملكي الأمير خالد الفيصل مستشار خادم الحرمين أمير منطقة مكة المكرمة. كما رعى ملتقى ومعرض "رواد الأعمال" الذي نظمته غرفة تجارة جدة، و"القمة السنوية الرابعة لتمويل التجارة السعودية" التي لعب فيها دور الراعي والمشارك، إضافة إلى رعاية "منتدى الإدارة والأعمال الخامس".

وانطلاقاً من إيمانه بأهمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة وما لها من دور في دعم الاقتصاد، وامتداداً لحضوره النشط في الملتقيات التي تعنى بتحفيز وتنمية هذا القطاع الحيوي، رعى بنك الرياض مبادرة "ساعات استشارية" في جامعة اليمامة لإرشاد رواد الأعمال وأصحاب المنشآت الصغيرة.

واستمراراً لمسيرة العطاء التي لا تنتهي، واصل البنك مشاركاته الفاعلة في أيام المهن والتوظيف التي تنظمها الجامعات السعودية، كمعرض أسبوع المهنة والخريج بجامعة الملك سعود، ويوم المهنة بجامعة الأعمال و التكنولوجيا، ويوم المهنة في جامعة الفيصل، ويوم المهنة بجامعة عفت، ويوم المهنة بجامعة اليمامة، ويوم المهنة في جامعة الملك فهد للبترول والمعادن ويوم المهنة في جامعة دار الحكمة ويوم المهنة في جامعة الأمير سلطان واليوم المفتوح للتوظيف في جامعة الملك

فهد للبترول والمعادن، وقد تمخض عن تلك المشاركات توظيف عدد كبير من الخريجين والخريجات.

واستحوذ حقل التنمية والتوعية الصحية ورعاية ذوي الاحتياجات على نصيبه الوافر من اهتمام بنك الرياض، حيث رعى فعالية الملتقى الرابع لاضطراب التوحد، الذي نظمه مركز التوحد بمدينة الأمير سلطان الطبية العسكرية، بالتزامن مع اليوم العالمي للتوحد. وشارك البنك في فعالية صحية للتوعية بطريقة الجلوس بالمكتب، ورعى للسنة الخامسة على التوالي البرنامج الزراعي لذوي الإعاقة العقلية البسيطة بالأحساء.

كما عزز شراكته المجتمعية البنّاءة مع الجمعيات الخيرية في المملكة، من خلال سلسلة من برامج الرعاية والمشاركة في مبادرات الجمعيات وبرامجها التنموية والخيرية والتوعوية. وحقق بنك الرياض شراكاتـه تلك من خـلال رعايتـه لبرامـج الجمعيـة الخيريـة للطعـام "إطعـام"، والنسخة العاشرة من مركز نادي الشباب الصيفي لذوي الاحتياجات الخاصة، والنسخة الثالثة لنادي الباحة لذوي الاحتياجات الخاصة بالتعاون مع فرع جمعية الأطفال المعوقين بالباحة، والنسخة الأولى لنادي تبوك الصيفي لذوي الاحتياجات الخاصة بالتعاون مع جمعية الملك خالد الخيرية.

وقام البنك بدعم الموقع الإلكتروني للمكفوفين وضعاف البصر بالتعاون مع جمعية المكفوفين رؤية بالمدينة المنورة، ورعايته ومشاركته للسنة التاسعة على التوالي في حملة زهرة للتوعية بأهمية الفحص المبكر عن سرطان الثدي، ورعاية نشر الأفلام التوعوية لجمعية حماية الأسرة الخيرية.

وساهم عملاء البنك وموظفوه بالعديد من اللفتات الإنسانية من خلال تقديم الدعم والتبرعات للجمعيات الخيرية والتسابق نحو العمل التطوعي وخدمة المجتمع، راسمين بذلك أبهى صورة لمعاني العطاء، حتى أصبح تقليداً ثابتاً وجزءاً أصيلاً من جهود البنك السنوية في خدمة المجتمع. وجاءت المساهمات في هذا المجال من خلال تقديم العملاء والموظفين التبرعات من خلال "قنوات الخير" التي خصصها البنك لذلك.

وقد استفادت من تلك التبرعات جمعية الأطفال المعوقين والجمعية الخيرية لرعاية الأيتام بالمنطقة الشرقية "بناء" وجمعية سند لدعم أطفال السرطان وجمعية بنيان الخيرية للتنمية الأسرية والجمعية السعودية الخيرية لمرضى الكبد "كبدك" وجمعية النهضة النسائية والجمعية السعودية الخيرية لمكافحة السرطان والجمعية السعودية للتوحد وجمعية زهرة لسرطان الثدي وجمعية صوت لمتلازمة الداون ويدوي لذوات الاحتياجات الخاصة وجمعية الكوثر الصحية الخيرية بمنطقة عسير والجمعية الخيرية لمتلازمة داون "دسكا" وجمعية مودة الخيرية للحد من الطلاق وآثاره .

واستكمالاً لبرنامج "النقل الخيري" الذي يعد أحد أبرز المشاريع والمبادرات التي يفخر البنك بتبنيها، تم تقديم عشر سيارات «جولف» لجمعية أصدقاء الشيخوخة وذلك لاستخدامها بنقل كبار السن والعجزة في الحرم المكي الشريف.

كما سلّم البنك حافلتي نقل لجمعية "إخاء" في الرياض، ومثلها لكل من جمعية صوت متلازمة داون بالرياض، ولجنة أصدقاء المرضى بجـدة، وبرنامج الرعاية المنزلية لمـستشفـى الملـك فيـصـل التـخـصـصي بالرياض، وحصلت الجمعية الخيرية لتأهيل الحاسبات الآلية (ارتقاء) بالمنطقة الشرقية والجمعية التعاونية للنقل التعاوني "إحساس" مـن المشروع علـى 3 حـافـلات لكل منهما. فيما تسلمت جمعية الوفاء النسائية في الرياض، جمعية الأمومة والطفولة بالمنطقة الشرقية، وحدة يدوي بجمعية فنون التراث بالرياض، وجمعية الملك عبد العزيز الخيرية بتبوك البنك على حافلة واحدة لكل منها.

وضمن مبادراته الخاصة بتوزيع الأجهزة والمستلزمات الطبية على المرضى المحتاجين، واصل البنك توجيه الدعم تحت مظلة هذا البرنامج إلى لجان أصدقاء المرضى في منطقة الرياض والمدينة المنورة وأبها، عوضاً عن توزيعها على المرضى مباشرة.

وإيماناً بالقدرات الشابة وادراكه لأهمية تمكين الشباب وتحفيزهم واستثمار طاقاتهم، عزز البنك دوره في حقل المشاريع الناشئة والأعمال الريادية من خلال رعايته ومشاركته في العديد من الفعاليات ذات العلاقة من ضمنها: "ستارت أب ويكند جازان" و"ستارت أب ويكند الطائف" واللقاء التعريفي بمشروع الحاضنات في الرياض، ومؤتمر تيد اكس – جامعة الفيصل.

كما استمر البنك في تفعيل مشاركته في مشروع دعم الأسر المنتجة الذي يستهدف توسيع مشاركة المرأة وذوي الاحتياجات الخاصة والعاطلين عن العمل، وللعام الثاني على التوالي يواصل بنك الرياض دعمه كذلك لبرنامج "نبتة" الذي يتبناه لغرض تمكين فتيات المجتمع المحلي من اكتساب المهارات المهنية التي تؤهلهن للدخول في سوق العمل والتحول إلى عناصر منتجة.

وتتضمن مبادرة "نبتة" تأهيل نحو 100 فتاة من فتيات الأسر المستفيدة من جمعية البر الخيرية بالجوف عبر إلحاقهن بسلسلة من الدورات التدريبية من خلال أربعة معامل رئيسية مجهزة وهي معمل الحاسب الآلي ومعمل الخياطة والتطريز ومعمل الطبخ والحلويات ومعمل التجميل والكوافيرة.

وامتدت مشاركات بنك الرياض وأوجه عطائه لتشمل رعاية ودعم جملةٍ من الفعاليات والمهرجانات والمعارض والملتقيات الثقافية والتراثية والسياحية والتنموية والتعليمية والتوعوية والاقتصادية والرياضية، والتي من بينها حملات حرس الحدود التوعوية، المهرجان الوطني للتراث والثقافة بالجنادرية، والمؤتمر العلمي السابع لطالبات جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن. والقرية العالمية بجامعة الأميرة نورة، ومسابقة الترجمة الثالثة بين الجامعات السعودية، والملتقى الثالث للمركز الوطني لأبحاث الموهبة والابداع، وملتقى التدريب التفاعلي الأول لمجتمع التعليم في الرياض، وحفل ختام أنشطة الإدارة العامة للتعليم بالمنطقة الشرقية، والمهرجان الصيفي لمدينة الملك خالد العسكرية، وملتقى تكريم أسر الشهداء والمرابطين بالحد الجنوبي بإدارة التعليم بحائل، ورعاية بطولة منتجع نوفا للجولف.

ومواصلةً لبرنامج "الوفاء" لرعاية أسر الموظفين الذين توفاهم الله وهم على رأس العمل، أطلق البنك النسخة السنوية من البرنامج للاستمرار في توزيع البطاقات

الشرائية الإلكترونية مسبقة الدفع على الأسر المستفيدة، لتمكينهم من الاستفادة من الرصيد الممنوح في تلبية متطلباتهم واحتياجاتهم بما يدعم سبل الحياة الكريمة لهم.

وتوّج البنك جهوده في خدمة المجتمع بتعزيز دوره الثقافي من خلال دعم الحركة الثقافية في المملكة التي تجلّت في مواصلته رعاية وتمويل جائزة كتاب العام في دورتها التاسعة التي يمنحها النادي الأدبي بالرياض، وتعد أنموذجاً رائعاً للشراكة الناجحة بين البنك والمؤسسات الثقافية الحكومية التي يمثلها النادي، وقد فاز مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز الدولي لخدمة اللغة العربية بالجائزة لهذا العام.

وللسنة الثانية على التوالي، واصل البنك رعاية ودعم جائزة التميز النسائي التي ينظمها نادي القصيم الأدبي، حيث فازت د. فوزية بنت صالح الميمان في فرع الإسهام المعرفي عن براءتي اختراع مجهر كاشف المضافات الغذائية واختراع كاشف رصد الدخان (وكلاهما مسجلان في مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية). فيما فازت الفنانة التشكيلية فاطمة وارس بن وارجو الجاوي في فرع الفنون التشكيلية وذلك لتميز رسوماتها، ولأن أعمالها اتسمت بأفكار وخامات جديدة إبداعية، أما في فرع الترجمة ففازت الأستاذة الدكتورة بلقيس داغستاني عن ترجمة كتاب (الرُّضّع والفُطّم) لتيري جو سويم ولينداواطسون، وذلك لدقة الترجمة التي قامت بها من حيث أداء المعنى المراد والالتزام بأفكار الكتاب الأصلية، ولحسن اختيارها ترجمة المصطلحات العلمية الموجودة في الكتاب.

وشقت قوافل الخير الرمضانية رحلات عطائها المستمرة للعام الثامن على التوالي كوجه آخر من أوجه العطاء التي يقدمها بنك الرياض، واستأنفت رحلتها المعهودة مع بداية شهر رمضان المبارك، بمشاركة تطوعية من قبل موظفي وموظفات البنك العاملين في مختلف قطاعات الأعمال والفروع، وذلك عملاً بالنهج الذي تبناه البنك لتعزيز مفهوم "العمل التطوعي" وترجمة قيم ومعاني الشهر المبارك إلى خطوات عملية من خلال العمل الإنساني القائم على الخير والعطاء والتكافل الاجتماعي وتجسيداً لروح المشاركة التطوعية السائدة بين موظفي وموظفات البنك، واهتمامهم الذاتي للمساهمة في إنجاز مهمة هذه القافلة لما تحمله من أبعاد اجتماعية ودينية ووطنية عميقة.

وعلى خطى الخير والعطاء، شارك موظفو وموظفات البنك المتطوعون في مختلف الفروع والإدارات الأطفال المنومين في المستشفيات فرحة عيد الفطر حتى لا يشعروا بالوحدة وليقوّوا من عزائمهم، من خلال زيارات مباشرة لمعايدتهم في عدد من المستشفيات ومراكز الأطفال في مختلف مناطق المملكة، بمبادرة إنسانية واجتماعية ضمن برنامج "معايدة الأطفال المنومين في المستشفيات" الذي يهدف إلى رسم البسمة على شفاه هؤلاء الأطفال من خلال تقديم الهدايا والألعاب التي تتناسب مع حالاتهم وفئاتهم العمرية المختلفة.

شركة الرياض المالية

الرياض المالية شركة سعودية ذات مسؤولية محدودة (جاري تحويلها إلى مساهمة مغلقة بنهاية العام 2016م) برأس مال 200 مليون ريال، أسهمها مملوكة بالكامل لبنك الرياض ومرخصة من هيئة السوق المالية لتقديم خدمات التعامل بصفة أصيل ووكيل ومتعهد بالتغطية والترتيب والإدارة وتقديم المشورة والحفظ للأوراق المالية.

تعمد الرياض المالية بشكل مستمر على ابتكار وتطوير المنتجات الاستثمارية التي تلبّي احتياجات شرائح مختلفة من عملائها المستثمرين، وذلك من خلال "إدارة الأصول" التي عملت خلال عام 2016م على توسيع منتجاتها بإطلاق صندوق جديد لاستثمارات رأس المال الجريء وهو "صندوق الرياض تقنية" بحجم 450 مليون ريال، ليصل بذلك عدد الصناديق الاستثمارية للشركة إلى 38 صندوقاً. كما تم إدراج صندوق "الرياض ريت" في سوق تداول كأول صندوق عقاري متداول في المملكة العربية السعودية. وبذلك تعزز الرياض المالية من ريادتها للسوق في مجال إدارة الأصول بشكل عام

38
عدد الصناديق الاستثمارية للشركة

وإدارة استثمارات الملكية الخاصة ورأس المال الجريء وإدارة الاستثمارات العقارية المؤسساتية بشكل خاص.

تتميز المصرفية الاستثمارية للشركات لدى الرياض المالية بالكفاءات الشابة المتمرسة في مجال تقديم الاستشارات المالية المتخصصة التي تغطي كافّة نشاطات المصرفيّة الاستثمارية، ومنها إدارة طرح الصكوك والسندات وأسهم الشركات، بالإضافة إلى الخدمات الاستشارية في مجال الاندماج والاستحواذ وعمليات التمويل المُهيكلة.

ومن أهم إنجازات الشركة في هذا المجال خلال العام 2016م ترتيب وطرح سندات بنك الخليج الدولي بقيمة 2 مليار ريال، بالإضافة إلى ترتيب وطرح صكوك الشركة السعودية العالمية للبتروكيماويات (سبكيم) بقيمة 1 مليار ريال.

كما قامت الرياض المالية بدور المستشار المالي ومتعهد التغطية ومدير الاكتتاب للطرح العام لشركة الأندلس العقارية بقيمة 378 مليون ريال وشركة اليمامة للصناعات الحديدية بقيمة 548.8 مليون ريال.

نفذت إدارة استثمارات الأفراد بالشركة العديد من المبادرات التي تدعم وتعزز من مكانة الرياض المالية، ومن أهم هذه المبادرات إطلاقها منصة الرياض المالية الجديدة والتي تتميز بإمكانات متطورة عديدة تتيح للعملاء تنفيذ جميع تعاملاتهم الاستثمارية أون لاين.

وبالإضافة إلى خدمات التداول وإدارة الأصول والثروات، تتيح هذه المنصة الجديدة إمكانية متابعة السوق وتحليل الأداء باستخدام مخطط السوق والرسوم البيانية والاطلاع على تقارير الأبحاث الاقتصادية والمالية أولاً بأول، وغير ذلك من المزايا الفريدة.

كما تدعم المنصة أنواعاً مختلفة من متصفحات الأجهزة المكتبية ومتصفحات الأجهزة اللوحية والهواتف الذكية، بحيث يتم عرض المعلومات بطريقة معدّلة (responsive) لتتوافق مع خصائص هذه الأجهزة.

وتعمل الإدارة حالياً على التوسع في الخدمات التي تقدمها المنصة الجديدة من أجل تحقيق أهداف الشركة الاستراتيجية في مجال خدمة العملاء وإثراء تجربتهم والرفع من كفاءة الأداء.

وفيما يخص خدمات الوساطة فقد أطلقت الشركة مع بداية العام 2016م حملة تسويقية تستهدف توسعة قاعدة عملاء التداول في الأسهم الدولية، وقد فاقت نتائج هذه الحملة ما كان مستهدفاً من حيث عدد العملاء وعملات التداول المحققة والتي وصلت إلى أربعة أضعاف ما كانت عليه قبل الحملة.

كما عملت "إدارة الثروات" بالرياض المالية خلال 2016م على المضي في تعزيز مفهوم الثقافة الاستثمارية لدى عملائها من خلال خدمة "الاستشارات الاستثمارية" ذات القيمة المضافة التي تقدمها الشركة لكبار العملاء في جو من الخصوصية والاحترافية عبر ثلاثة مراكز في كل من الرياض الخبر وجدة، وذلك لمساعدة العملاء على تحديد خياراتهم الاستثمارية بدقة وعناية.

كما واصلت إدارة الثروات برنامجها لبناء وتطوير الإمكانات لفريق العمل، وإتاحة الإمكانات التقنية والمهنية لتمكينه من تقديم خدماته لكبار عملاء الشركة على أكمل وجه.

03

الآفاق الاقتصادية والمالية

تجربة العميل لها بعد آخر لدينا

نحرص على تطوير تجربة عملائنا من خلال توفير قنوات بنكية متعددة، والجمع بين هذه الخدمات الرقمية والتواصل وجهاً لوجه مع عملائنا.

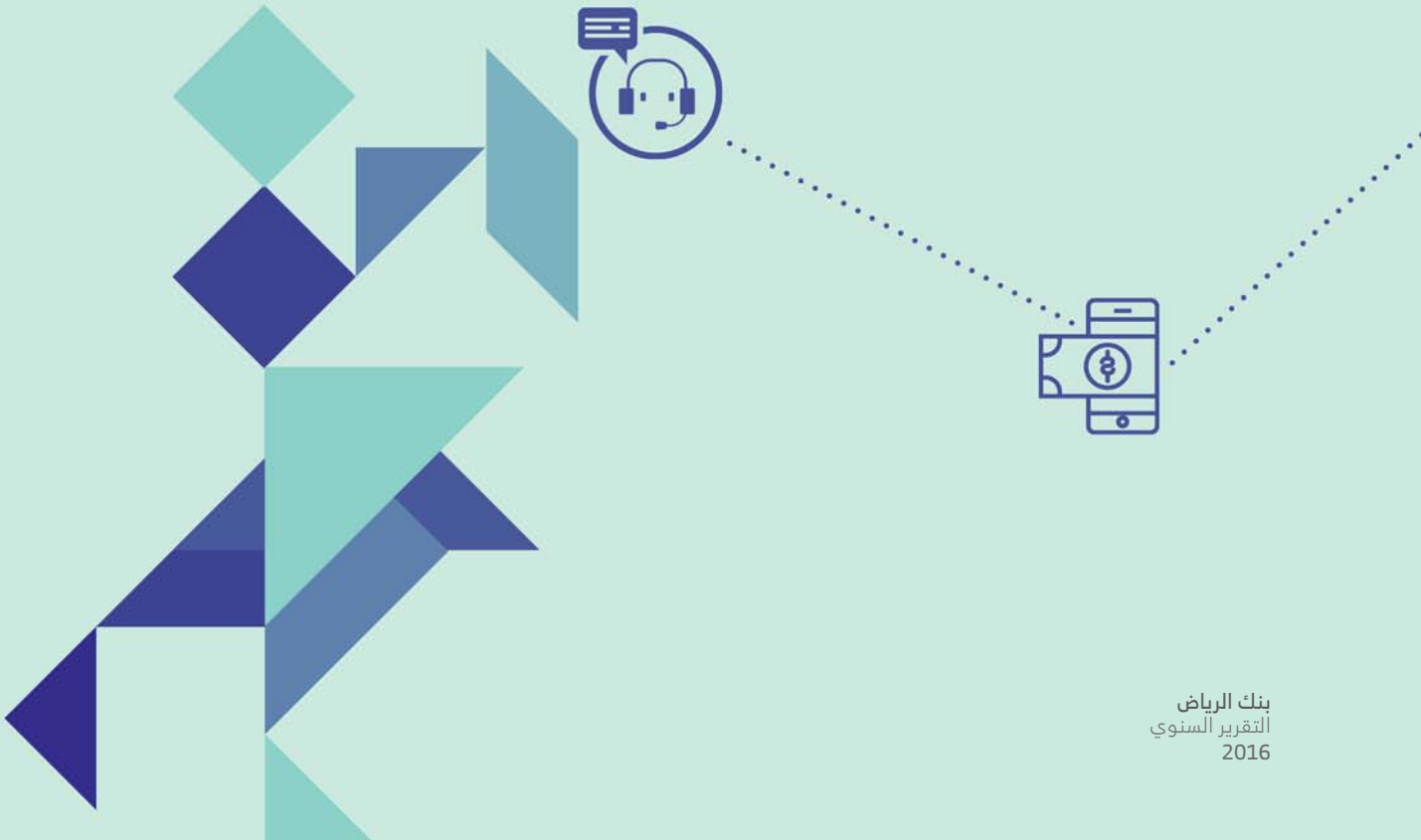

الآفاق الاقتصادية والمالية

الاقتصاد العالمي

شهد الاقتصاد العالمي خلال النصف الأول من عام 2016 تباطؤا في النمو الاقتصادي بسبب بطء النمو في اقتصادات البلدان المتقدمة وضعف التجارة العالمية وتقلص تدفقات رأس المال. مع بقاء القطاع المالي العالمي يعاني من العديد من مواطن الضعف مع تزايد المخاطر المالية في الأسواق الناشئة وبعض الاسواق المتقدمة. أما في النصف الثاني من عام 2016 فقد انتعش النمو بقوة تجاوزت التوقعات في الاقتصادات المتقدمة، وهو ما يرجع في معظمه إلى تراجع عبء المخزونات وبعض التعافي في الإنتاج الصناعي. وفي المقابل، حدث تباطؤ مواز غير متوقع في بعض اقتصادات الأسواق الناشئة، نظراً لعوامل متعددة وإن كان بعضها يخص تلك البلدان.

إلى جانب ذلك، تعرض الاقتصاد العالمي إلى بعض التقلبات الحادة خلال العام 2016 نتيجة لمجموعة من العوامل التي أثرت عليه ابتداءً من تقلبات أسعار النفط، ونتيجة الاستفتاء على خروج بريطانيا من عضوية الاتحاد الأوروبي ونتائج الانتخابات الأمريكية ورفع أسعار الفائدة الأمريكية في نهاية العام. فقد شكلت نتيجة الاستفتاء القاضية بخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي صدمة غير متوقعة للأسواق العالمية والاقتصاد العالمي، حيث أعقب إعلان نتيجة الاستفتاء تهاوي الجنيه الإسترليني بنسبة 10 في المائة من قيمته في أيام، كما تراجعت أسواق الأسهم العالمية بشدة قبل أن تبدأ التصحيح. وأدت نتيجة الاستفتاء إلى تزايد المخاطر المالية والاقتصادية وحتى السياسية والمؤسسية فيما يتعلق بشكل العلاقة المستقبلية بين بريطانيا والاتحاد الاوروبي. فالانخفاض المتوقع في التدفقات التجارية والمالية بين المملكة المتحدة وبقية دول الاتحاد الأوروبي على المدى المتوسط ساهم في تزايد احتمال حدوث عواقب اقتصادية كلية سلبية، وخاصة في المملكة المتحدة. إلا أن اتجاهات النمو لعام 2016 بالنسبة للمملكة المتحدة جاءت أفضل من التوقعات في عام 2016. و في الولايات المتحدة، شهد النشاط الاقتصادي انتعاشا قوياً بعد نصف عام أول ضعيف في 2016 ، وبدأ الاقتصاد يقترب من مستوى التوظيف الكامل وقد شهد اقتصاد الولايات المتحدة ردود أفعال إيجابية في الأسواق بعد نتائج الانتخابات الرئاسية، ويرجع ذلك إلى الوعود التي قطعها الرئيس المنتخب بتشجيع النمو وإجراء إصلاحات وتعديل الضرائب.

أما في الاقتصادات المتقدمة الأخرى، ولا سيما منطقة اليورو فما يزال الناتج المحلي الفعلي أقل من المستوى المحتمل وما زالت الاقتصادات لا تعمل بكامل إمكاناتها وطاقتها، بالرغم من أن النمو الاقتصادي كان بشكل عام أفضل من التوقعات في ألمانيا و إسبانيا والمملكة المتحدة، حيث ظل الطلب المحلي متماسكا بصورة أفضل من المتوقع في أعقاب تصويت بريطانيا بالخروج من الاتحاد الأوروبي. كما تشير البيانات إلى أن أداء الاقتصاد الياباني قد جاء أفضل من المتوقع خلال العام 2016. أما في اقتصادات الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية فما تزال الصورة أكثر تنوعاً بكثير. فمعدل النمو في الصين كان أقوى من المستوى المتوقع، وذلك بسبب حزم التحفيز الاقتصادي المستمر الذي قدمته الحكومة. ولكن النشاط كان أضعف من المتوقع في بعض بلدان أمريكا اللاتينية التي تمر بفترة ركود حالياً، مثل الأرجنتين والبرازيل، بالإضافة إلى تركيا التي واجهت انكماشا حادا في إيرادات السياحة. وكان النشاط في روسيا أفضل بدرجة طفيفة من المتوقع، وهو ما يرجع جزئيا إلى تحسن أسعار النفط.

وفيما يتعلق بمستويات الأسعار فقد ارتفعت معدلات التضخم الكلي خصوصاً في البلدان المتقدمة، وإن بقيت معدلات التضخم الأساسية (التي تستثني أسعار الطاقة والأغذية) على حالها، وقد نجم هذا الارتفاع عن عدة عوامل أهمها ارتفاع أسعار النفط خلال الربع الأخير من عام 2016 نتيجة لاتفاق البلدان المنتجة الكبرى من منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) وخارجها لتخفيض الإنتاج، إلى جانب زيادة استثمارات الصين في البنية التحتية والعقارات بالإضافة إلى التيسير المالي المتوقع في الولايات المتحدة، فقد حدث ارتفاع أيضاً في أسعار معادن الأساسية. وتعافت معدلات التضخم الكلي في الاقتصادات المتقدمة خلال الشهور القليلة الماضية مع تحسن أسعار السلع الأولية مع بقاء معدلات التضخم الأساسي عند مستويات تقل عن المستويات التي تستهدفها السلطات النقدية في البلدان المتقدمة. أما في الاقتصادات النامية فقد شهد التضخم بعض الارتفاع في الصين حيث أدت تخفيضات الطاقة الإنتاجية وارتفاع أسعار السلع الأولية إلى دفع وتيرة التضخم في أسعار المنتجين للارتفاع بعد أكثر من أربع سنوات من بقائها منخفضة. أما في اقتصادات الأسواق الناشئة الأخرى

تعرض الاقتصاد العالمي إلى بعض التقلبات الحادة خلال العام 2016 نتيجة لمجموعة من العوامل

فقد تفاوتت حركة مؤشرات التضخم بسبب اختلاف تحركات أسعار الصرف وتباين العوامل الخاصة بهذه البلدان.

وفي الأسواق المالية، سجلت أسعار الفائدة الاسمية والحقيقية طويلة الأجل ارتفاعاً كبيراً خلال الشهور الأربعة الماضية من العام 2016، ولا سيما في المملكة المتحدة وفي الولايات المتحدة منذ الانتخابات الرئاسية في شهر نوفمبر. ففي نهاية العام، كانت العائدات الاسمية على سندات الخزانة الأمريكية لعشر سنوات قد ارتفعت بما يقرب من 60 نقطة أساس عن فترة الانتخابات الأمريكية وبنحو نقطة مئوية كاملة منذ بداية شهر يوليو. وكانت هذه التغيرات مدفوعة في معظمها بالتحول المتوقع في السياسة المالية في الولايات المتحدة وما يتوجب على السياسة النقدية اتخاذه لتوائم توقعات السياسة المالية. حيث إنه من المتوقع أن تصبح سياسة المالية العامة أكثر انفتاحاً وتوسعاً في الولايات المتحدة الأمريكية وأن يؤدي ارتفاع الطلب في المستقبل إلى زيادة الضغوط التضخمية وعودة أسرع إلى السياسة النقدية العادية. وفي منطقة اليورو، كان ارتفاع العائدات طويلة الأجل أكثر اعتدالاً في النصف الثاني من العام، حيث بلغ حوالي 35 نقطة أساس في ألمانيا ونحو 70 نقطة أساس في إيطاليا، مما يعكس زيادة عدم المخاطر بشأن الأوضاع السياسية والقطاع المصرفي. وكما كان متوقعاً، فقد قام البنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي برفع أسعار الفائدة قصيرة الأجل في شهر ديسمبر بمقدار 25 نقطة أساس إلى نطاق 0.50 - 0.75 في المائة، ولكن موقف السياسة النقدية في معظم الاقتصادات المتقدمة الأخرى ظل دون تغيير بوجه عام. وفي اقتصادات الأسواق الناشئة، تباينت الأوضاع المالية ولكنها أصبحت أكثر تشدداً بوجه عام، مع ارتفاع أسعار الفائدة طويلة الأجل على السندات بالعملة المحلية، وخاصة في اقتصادات أسواق أوروبا الناشئة وأمريكا اللاتينية. كذلك انعكس هذا التباين في الإجراءات التي اتخذتها البنوك المركزية في الاقتصادات الناشئة حيال سعر الفائدة الأساسي خلال النصف الثاني من العام حيث سجلت ارتفاعاً كبيراً في المكسيك وتركيا وتراجعت في البرازيل والهند وروسيا .

وبالنسبة لأسعار الصرف فقد ارتفع كل من سعر الصرف الاسمي والحقيقي الفعّال للدولار الأمريكي بأكثر من 6 في المائة خلال النصف الثاني من عام 2016 أما المؤشر "ديكسي" الذي يقيس متوسط سعر صرف الدولار مقابل ست عملات رئيسية فقد ارتفع بنحو 7 في المائة، كما قويت عملات البلدان المتقدمة المصدرة للسلع الأولية نتيجة لارتفاع أسعار تلك السلع، بينما ضعف اليورو كما ضعف الين الياباني على وجه الخصوص. وسجلت عملات عدة أسواق ناشئة تراجعاً كبيراً في الشهور القليلة الماضية – وأبرزها الليرة التركية والبيزو المكسيكي – بينما ارتفعت عملات عدة بلدان مصدرة للسلع الأولية – أبرزها روسيا. وتشير البيانات الأولية إلى تعرض الأسواق الناشئة لارتفاع حاد في التدفقات الخارجة من محافظ غير المقيمين في أعقاب الانتخابات الأمريكية، بعد بضعة أشهر من التدفقات الداخلة الكبيرة.

وفي ظل هذه التطورات تشير تقديرات صندوق النقد الدولي إلى نمو الاقتصاد العالمي بمعدل 3.1 في المائة في عام 2016. في حين أنه من المتوقع أن يتسارع النمو الاقتصادي العالمي خلال العامين 2017 و 2018 ليرتفع إلى 3.4 في المائة و 3.6 في المائة على الترتيب. وذلك إثر تسارع نمو الاقتصادات المتقدمة من 1.6 في المائة في عام 2016 إلى 1.9 في المائة في عام 2017 ويستمر هذا النمو ليبقى بحدود 2 في المائة في عام 2018. إلا أن هذه التوقعات تخضع لدرجة كبيرة من عدم اليقين في ضوء التغيرات المحتملة في موقف السياسة الأمريكية تحت الإدارة

القادمة. وتفترض هذه التوقعات سياسة مالية منفتحة في الولايات المتحدة التي من المتوقع أن ترفع معدل النمو من 1.6 في المائة في عام 2016م إلى 2.3 في المائة في 2017م وإلى 2.5 في المائة في 2018م. أما بالنسبة لمنطقة اليورو، فيتوقع صندوق النقد الدولي أن يتراجع النمو الاقتصادي من 1.7 بالمائة في عام 2016م إلى 1.6 بالمائة في العامين 2017م و2018م، وذلك نتيجة لتوقع تراجع النمو في الاقتصاد الألماني من 1.7 في المائة في عام 2016م إلى 1.5 في المائة في عامي 2017م و2018م، وتراجع النمو في الاقتصاد الايطالي من 0.9 في عام 2016م إلى 0.7 في المائة في عام 2017م و0.8 في المائة في عام 2018م، وتباطؤ نمو الاقتصاد الإسباني من 3.2 في المائة في عام 2016م إلى 2.3 في المائة و 2.1 في المائة في العامين 2017م و2018م على التوالي مع استمرار نمو الاقتصاد الفرنسي 1.3 في المائة في عام 2017م وتسارعه إلى 1.6 في المائة لعام 2018م.

أما الاقتصاد البريطاني فيتوقع صندوق النقد الدولي له أن يتراجع نموه من 2 في المائة في عام 2016م إلى 1.5 في المائة و1.4 في المائة في العامين 2017م و2018م. كما يتوقع صندوق النقد الدولي أن يتراجع النمو في الاقتصاد الياباني من 0.9 في المائة خلال عام 2016م إلى 0.8 في المائة في عام 2017م و 0.5 في المائة في عام 2018م.

إن العامل الأساسي الذي يرتكز عليه تحسن الآفاق العالمية للفترة 2017م و2018م وفقاً لرؤية صندوق النقد الدولي فهو التحسن المتوقع في نمو مجموعة اقتصادات الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية. ويعكس هذا التوقع إلى حد كبير عودة الأوضاع الطبيعية بالتدريج في عدد من الاقتصادات الكبرى التي تشهد حالياً توترات اقتصادية كلية. وتشير التقديرات الحالية للصندوق إلى نمو اقتصادات الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية بمعدل 4.1 في المائة في عام 2016م وتوقع وصولها إلى 4.5 في المائة في عام 2017م، ويتوقع حدوث تحسن أكبر في النمو ليصل إلى 4.8 في المائة في عام 2018م. وذلك نتيجة لتوقع تسارع نمو الاقتصاد الروسي من 0.6- في المائة في عام 2016م إلى 1.1 بالمائة و 1.2 بالمائة خلال العامين 2017م و2018م على الترتيب، وزيادة نمو الاقتصاد الهندي من 6.6 في المائة في عام 2016م إلى 7.2 في المائة في عام 2017م و7.7 في المائة في عام 2018م، بمعنى أن الصدمة السلبية التي خلفها نقص السيولة واضطرابات المدفوعات المرتبطة بمبادرة سحب واستبدال الأوراق النقدية على الاستهلاك كانت آنية. وزيادة نمو الاقتصاد البرازيلي من 3.5- في المائة عام 2016م إلى 0.2 في المائة عام 2017م و1.5 في المائة عام 2018م. وفي المقابل فقد توقع صندوق النقد الدولي استمرار تباطؤ نمو الاقتصاد الصيني من 6.7 في المائة في عام 2016م إلى 6.5 في المائة في عام 2017م وإلى 6 في المائة في عام 2018م وذلك بالرغم من استمرار تبني الحكومة الصينية للسياسات الداعمة للنمو. غير أن الصندوق يرى أن استمرار الاعتماد على السياسات الحكومية التي تدعم النمو، مع التوسع الائتماني السريع وبطء التقدم في معالجة ديون الشركات، ولا سيما في تشديد قيود الميزانية على المؤسسات المملوكة للدولة، يزيد من مخاطر حدوث تباطؤ أكثر حدة. وقد تتفاقم هذه المخاطر بسبب الضغوط التي يفرضها خروج التدفقات الرأسمالية، وخاصة في بيئة خارجية أكثر اضطراباً. كما تم تخفيض توقعات معدلات النمو في المكسيك من 2.2 في المائة في عام 2016م إلى 1.7 في المائة في عام 2017م وإلى 2 في المائة في عام 2018م وذلك بسبب تدهور أوضاع الأسواق المالية فيها وما تتعرض له من آثار معاكسة بسبب عدم اليقين المرتبط بالولايات المتحدة.

إن التوقعات السابقة تخضع للكثير من المخاطر، ففي الجانب السلبي تشير التطورات السياسية الأخيرة إلى تراجع الإجماع على الفوائد التي يمكن جنيها من الاندماج الاقتصادي عبر الحدود. مما قد يؤدي إلى زيادة نزعات الحماية التجارية مع تزايد الاختلالات في الأسواق العالمية وما رافقها من تقلبات حادة في أسعار الصرف نتيجة لتباين السياسات بين المجموعات الاقتصادية. إن زيادة القيود على التجارة العالمية وحركة الهجرة ستؤدي إلى إلحاق الضرر بالإنتاجية والدخل، وإحداث أثر مباشر على الثقة بالأسواق وبالتالي النمو. من جانب آخر، لا تزال الميزانيات العمومية ضعيفة في عدد من الاقتصادات المتقدمة مثل إيطاليا على سبيل المثال، وعليه فاستمرار انخفاض الطلب الخاص والتباطؤ في تنفيذ الإصلاحات المطلوبة (بما في ذلك معالجة خلل الميزانيات العمومية في البنوك)، يمكن أن يؤدي إلى مستويات أقل من النمو والتضخم. أما في اقتصادات الأسواق الناشئة الكبيرة، فما تزال هناك جوانب ضعف أساسية في عدد منها أبرزها ارتفاع دين الشركات، وتراجع الربحية، وضعف الميزانيات العمومية في البنوك، وهذه الجوانب السلبية كلها تشير إلى استمرار تعرض هذه الاقتصادات لتداعيات قلة السيولة في الأسواق المالية العالمية، وانعكاس اتجاه التدفقات الرأسمالية بعودتها إلى الأسواق المالية المتقدمة، وإثر الهبوط الحاد في أسعار صرف العملات لبعض الدول على الميزانيات العمومية فيها. أما في الاقتصادات النامية منخفضة الدخل، فقد أدى تراجع أسعار السلع الأولية وانتهاج الحكومات لسياسات مالية توسعية إلى تآكل الاحتياطيات المالية لهذه الدول، وارتفاع درجة تعرضها لمزيد من الصدمات الخارجية. كما لا تزال المخاطر السياسية والعوامل غير الاقتصادية الأخرى تضعف من دقة التوقعات في مناطق الصراعات في أجزاء من الشرق الأوسط وأفريقيا، ومحنة اللاجئين والمهاجرين في البلدان المجاورة وفي أوروبا، وأعمال الإرهاب على مستوى العالم، والآثار المطولة للجفاف في شرق وجنوب إفريقيا، وانتشار فيروس زيكا في أمريكا الجنوبية. واذا تفاقمت هذه العوامل يمكن أن تعمق المعاناة في البلدان التي يقع عليها التأثير المباشر. كذلك يمكن أن تؤدي زيادة التوترات السياسية والإرهاب إلى التأثير بشدة على مستوى الثقة في الأسواق والاقتصاد على مستوى العالم.

أما في الجانب الإيجابي، فيمكن أن يكون تأثير التحفيز الذي تقدمه السياسات المالية في الولايات المتحدة والصين لدعم

تأثير التحفيز الذي تقدمه السياسات المالية في الولايات المتحدة والصين لدعم النشاط الاقتصادي أكبر من التوقعات

النشاط الاقتصادي أكبر من التوقعات، مما يعطي دعماً أقوى للنشاط الاقتصادي لدى الشركاء التجاريين ما لم تتسبب سياسات الحماية التجارية في الحد من هذه الآثار الإيجابية المرجوة. ومن التطورات التي يحتمل أن تتجاوز المتوقع أيضاً زيادة الاستثمارات إذا ما تعززت الثقة في تعافي الطلب العالمي، وهو ما يبدو من بعض مؤشرات الأسواق المالية.

أما بالنسبة للسياسات المتبعة والمتوقع اتخاذها في هذه المرحلة لا بد من استمرار الجهود متعددة الأطراف للحد من المخاطر التي تهدد الاستقرار المالي والحفاظ على تحسن مستويات المعيشة على مستوى العالم. أما على مستوى الدول، فإنها تختلف وفقاً لاختلاف البلدان من حيث مرحلة الدورة الاقتصادية التي تمر بها واتجاه السياسات الاقتصادية لهذه البلدان في ظل ما تسمح به أوضاعها المالية والنقدية. ولكن، في الاقتصادات المتقدمة ذات الفجوات السلبية في الناتج (التي لا يزال الناتج المحلي الفعلي فيها أقل من الناتج المحتمل) ولا تعاني من أي ضغوط لرفع الأجور، فإن مخاطر بقاء التضخم منخفضاً أو حدوث الانكماش في بعض الحالات ستبقى قائمة. ولذلك يجب أن تظل السياسات النقدية توسعية، مع الاعتماد على السياسات النقدية غير التقليدية كلما دعت الحاجة. ولكن لا بد من الإشارة إلى أن السياسة النقدية التوسعية غير قادرة بمفردها على رفع الطلب بالقدر الكافي، ولذلك لا بد للسياسة المالية أن تلعب دورها في تحفيز الطلب بما تسمح به الأوضاع المالية للدولة من أجل رفع توقعات النمو على المدى المتوسط مع إبقاء السياسات التي توفر الحماية لمحدودي الدخل. أما في الحالات التي يتعذر فيها تأجيل الإصلاح المالي، فينبغي المضي قدماً في سياسات الضبط المالي ولكن بالقدر الذي يحد من تأثيراته السلبية على النمو.

وفي الاقتصادات المتقدمة التي لا تعاني من فجوات سلبية في الناتج (مستوى الناتج الفعلي يساوي أو قريب من الناتج المحلي المحتمل) ، فإن أي دعم مالي ينبغي أن يستهدف تقوية شبكات الأمان الاجتماعي (وهو ما يشمل في بعض الحالات مساعدة اللاجئين على الاندماج) وزيادة الناتج المحتمل على المدى الطويل من خلال الاستثمارات في البنية التحتية والإصلاح الضريبي الذي يحقق العدالة ويدعم للعرض الكلي في الاقتصاد. وبالتالي فإن التوقعات الإيجابية لمعدلات التضخم يجب أن تكون مؤشراً على اتجاهات السياسة النقدية ورفع أسعار الفائدة بصورة متدرجة. وبشكل أعم، يجب أن تقترن السياسات الاقتصادية الكلية التوسعية بإصلاحات هيكلية قادرة على رفع منحنى النمو الاقتصادي المستقبلي وهذه تتضمن بذل الجهود لزيادة معدلات المشاركة في القوى العاملة، وتشجيع الاستثمار في العنصر البشري لتعزيز المهارات، وتحسين عملية التوفيق بين المهارات والوظائف في أسواق العمل، وتعزيز الابتكار في أسواق المنتجات والخدمات، وتشجيع استثمارات الأعمال، بما في ذلك الاستثمار في البحوث والتطوير.

وبالنسبة لاقتصادات الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية فإنها تواجه تفاوتاً كبيراً في مشاكلها الاقتصادية الآنية وفي تحدياتها الهيكلية. وبوجه عام، يمكن أن يؤدي تعزيز الصلابة المالية إلى الحد من تعرضها لارتفاع تكلفة السيولة في الأسواق المالية العالمية، والتحركات الحادة في أسعار العملات، ومخاطر انعكاس اتجاه التدفقات الرأسمالية. كما يجب على الاقتصادات التي يرزح قطاع الأعمال فيها والحكومة تحت وطأة الدين، أو الالتزامات الأجنبية، أو الاعتماد الكبير على الاقتراض قصير الأجل في تمويل استثمارات طويلة الأجل، أن تعتمد ممارسات أكثر تحفظاً في إدارة المخاطر واحتواء عدم التوافق بين الأصول والالتزامات في الميزانيات العمومية.

يجب أن تقترن السياسات الاقتصادية الكلية التوسعية بإصلاحات هيكلية قادرة على رفع منحنى النمو الاقتصادي المستقبلي

وفي البلدان منخفضة الدخل التي عانت من تدهور الاحتياطيات المالية على مدار السنوات القليلة الماضية، تتمثل الأولوية في استعادة هذه الاحتياطيات مع مواصلة الإنفاق بكفاءة على الاحتياجات الرأسمالية والمصروفات الاجتماعية الحيوية، وتعزيز إدارة الدين، وتحسين وسائل تحصيل الإيرادات المحلية، وتنفيذ الإصلاحات الهيكلية – بما في ذلك إصلاحات التعليم – التي تمهد السبيل لتنويع الاقتصاد ورفع الإنتاجية.

أسواق النفط

تراجعت أسعار النفط خلال عام 2016م كما شهدت أسواق النفط أحداثاً كثيرة كان لها تأثير كبير في تغير اتجاهات أسعاره خلال العام وزيادة تقلباتها. لقد شهد العام 2016م في بدايته استئناف أمريكا لتصدير النفط الخام في أعقاب القانون الذي تم إقراره بنهاية عام 2015م والقاضي برفع

الحظر عن تصدير النفط الأمريكي الذي اتخذ في عام 1975م واستمر لمدة 40 عاماً. وقد جاء هذا القرار من المشرعين الأمريكيين بعد زيادة الإنتاج النفطي في الولايات المتحدة بفضل استخدام تقنيات أقل كلفة وأكثر فاعلية في استخراج النفط الصخري، مما دفع الإنتاج والمخزون الأمريكي إلى مستويات قياسية، وقد تسبب هذا القرار بزيادة تخمة المعروض في الأسواق العالمية مما أدى إلى زيادة عدم توازنها. كما خلق المزيد من المنافسة أمام أنواع الخام العالمية المشابهة للنفط الصخري الخفيف، مثل نفط بحر الشمال النرويجي، ونفط ليبيا، ونفط الجزائر، والأثر الأكبر لحقل نفط بغرب أفريقيا (نيجيريا وأنغولا). وقد أدت هذه الخطوة إلى تراجع أسعار خام بحر الشمال برنت إلى ما دون أسعار الخام الأمريكي وبفارق وصل إلى 2.38 دولار للبرميل لصالح أسعار الخام الأمريكي وهو مالم يحدث منذ بدايات عام 2015م.

كما شهد عام 2016 زيادة إيران لصادراتها النفطية، حيث رفعت إنتاجها من النفط من 2.8 مليون برميل يومياً في عام 2015م إلى 3.1 مليون برميل يومياً خلال الربع الأول من عام 2016م، وليرتفع إنتاجها من النفط الخام لأكثر من 3.7 مليون برميل يومياً في الربع الأخير من عام 2016م. كما ارتفع إنتاج العراق من النفط من 3.9 مليون برميل يومياً في عام 2015م إلى 4.2 مليون برميل يومياً في الربع الأول من عام 2016م، فيما وصل إنتاج العراق بنهاية عام 2016م إلى نحو 4.6 مليون برميل يومياً. وهذه العوامل مجتمعة أضافت إلى تخمة المعروض العالمي من النفط وساهمت في تراجع الأسعار العالمية، حيث تراجعت الأسعار الفورية لكل من خام برنت والخام الأمريكي الوسيط إلى ما دون 27 دولار للبرميل خلال الشهر الأول من عام 2016م لتغلق عند أدنى مستوياتها في 15 عاماً.

لقدى أدى استمرار تدهور أسعار النفط إلى اتفاق مجموعة الدول الأعضاء في منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) مع دول من خارج المنظمة على تنسيق الجهود لضمان عودة الاستقرار إلى سوق النفط. وقد تكللت الاجتماعات التي عقدها أعضاء منظمة أوبك مع الدول التي من خارج أوبك بالاتفاق على قرار تاريخي يقضي بخفض الإنتاج من قبل منظمة أوبك والدول الفاعلة خارجها. وقد جاء هذا الاتفاق بعد عامين من اتباع استراتيجية عدم التدخل في تحديد مستويات الإنتاج. ويهدف الاتفاق في أساسه إلى تسريع عملية إعادة التوازن لسوق النفط. كما يهدف لتعزيز الأسعار من أجل تشجيع الاستثمارات في أسواق النفط العالمية والتي هبطت بشدة في السنوات الأخيرة مما أنذر باحتمال حدوث تراجع حاد في إمدادات النفط خلال السنوات القليلة القادمة. بسبب قلة الاستثمار في القطاع.

وبموجب هذه الاجتماعات، اتفقت منظمة أوبك في 30 نوفمبر على خفض إنتاجها بواقع 1.2 مليون برميل يومياً إلى 32.5 مليون برميل يومياً، فيما وافقت الدول الرئيسة المصدرة للنفط من خارج أوبك على تخفيض إنتاجها من النفط بواقع 600 ألف برميل يومياً يكون نصيب روسيا منها 300 ألف برميل يومياً. وفور إعلان الاتفاق ارتفعت أسعار النفط في المعاملات الفورية في الأسواق العالمية بنسبة زادت عن 9 في المائة. وقد ترتب عن اتفاق إنشاء لجنة مراقبة وزارية من الدول الأعضاء في أوبك وخارجها لتراقب الجدية في التزام الدول الموقعة على الاتفاقية في تخفيض الإنتاج، وقد تشكلت اللجنة برئاسة الكويت وعضوية الجزائر وفنزويلا من داخل أوبك بالإضافة إلى روسيا ودول أخرى من خارج أوبك.

أسعار النفط خلال عام 2016

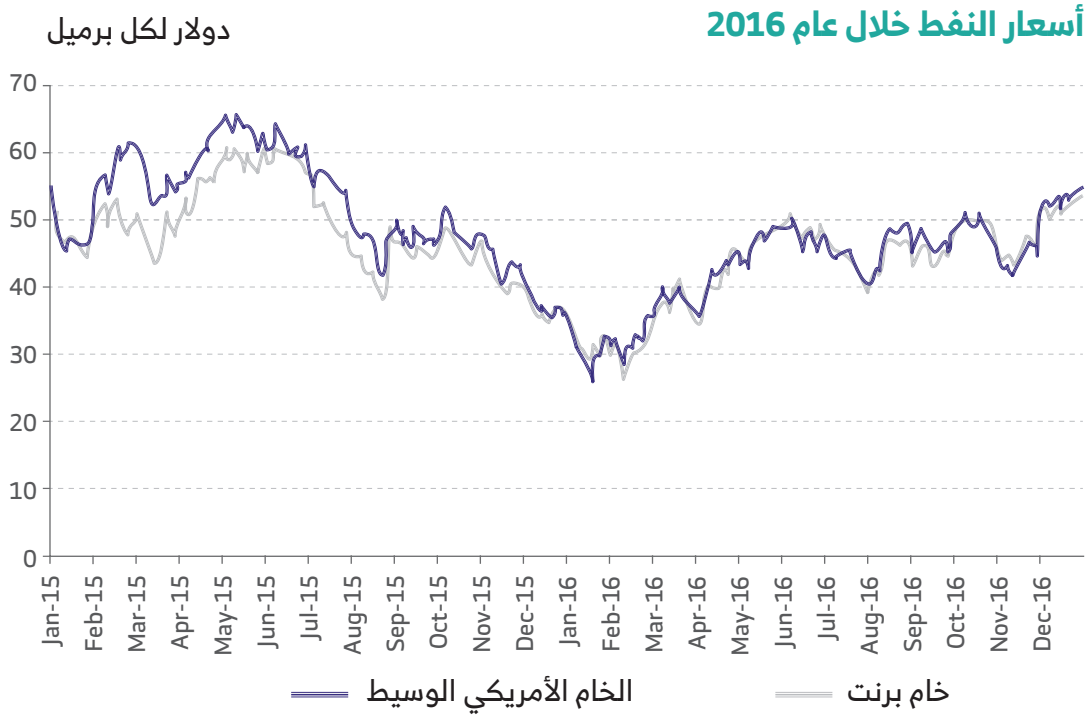

المصدر: الوكالة الأمريكية لإدارة معلومات الطاقة

إن إلقاء نظرة على منحنى أسعار النفط الخام خلال 2016م تظهر أن السوق شهد تقلبات ملحوظة خلال العام، ففي بداية العام انخفضت الأسعار إلى أدنى مستوياتها في 15 عاماً بعدما هبطت دون مستوى 27 دولار للبرميل، وذلك على خلفية البدء الفعلي بتصدير النفط الأمريكي وبدء سريان رفع الحظر عن صادرات النفط الإيرانية وزيادة صادرات النفط العراقية. إلا أن الأسعار بدأت تأخذ منحنى متصاعداً مع تراجع أعداد منصات التنقيب عن النفط في الولايات المتحدة وبداية حلول فصل الصيف ولكن بقيت الأسعار متصاعداً متأثرة بتوقعات الاقتصاد العالمي ونتائج الاستفتاء على خروج بريطانيا من الاتحاد الاوروبي. إلا أن الاتجاه التصاعدي لتبلغ أسعار النفط في الأسواق الفورية أعلى مستوياتها خلال عام 2016م بحلول نهاية العام لتصل إلى حدود 55 دولار للبرميل، وذلك بعد الاتفاق التاريخي للمنتجين من أوبك ومن خارج منظمة أوبك لتخفيض الإنتاج اليومي بمقدار 1.8 مليون برميل يومياً. بالنسبة لخام غرب تكساس الوسيط فقد بدأ عام 2016م عند 36.81 دولار للبرميل، متراجعاً بمقدار 32 سنتاً للبرميل عن سعر الإغلاق للعام 2015. وقد لامست أسعار الخام الأمريكي أدنى مستوى لها عند 26.68 في 20 يناير ثم استمرت بالارتفاع لتصل إلى أعلى مستوياتها عند 54.01 دولار للبرميل في 28 ديسمبر. أما سعر خام برنت، فقد بدأ عام 2016م عند 36.28 دولار للبرميل منخفضا بمقدار 33 سنتاً للبرميل، مقارنة بسعر الجلسة الختامية لعام 2015. وقد لامست أسعار خام برنت أدنى مستوياتها أيضا في 20 يناير عند مستوى 26.01 دولار للبرميل نتيجة لبدء تنفيذ رفع الحظر عن تصدير بعض أنواع الخام الامريكي ذات الكثافة المماثلة لنفط بحر الشمال الأمر الذي أدى إلى استمرار تراجع أسعار خام برنت دون أسعار الخام الأمريكي القياسي.

وبحلول نهاية العام، بلغ متوسط أسعار خام غرب تكساس الوسيط وخام برنت 43.29 دولار للبرميل و43.67 دولار للبرميل على التوالي في عام 2016. وبالنظر إلى المستقبل، فمن المتوقع أن يفي أعضاء منظمة أوبك والمنتجون المستقلون بالتزاماتهم بخفض الإنتاج مما سيعزز من أسعار النفط لتبقى عند مستوياتها الحالية أي عن مستويات 54 دولار للبرميل، فتأثير تخفيض ما مجموعه 1.8 مليون برميل يومياً، 1.2 مليون برميل من دول أوبك، مضافاً إليه 600 ألف برميل يومياً، من خارج أوبك أدى إلى ارتفاع الأسعار إلى نطاق ال 55 دولار للبرميل واستمرت هذه الأسعار مع بوادر التزام الأطراف الموقعة على القرار. وهذا الارتفاع في الأسعار أدى إلى عودة أعداد منصات التنقيب عن النفط في الولايات المتحدة للارتفاع وهو ما قد يحد من ارتفاع الأسعار لمستويات تتجاوز المستويات الحالية بشكل كبير. بشكل عام، فإن التوقعات لأسعار النفط في عام 2017م تعتمد إلى حد كبير على عوامل الطلب العالمي، الذي يمكن أن يتباطأ في أكبر المستهلكين مثل الصين والاتحاد الاوروبي واليابان. كما ستبقى أسعار النفط عرضة لعوامل اقتصادية وسياسة أخرى مثل النمو الاقتصادي، وعائدات الاستثمار، ومخاطر تفاقم النزاعات في مناطق استخراج النفط.

اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي

اتبعت دول مجلس التعاون الخليجي خلال العقود الماضية سياسة توفير الطاقة بأسعار رخيصة كركيزة أساسية في تحقيق استراتيجيتها التنموية الشاملة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وذلك من أجل مشاركة المواطنين بعوائد الثروة النفطية بشكل واسع؛ وحماية دخل الأسر من التآكل، ولا سيما ذوي الدخول المحدودة والمنخفضة، وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد وزيادة جاذبيته للاستثمار المحلي والأجنبي؛ وتعزيز سياسات التصنيع والتنويع الاقتصادي، والسيطرة على معدلات التضخم.

تعتمد التوقعات لأسعار النفط في عام 2017 إلى حد كبير على عوامل الطلب العالمي

ومما لا شك فيه أن هذه السياسة ساعدت دول مجلس التعاون الخليجي في تحقيق الأهداف التنموية والاجتماعية الرئيسية. إلا أن لهذه السياسة تكلفتها، كما أنها أسفرت عن مجموعة من التبعات الاقتصادية. إن توفير الطاقة بأسعار رخيصة تمثل توزيعاً غير فعال للموارد الطبيعية، مما حدَ من قدرة دول المجلس على تعظيم قيمة مواردها الطبيعية. الآثار السلبية لأسعار الطاقة المنخفضة على الاقتصاد معروفة؛ فهي تؤدي إلى النمو السريع في استهلاك الطاقة بسرعه تتجاوز ما يمكن تفسيره بعوامل ارتفاع مستويات الدخل والنمو السكاني. كما أنها تزيد من حصة قطاع الطاقة في الناتج المحلي الإجمالي، وتزيد من كثافة استخدام الطاقة في الاقتصاد، فأسعار

الطاقة المنخفضة تؤثر على قرارات الاستثمار وتوجهها نحو المشاريع كثيفة الاستهلاك للطاقة، مما يعوق التنويع الاقتصادي. كما أنها تتسبب في انخفاض كفاءة استخدام الطاقة لانخفاض الحافز لدى المستهلكين والقطاعات الصناعية والاقتصادية الأخرى للحفاظ على الطاقة. إضافة إلى أن هذه السياسة تشوه مزيج استخدام الطاقة في الاقتصاد، من خلال تشجيع الاعتماد على النفط والغاز، والحد من انتشار أنواع الطاقة البديلة مثل الطاقة المتجددة والطاقة النووية، والتي سيقل الحافز لاستخدامها مقابل شيوع استخدام الطاقة الهيدروكربونية الرخيصة. وهنا لا بد من التنويه بأن أسعار الطاقة المنخفضة لا تعتبر محايدة من حيث آثارها التوزيعية. فأسعار وقود النقل والكهرباء المنخفضة تكافئ الأسر ذات الدخل المرتفع، وتلك التي تميل أكثر إلى استهلاك. وبالمثل، فإن توفير الغاز الرخيص للصناعة يزيد من الأرباح لأصحاب المنشآت الصناعية والمساهمين في هذه الشركات الذين غالباً ما يكونون من فئات الدخل المرتفع.

لقد أدى التراجع الكبير والمستمر في أسعار النفط إلى تعريض أوضاع المالية العامة في دول مجلس التعاون الخليجي للضعف، مما اضطرت الحكومات الخليجية للعمل على ترشيد الإنفاق العام وتنفيذ الإصلاحات المالية والاقتصادية التي طال انتظارها، بما في ذلك أسعار الطاقة. وقد اتخذت دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية زمام المبادرة بين دول مجلس التعاون الخليجي في رفع أسعار الطاقة، وخفض الدعم. ففي إشارة واضحة على استعدادها لتنفيذ الإصلاحات المالية والاقتصادية التي طالما خططت لها وناقشتها مع المؤسسات

لقد أدى التراجع الكبير والمستمر في أسعار النفط إلى تعريض أوضاع المالية العامة في دول مجلس التعاون الخليجي للضعف

الدولية، أعلنت الحكومة السعودية في شهر ديسمبر من عام 2015م عن خططها لإصلاح أسعار المياه والكهرباء والغاز الطبيعي والمنتجات النفطية خلال السنوات الخمس المقبلة، ورفع أسعار الوقود المختلفة لتسري هذه القرارات بشكل فوري. وقد سبق هذا إعلان دولة الإمارات العربية المتحدة لتحرير أسعار البنزين والديزل المحلية في شهر يونيو 2015م. ومنذ إعلان المملكة العربية السعودية عن بداية برنامج الاصلاح المالي لديها، قامت دول المجلس الأخرى، وتحديدا، الكويت والبحرين وعمان باتباع الخطوة، بالإعلان عن زيادة أسعار الطاقة لديها. وهنا لا بد من الإشارة بأن الأسعار الجديدة لا تزال منخفضة وفقا للمعايير الدولية والإقليمية، ولكن رفعها يمثل تحولا جوهرياً في السياسات الاقتصادية والاجتماعية في دول مجلس التعاون الخليجي. كما التزمت المملكة العربية السعودية في إطار الإعلان عن موازنة 2017م بتحرير أسعار المشتقات النفطية والكهرباء في عام 2017م وتحرير أسعار المياه في عام 2018م، ورفع أسعار الغاز للمصانع في عام 2019م.

وفيما يتعلق بالتأثيرات المتوقعة لتعديل أسعار الطاقة والمياه على رفاه المواطنين وعلى تنافسية القطاع الصناعي، فقد التزمت حكومات دول المجلس باستخدام كافة التدابير التي تضمن تخفيف تلك الآثار باستخدام آليات أكثر عدالة وكفاءة في توصيل الدعم لمستحقيه، سواءً بوضع البرامج الملائمة لتعويض الأسر، وخاصة ذوي الدخل المحدود أو بإنشاء صناديق متخصصة تعمل على تقديم المشورة الفنية والقروض الميسرة لمساعدة الصناعات الأكثر تضرراً للتكيف مع ارتفاع تكلفة الإنتاج لديها من خلال زيادة الكفاءة في التكلفة والإنتاج بتطوير المعدات وإدخال تقنيات جديدة. إن قدرة الحكومات الخليجية على وضع هذه البرامج وتبليغ سياساتها للفعاليات الاقتصادية بفاعلية وشفافية سيكفل نجاح برامجها لإصلاح أسعار الطاقة على المدى الطويل. وقد أصدرت حكومة المملكة العربية السعودية برنامجاً خاصاً يفصل كافة الإجراءات التي ستتخذها الحكومة ضمن برنامج الإصلاح المالي بما يضمن التوازن المالي في عام 2020م وأطلقت عليه برنامج التوازن المالي 2020م. وقد تضمن البرنامج كافة الإجراءات التي تنوي حكومة المملكة اتخاذها حتى عام 2020م، بالإضافة للإجراءات التي ستتخذها الحكومة للتخفيف عن المواطنين والصناعة، من خلال استحداث ما يعرف بحساب المواطن وبرنامج دعم القطاع الخاص. حيث يتضمن حساب المواطن دفع تعويضات نقدية للفئات الأكثر تضرراً بتكلفة تصل إلى 70 مليار ريال، فيما يشمل دعم القطاع الخاص تقديم الدعم لبعض القطاعات الاقتصادية المستهدفة بنحو 200 مليار ريال.

لقد كان تأثير تعديل الدعم ورفع أسعار المنتجات النفطية والكهرباء والماء ملحوظاً خلال الأشهر الأولى من عام 2016م، إلا أنه بنهاية العام اتجهت معدلات التضخم إلى الثبات عند مستوياتها في عام 2015م عند 2.6 في المائة. إن تأثير الإجراءات في عام 2017م سيكون أكثر وضوحاً مع التحرير الكامل لأسعار المشتقات النفطية والكهرباء وخاصة في المملكة العربية السعودية، وفيما يتعلق بالمياه، فسيتم تحرير أسعارها بالكامل في عام 2018م في السعودية، أما دول المجلس الأخرى فلم يصدر التزام بشأنها. أما فيما يتعلق بالضرائب، فقد أقرت دول المجلس فرض ضريبة على مجموعة منتقاة من السلع من ضمنها السجائر والمشروبات الغازية والمنتجات الضارة بالصحة. أما ضريبة القيمة المضافة (Value Added Tax- VAT) فتسعى حكومات دول المجلس إلى فرضها بشكل منسق وبنسبة 5 في المائة في عام 2018م. وعليه، يتوقع أن ترتفع معدلات التضخم في دول مجلس التعاون الخليجي إلى 3 في المائة في عام 2017م، وذلك بالرغم من احتمال تأثر الطلب الكلي بالإجراءات العديدة المتخذة.

إن الإصلاح المالي يأتي ضمن حزمة إجراءات إصلاحية وهيكلية تتبناها الحكومات الخليجية خلال السنوات الخمس القادمة تهدف إلى تعزيز التنويع الاقتصادي والابتعاد بالاقتصادات الخليجية عن الاعتماد الكبير على النفط سواء في الإيرادات الحكومية أو الصادرات السلعية أو في تحريك النمو الاقتصادي. وينصبّ تركيز دول مجلس التعاون الخليجي حالياً على رفع مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي لبناء اقتصادات ذات قاعدة إنتاجية متنوعة. وفيما تسعى حكومات المنطقة بشكل حثيث لتنشيط القطاع الخاص يبرز اهتمام دول المجلس بعدة قطاعات اقتصادية تعد محور التنويع

الاقتصادي خصوصاً في مجال التعدين والخدمات اللوجستية والتحول الرقمي وقطاعات التصدير والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. إن أحد أهم التحديات التي تواجه دول مجلس التعاون الخليجي وتسعى لمواجهتها هي ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب.

وفقاً للتقديرات العالمية، من المتوقع أن ينضم إلى قوة العمل في دول مجلس التعاون الخليجي أكثر من 2 مليون مواطن بحلول عام 2020م. فإذا ما استمر نمو الوظائف في القطاع الخاص على نفس النسق السابق، وإذا ما بقي التوظيف في القطاع العام يسير بنفس المعدل، فإن أكثر من نصف مليون من الداخلين الجدد إلى سوق العمل سيواجهون البطالة، هذا بالإضافة إلى العدد الحالي من العاطلين عن العمل والبالغ مليون شخص. إن برامج الاصلاح المالي وضبط الإنفاق تستلزم تقليص وتيرة التوظيف في القطاع العام. مما يستدعي تهيئة القطاع الخاص ليحل محل القطاع العام كمصدر رئيسي لخلق فرص العمل. وهذا يعد أحد الأهداف لتوسع القطاع الخاص وتنويعه بعيداً عن قطاع النفط بالصورة التي توهله لاستيعاب القوى العاملة المتزايدة. فالقطاع الخاص بوضعه الحالي يعتمد بشكل كبير على الإنفاق الحكومي وهو بحاجة ليصبح مستقلا عن الحكومة من خلال زيادة القدرة التنافسية في الأسواق الأخرى. إن خلق حوافز للمواطنين للانتقال للعمل في القطاع الخاص غير النفطي، ورفع مستوى المهارات، وجعلها أكثر مواءمة لحاجات القطاع الخاص من خلال تحسين نوعية التعليم والتدريب تعد متطلبات حاسمة لإنجاح هذا الجهد.

لقد اختارت معظم دول المجلس تنفيذ اصلاحاتها المالية تدريجياً في غضون خمس سنوات. وهذه الاستراتيجية تبدو مقبولة بالنظر إلى توفر الاحتياطيات المالية لدى دول المجلس التعاون التي تمكنها من تحمل الضغط على الموازنات المالية الحكومية من أجل الحد من تأثير انخفاض أسعار النفط على النمو. وفقا لصندوق النقد الدولي، فإن كفاية الاحتياطيات المالية لتغطية النفقات العامة لدول مجلس التعاون الخليجي تمتد من أقل من خمس سنوات، كما هو الحال في البحرين وسلطنة عمان والمملكة العربية السعودية، إلى أكثر من 20 عاماً، كما هو الحال في الكويت،

من المتوقع أن ينضم إلى قوة العمل في دول مجلس التعاون الخليجي أكثر من 2 مليون مواطن بحلول عام 2020

وقطر، والإمارات العربية المتحدة. كما توفر اتجاهات الدين العام ومعدلاته مؤشراً إضافياً على قدرة دول مجلس التعاون الخليجي على تحمل العجوزات المالية خلال فترة التصحيح للوصول إلى الكفاءة الاقتصادية المنشودة. وهو ما يمكن رؤيته من خلال التصنيف الائتماني السيادي لدول مجلس التعاون. فارتفاع الدين العام للبلاد، يعني انخفاض التصنيف الائتماني السيادي وانخفاض القدرة على الاقتراض. وجميع دول مجلس التعاون الخليجي (باستثناء البحرين) تتمتع بتصنيف ائتماني مماثل لتصنيف أفضل الاقتصادات المتقدمة أداءً، ولكن معدلات الدين العام تبقى أقل من نظيراتها في الاقتصاد المتقدمة بنسب تتراوح بين 20-40 نقطة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي. وعليه، فإن دول مجلس التعاون الخليجي تتمتع بوفرة في المدخرات، ومعدلات عبء دين منخفضة ونظم مصرفية متطورة، وقدرة للوصول إلى الأسواق الدولية مما يؤهلها لإعادة هيكلة اقتصاداتها بنجاح، وبتكاليف اقتصادية أقل. وهو ما ظهر جلياً من نتائج إصدار السندات السيادية التي أصدرتها دول مجلس التعاون الخليجي في الأسواق الدولية والتي بلغت 31.5 مليار دولار أصدرتها حكومة المملكة العربية السعودية و قطر وإمارة أبو ظبي بواقع 17.5 مليار دولار و 9 مليار دولار و 5 مليار دولار على التوالي، وكانت تكلفة مقبولة جداً بالمعايير الدولية والإقبال عليها كبير جداً.

إن انخفاض أسعار النفط قد غير من نمط النمو والتوقعات الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي. فتراجع العائدات النفطية أدى إلى تحول الفوائض في الموازين المالية وموازين الحساب الجاري في المنطقة إلى العجز. ففي عام 2016، عانت الموازنات العامة في دول مجلس التعاون الخليجي من عجز يعادل 150 مليار دولار، أو ما نسبته 11 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للدول الست الأعضاء في المجلس. قد استحوذ العجز في موازنة المملكة العربية السعودية على ما يقارب 70 في المائة من إجمالي العجز المسجل لدى دول مجلس التعاون الست، أي بما قيمته 107 مليار دولار. وبناء عليه ارتفع الدين العام في دول المجلس من 207 مليار دولار أو ما نسبته 15 في المائة من الناتج المحلي لدول المجلس في عام 2015 إلى 298 مليار دولار أو ما نسبته 22 في المائة من الناتج المحلي لدول المجلس. كما ارتفع العجز في ميزان الحساب الجاري لدول المجلس من 33.6 مليار دولار أو ما نسبته 2.4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لدول المجلس إلى 51.2 مليار دولار أو ما نسبته 3.7 في المائة من الناتج المحلي الاجمالي لدول المجلس في عام 2016. أما النمو الاقتصادي، فقد تراجع معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة لدول مجلس التعاون في العام 2016م إلى نحو 1.9% بالمتوسط مقارنة بمعدل 3.1 في المائة في عام 2015م، متأثراً بتقليص الإنفاق الحكومي وتراجع نمو السيولة المحلية، علاوة على تراجع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بنسبة 1.4 في المائة إلى 1,373 مليار دولار.

إلى جانب العوامل الداخلية، المتمثلة في جهود الإصلاح المالي وإعادة الهيكلة في الاقتصادات الخليجية، هناك العديد من العوامل الأخرى التي من الممكن أن تؤثر في مسارات النمو في دول الخليج العربي، بدءاً من تغيرات أسعار النفط وتخفيض كميات الإنتاج من النفط وفقاً لاتفاق الدول الرئيسية المنتجة للنفط وانعكاساتها على اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي، إلى تطبيع السياسة النقدية في الاقتصادات المتقدمة، وتوقعات النمو في الأسواق الناشئة. إن تخفيض الكميات المنتجة من النفط، واحتمال بقاء أسعار النفط تحت مستوى 60 دولار للبرميل سوف يتسبب في استمرار تحقيق معظم دول مجلس التعاون عجوزات مالية في موازناتها الحكومية وموازين الحسابات الجارية لديها، وفي تباطؤ النمو في الناتج المحلي الاجمالي، كما سيزيد من حجم الدين العام في الاقتصاد. قد تبدو التوقعات الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي متواضعة

القطاع المصرفي في دول مجلس التعاون الخليجي في وضع جيد ليتكيف مع الآثار المترتبة على تراجع أسعار النفط والإصلاحات الهيكلية

في عام 2017م، حيث من المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الاجمالي بنفس النسبة في عام 2016م والبالغة 1.9 في المائة، وأن يتقلص العجز في الموازنات الحكومية إلى نحو 93 مليار دولار أو ما يعادل 6 بالمائة من الناتج المحلي الاجمالي وبالتالي تزايد الدين العام إلى نحو 400 مليار دولار أو ما نسبته 27 في المائة من الناتج المحلي الاجمالي. أما العجز في الحسابات الجارية للميزان المدفوعات فمن المتوقع أن يتراجع إلى نحو 29 مليار دولار أو ما نسبته 2.1 في المائة من الناتج المحلي الاجمالي لدول المجلس.

من الجدير بالذكر أن هذه التقديرات تخضع لعدد من المخاطر التي قد تؤثر سلباً على التقديرات، ومنها عدم ارتفاع أسعار النفط حسب التوقعات، كما أن تنفيذ برامج الإصلاح المالية العامة، قد يرفع التكلفة في القطاع الصناعي ويقلل الدخل المتاح للقطاع العائلي مما سيقلل من الطلب الاستهلاكي الكلي، وبالتالي سيزيد من الآثار السلبية المتوقعة على النمو. ويمكن للتباطؤ الاقتصادي أن يتفاقم من خلال القنوات المصرفية، فمن الممكن للحكومات وشركات النفط أن تقلل من ودائعها في النظام المصرفي، وبالتالي الإبطاء من القروض الممنوحة للقطاع الخاص. كما أن الإفراط في الاقتراض الحكومي من خلال إصدار أدوات الدين في الأسواق المحلية قد يقلص من كمية السيولة المتاحة للقطاع الخاص. أيضاً، فإن وتيرة ضبط أوضاع المالية العامة وطريقة اختيار المزيج من سياسات التكيف قد يؤدي إلى انخفاض أكبر من المتوقع في الطلب المحلي مما قد يشكل خطراً على آفاق النمو. وغني عن القول إن الصراعات المستمرة في المنطقة يمكن أيضاً أن يكون لها تأثير هام على الثقة في جميع أنحاء المنطقة، مما يضعف آفاق النمو.

كما أن ارتباط عملات دول مجلس التعاون الخليجي بالدولار قد يؤثر في اقتصادات المجلس التي ارتفعت فيها أسعار الفائدة بشكل عام خلال عام 2016م نتيجة لعوامل داخلية تتعلق بالسيولة وارتفاع إصدارات الدين العام، قبل أن تتراجع نسبياً بسبب بعض الإجراءات التي اتخذتها السلطات النقدية خصوصاً في المملكة العربية السعودية. كما أن ارتفاع سعر صرف الدولار في الأسواق العالمية، قد يعني تشديد السياسة النقدية في البلدان التي ترتبط أسعار صرف عملاتها بالدولار. تماشياً مع قرار مجلس الاحتياطي الفيدرالي برفع أسعار الفائدة بـ 25 نقطة أساس، أقدمت السلطات النقدية في معظم الدول الخليجية على زيادة أسعار الفائدة بواقع ربع نقطة مئوية، باستثناء البنك المركزي العماني الذي أعلن أنه لا يعتزم زيادة الفائدة بصورة تلقائية أسوة بالقرار الأمريكي، كما أكد على مراقبة أسعار الفائدة المقدمة من المصارف المحلية باعتبار أن دورة الاقتصاد العماني تختلف عن دورة الاقتصاد الأمريكي. وبشكل عام جاء تفاعل الأسواق ضعيفاً مع قرار رفع أسعار الفائدة محلياً، حيث إن أسعار فائدة الإقراض بين البنوك تحركت بشكل بسيط لا يتعدى بضع نقاط أساس ثم ما لبثت أن عادت إلى المستويات التي كانت عليها. ولكن من المؤكد أن ارتفاع أسعار الفائدة عالميا سيؤدي إلى رفع تكلفة الاقتراض الخارجي في حال قررت حكومات دول المجلس اللجوء إلى إصدار السندات في الأسواق الدولية.

وفيما يتعلق بالقطاع المصرفي في دول مجلس التعاون الخليجي، فهو في وضع جيد ليتكيف مع الآثار المترتبة على تراجع أسعار النفط والإصلاحات الهيكلية التي تتبناها دول المجلس نظرا لارتفاع معدلات كفاية رأس المال وانخفاض نسب القروض المتعثرة، إلى جانب نسب السيولة الآمنة، ولكن من المتوقع أن تتعرض الأرباح في القطاع المصرفي للانخفاض. ولكن التباطؤ في نمو الودائع الذي تشهده بعض دول المجلس قد يؤثر على نمو الائتمان المصرفي، في الوقت الذي تتوسع فيه الحكومات في إصدار أدوات الدين داخلياً بما يؤثر على السيولة. ومن الممكن أن تتزايد المخاطر بمرور الوقت نتيجة لتراجع الإنفاق الحكومي وتباطؤ النشاط الاقتصادي بما قد يؤثر في جودة الأصول، والسيولة، والربحية.

انتهت مؤشرات الأسواق المالية الخليجية عام 2016م على ارتفاع وقد سجل سوق دبي المالي أكبر ارتفاع بين أسواق المجلس السبعة حين ارتفع بنسبة 12.1 في المائة إلى مستوى 3,551 نقطة، وأنهى سوق مسقط للأوراق المالية العام على تقدم نسبة اقتربت من 7 في المائة ليستقر عند مستوى 5,783 نقطة، فيما تمكنت سوق أبو ظبي للأوراق المالية من تحقيق مكاسب سنوية وصلت إلى 5.55 في المائة ليغلق عند 4,546 نقطة. أما سوق الأسهم السعودي (تداول) فقد استقر عند مستوى 7,210 نقطة متقدماً بنسبة 4.32 في المائة خلال العام. كما حقق سوق الكويت للأوراق المالية أرباحاً بنسبة 2.37 في المائة ليغلق عند مستوى إلى 5,748. وتقدمت بورصة البحرين بدورها بنسبة 0.38 في المائة إلى 1,220 نقطة. أما بورصة قطر، فقد أنهت العام مستقرة عند مستواها دون تغيير يذكر عند 10,436 نقطة بزيادة 7 نقاط عن مستواه في عام 2015م أو ما يعادل 0.07 في المائة.

الاقتصاد السعودي

شهد عـام 2016م تباطوءاً عـامـاً في الاقتصاد السعودي ارتفاعاً في أسعار تكلفة الإقراض والخدمات المصرفية مع تراجع في معدلات السيولة. فقد أشارت آخر البيانات التي أصدرتها مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومـات إلى نمو الاقتصـاد السعودي خلال عام 2016م بنسبة 1.4 في المائة، مع نمو القطاع الخاص غير النفطي بنسبة 0.11 في المائة، وذلك بعد أن نما خلال عام 2015م بنسبة 3.4 في المائة.

سعياً وراء التنويع الاقتصادي والبعد عن الاعتماد الكبير على النفط في الاقتصاد، تبنت الحكومة رؤية شاملة للإصلاح المالي وإعادة هيكلة الاقتصاد الوطني بإعطاء دور أكبر للقطاع الخاص في الإنتاج والتوظيف. وقد أعلنت الحكومة في شهر أبريل "رؤية المملكة العربية السعودية 2030م" التي تضمنت عدداً من البرامج التنفيذية أعلن منها حتى الآن برنامج التحـول الاقتصـادي 2020م وبـرنـامج التـوازن المـالي 2020م. وتتمـثل أهـداف برنامج التحـول الاقتصادي 2020م في تحديـد التـزامـات الـوزارات والجـهـات الحكومية الأخرى في بلورة مبادرات تعمل على إعادة هيكلة وتكييف الأنظمة بصفة مستمرة لتتوافق مع الأولويات الوطنية. أما برنامج التوازن المالي 2020م فيقوم بمراجعة الأنظمة ذات الصلة واتخاذ الإجراءات الكفيلة بتحقيق الموازنة المالية بحلول عام 2020م. ويتمثل الهدف الرئيسي من هذا البرنامج بتعزيـز الإدارة المالية وإعادة هيكلة الوضع المالي للمملكة واسـتحداث آليـات مختلفة لمراجعة الإيرادات، والنفقـات، والمشـاريع المختلفـة، وآليـة اعتمادهـا.

رؤية المملكة العربية السعودية 2030م

تمثل الرؤية المسار الذي ستتخذه المملكة لبنـاء دولـة حديثـة واقتصاد مزدهـر يتصف بالديناميكية والتطور. فهي ترسم التوجهات والسياسات العامّة للمملكة، والأهداف والالتزامات الخاصّة بها، لتكون المملكة نموذجاً رائدًا على كافّة المستويـات. وانسجـامـاً مع هذه الأهداف تمت إعادة هيكلة بعض الوزارات والأجهزة والمؤسسات والهيئات العامة بما يتوافق مع متطلبات هذه المرحلة، ويحقق الكفاءة والفاعلية في ممارسة أجهزة الدولة لمهامها واختصاصاتها على أكمل وجه، ويرتقي بمستوى الخدمات المقدمة للمستفيدين وصولاً إلى مستقبل زاهر وتنمية مستدامة. واحتوت الرؤية علـى عـدد مـن الأهـداف الاستراتيجيـة، والمستهدفات، ومؤشرات لقياس النتائج، والالتزامات الخاصّة بعدد من المحاور، والتي يشترك في تحقيقها كل من القطاع العام والخاص وغير الربحي. وأقر مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية إطار حوكمة فعّالا ومتكاملاً بهدف ترجمة هذه الرؤية إلى برامج تنفيذية متعددّة، يحقق كل منها جزءًا من الأهداف الاستراتيجية والتوجهات العامّة للرؤية. وتعتمد تلك البرامج على آليات عمل جديدة تتناسب مع متطّلبات كل برنامج ومستهدفاته ضمن أطر محددّة زمنياً، وستطلق هذه البرامج تباعاً وفق المتطلّبات اللازمة وصولاً لتحقيق أهداف الرؤية.

وقد كلّف مجلس الوزراء مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية بوضع الآليات والترتيبات اللازمة لتنفيذ هذه الرؤية ومتابعة ذلك. وقد قام المجلس بتأسيس عدد من الأجهزة الممكّنة والداعمة لإطلاق هذه البرامج ومتابعتها وتقييمها وتحديد الفجوات فيها وإطلاق برامج إضافية مستقبلاً، ومنها مكتب الإدارة الاستراتيجية والمركز الوطني لقياس أداء الأجهزة العامّة، ومركز الإنجاز والتدخل السريع، ومكتب إدارة المشروعات في مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، وغيرها. ويعزز إطار حوكمة تحقيق "رؤية المملكة العربية السعودية 2030م" من رفع كفاءة التخطيط على مستوى الجهات الحكومية، ورفع وتيرة التنسيق فيما بينها لتحقيـق الأهـداف الوطنـية المشتركـة، وضمان سرعة الإنجاز في المشروعات والمبادرات، وتحقيق الاستدامة في العمل والأثر عبر المراجعة الدورية لمستوى التنفيذ وتقييم الأداء .

وتقوم الرؤية على ثلاثة محاور هي المجتمع الحيـوي والوطـن الطمـوح والاقتصاد المزدهر. وهي تهدف في أساسها لتنويع الاقتصاد بعيداً عن النفط من خلال دعم القطاع الخاص وزيادة فاعليته في الاقتصاد بالشراكة مع القطاع غير الربحي والقطاع الحكومي الفعال. كما تهدف الرؤية تنويع الإيرادات والصادرات بعيداً عن قطاعي النفط والغاز، ومراجعة الدعم الحكومي، وتحسين فرص العمل وخلق وظائف جديدة في القطاع الخاص السعودي وزيادة المحتوى المحلي للصادرات وتحسين القدرة التنافسية للاقتصاد وزيادة اندماج الاقتصاد الوطني في الاقتصاد العالمي.

وقد ركزت الرؤية على المنشآت الصغيرة والمتوسطة كأحد العناصر المهمة للنمو واستحداث الوظائف، فاستهدفت تسهيل حصول هذه المنشآت على التمويل لتستحوذ على نحو 20 في المائة من

إجمالي التمويل حتى يتحقق هدف الرؤية برفع مساهمتها بالاقتصاد من 20 في المائة إلى 30 في المائة. كما تركز الرؤية على قطاعات التعدين والتجزئة لزيادة مساهمتها بالاقتصاد والتوظيف. وهذا بدوره سيساهم في تحقيق هدف رفع مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد من 40 في المائة إلى 65 بالمائة. ورفع نسبة مساهمة الصادرات غير النفطية في الناتج الإجمالي المحلي من 16 في المائة فقط حالياً إلى 50 في المائة بحلول عام 2030م، ورفع الايرادات غير النفطية لتصل إلى ترليون ريال بنهاية الرؤية. كذلك تستهدف الرؤية تخفيض معدلات البطالة بين السعوديين من نحو 12 في المائة إلى 7 في المائة.

وتشتمل الرؤية على خطط بعيدة المدى لتطوير آليات الاستثمار في القطاعين العام والخاص. ويشمل ذلك الاستثمار في القطاعات الاستراتيجية لتصبح المملكة من الفاعلين على مستوى العالم في قطاعات مختارة. كذلك تشمل الخطط بعيدة المدى الاستمرار في خصخصة الأصول الحكومية لترتفع قيمة الأصول التي يديرها صندوق الاستثمارات العامة من 600 مليار ريال إلى نحو 7 تريليون ريال بعد خصخصة أقل من 5 في المائة من شركة أرامكو السعودية التي سيبدأ في عام 2018م. كما تتضمن الرؤية خططاً لتوطين الصناعة العسكرية برفع المحتوى المحلي في هذه الصناعات إلى 50 في المائة. كما تستهدف الرؤية رفع مستويات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى5.7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي وهو ما يماثل النسب العالمية، إضافة إلى رفع مستوى الادخار في الاقتصاد إلى 10 في المائة من النسب الحالية البالغة 6 في المائة، ورفع ملكية المساكن للمواطنين إلى 52 في المائة حتى عام 2020م.

أما في تنافسية الاقتصاد، فقد استهدفت الرؤية زيادة حجم الاقتصاد السعودي ليصبح ضمن أكبر خمسة عشر اقتصاداً في العالم، وأن تحتل المدن السعودية مراكز متقدمة بين أفضل المدن العالمية، وأن يرتفع تصنيف المملكة في مؤشر التنافسية العالمي إلى المراكز العشرة الأولى، وأن يرتفع ترتيب المملكة في مؤشر الخدمات اللوجستية إلى المركز 25، وأن يتقدم تصنيف المملكة إلى المركز 20 في ترتيب مؤشر كفاءة الحكومات وإلى المركز الخامس في مؤشر الحكومة الإلكترونية.

كما اشتملت الرؤية على أهداف اجتماعية وصحية تمثلت برفع مستوى إنفاق العائلات على الترفيه إلى 6 بالمائة، ورفع عدد الأندية ومراكز رعاية الشباب إلى 450 مركزاً، ورفع العمر المتوقع للمواطن السعودي عند الولادة من 74 عاماً إلى 80 عاماً، وتحسين مستوى الجامعات ورفع كفاءتها وتصنيفها العالمي. كما تستهدف الرؤية رفع مساهمة القطاع غير الربحي إلى 5 في المائة في الاقتصاد، ورفع عدد المتطوعين في القطاع غير الربحي إلى 1 مليون من العدد الحالي البالغ 11 ألفاً.

برنامج التحول الوطني

انطلق برنامج التحول الوطني للمساهمة في تحقيق رؤية المملكة العربية السعودية (2030م) وإدراك التحديات التي تواجه الجهات الحكومية القائمة على القطاعات الاقتصادية والتنموية في سبيل تحقيقها. ويبلغ عدد الجهات المشاركة في البرنامج في عامه الأول 24 وزارة وجهة حكومية. ويتضمن البرنامج على أهداف استراتيجية مرتبطة بمستهدفات مرحليّة إلى العام 2020م، ومرحلة أولى من المبادرات التي تم إطلاقها ابتداء من عام 2016م لتحقيق تلك الأهداف والمستهدفات، على أن يلحقها مراحل تشمل جهات أخرى بشكل سنوي. واستخدم البرنامج وسائل مبتكرة في إدراك التحديّات واقتناص الفرص، واعتماد أدوات فعّالة للتخطيط وتفعيل مشاركة القطاع الخاص والتنفيذ وتقييم الأداء، ووضع المستهدفات المرحلية لبعض الأهداف الاستراتيجية للرؤية، بما يضمن بناء قاعدة فعّالة للعمل الحكومي ويحقق ديمومة العمل وفق أساليب مبتكرة للتخطيط والتنفيذ والمتابعة على المستوى الوطني.

حدد برنامج التحول الوطني 178 هدفاً استراتيجياً و371 مؤشراً و346 من المستهدفات لعدد 24 جهة حكومية. تتضمن المرحلة الأولى من البرنامج تحديد التحديات التي تقف بطريق تحقيق أهداف رؤية 2030م. تتضمن المرحلة الثانية تطوير المبادرات على المستوى الوزاري. المرحلة الثالثة تسعى إلى تنفيذ الخطط الموضوعة لكل من المبادرات. أما المرحلة الرابعة فستنشر نتائج الجهات الحكومية من أجل مراجعة أدائها. وتشتمل المرحلة الخامسة على المراجعات الدورية والمتابعة. قدرت التكلفة الإجمالية لبرنامج التحول الوطني التي سيتحملها القطاعان العام والخاص بنحو 447 مليار ريال. ستتحمل الحكومة منه ما مقداره 268,4 مليار ريال، وسيساهم القطاع الخاص بنسبة 40 في المائة المتبقية، والتي تساوي 179 مليار ريال. التمويل الحكومي لهذه البرامج سيستخدم مبالغ مخصصة من الميزانيات السابقة، إضافة إلى مبالغ جديدة من الميزانيات 2017م حتى 2020. أكبر جهتين حكوميتين حظيتا بالتمويل الحكومي كجزء من برنامج التحول الوطني هما وزارة الإسكان والهيئة الملكية للجبيل وينبع، حيث حصلتا مجتمعتين على 100,8 مليار ريال (37.5 في المائة من إجمالي الإنفاق).

وقد تنوعت أهداف ومؤشرات الوزارات المشاركة في برنامج التحول الوطني، فأبرز أهداف وزارة المالية هو تحقيق توازن الميزانية في عام 2020م. وفيها تهدف مؤشرات قياس الأداء إلى تحسين مرتبة المملكة في مؤشر الميزانية المفتوحة من خط الأساس 100/0 إلى 100/25 عام 2020م. أما الهدف الاستراتيجي الثاني هو زيادة الإيرادات غير النفطية من 163.5 مليار ريال عام 2015م إلى 530 مليار

ريال لعام 2020م. والهدف الاستراتيجي الثالث ينص على رفع كفاءة الإنفاق على الرواتب والأجور من خلال تحسين الإنتاجية. كما تهدف وزارة المالية إلى تحقيق الاستدامة في الدين العام وذلك من خلال تحسين التصنيف الائتماني للمملكة من المرتبة المتوسطة العليا (A1) إلى درجة أعلى (Aa2) بحلول عام 2020 .أما الهدف الاستراتيجي الأول لوزارة الاقتصاد والتخطيط هو تخصيص بعض الخدمات والأصول الحكومية وزيادة الإيرادات من مشاريع التخصيص. وستتولى كذلك وزارة الاقتصاد والتخطيط مهمة تنفيذ الهدف الاستراتيجي الذي يرمي إلى زيادة كفاءة برامج الدعم الحكومي. كما تشتمل قائمة الأهداف الاستراتيجية لوزارة الاقتصاد تنويع مصادر الناتج المحلي الإجمالي ورفع نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج إلى 65 في المائة. وهنا لا بد من الإشارة إلى وجود برامج تحفيزية للقطاع الخاص وتوجيهه نحو قطاعات عالية الإنتاجية.

أما أهداف وزارة العمل والتنمية الاجتماعية فتتضمن المحافظة على سوق عمل فعال، وذلك من خلال صياغة وإعداد قوانين العمل ولوائحه. الهدف الرئيسي لهذه الوزارة هو تخفيض معدل البطالة للسعوديين إلى 9 في المائة عام 2020، مقارنة بمعدل البطالة الحالي الذي وصل إلى 12 في المائة مؤخراً. وهذا الهدف يتسق مع متوسط التوظيف السنوي للسعوديين عند 194 ألف بين عامي 2016م و2020م. ويذكر أن برنامج التحول الوطني قد استهدف إضافة 491 ألف وظيفة (98.2 ألف وظيفة في العام) في القطاع الخاص هذا يعني أن الوظائف المتبقية البالغة عددها 95.8 ألف سيتم توفيرها من خلال عمليات الإحلال. وتشكل مشاركة المرأة السعودية واحدة من التحديات التي تواجه سوق العمل السعودي إذ إنها من أدنى المعدلات في العالم وتستهدف الوزارة رفعها إلى 28 في المائة من النسبة الحالية البالغة 23 في المائة. كما تستهدف الوزارة زيادة عدد الطلاب السعوديين المسجلين في التدريب التقني والمنهي من 10.4 ألف طالب حاليا إلى 950 ألف عام 2020م.

أما وزارة الإسكان التي حظيت بأكبر حصة من التمويل الحكومي في برنامج التحول الوطني، والتي بلغت تصل 59,1 مليار ريال. فأهم أهداف الوزارة يتضمن زيادة نسبة تملك الأسر السعودية من 47 في المائة عام 2015م إلى 52 في المائة عام 2020م. وهو يعتبر مقياساً طموحاً في ظل التوقعات بارتفاع الطلب على الوحدات السكنية خلال السنوات الخمس القادمة. وقد تم تخصيص مبلغ 31.5 مليار ريال لتشجيع مشاركة شركات التطوير العقاري لزيادة المعروض من الوحدات السكنية وتطوير الأراضي الحكومية. فيما تتضمن الأهداف الاستراتيجية الخاصة بوزارة التجارة التي تبلغ مخصصاتها في برنامج التحول الوطني نحو 4 مليار ريال على ضمان التجارة العادلة بين المستهلك والبائع. بهدف تحسين مؤشر ثقة المستهلك في المملكة من 106 إلى 115. كما تهدف الوزارة إلى زيادة تنافسية المنتجات والخدمات المنتجة محلياً. وتهدف الهيئة العامة للاستثمار إلى زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة من 30 مليار ريال حالياً إلى 70 مليار ريال بحلول عام 2020م. كما تستهدف الهيئة تحسين ترتيب المملكة في تقرير التنافسية العالمي من 25 حالياً إلى 20 بحلول عام 2020م، وتحسين ترتيب المملكة في تقرير سهولة الأعمال الذي ينشره البنك الدولي من 82 حالياً إلى 20 بنهاية البرنامج.

أما وزارة الطاقة والثروة المعدنية فتهدف إلى زيادة قيمة الصادرات من السلع غير النفطية من 185 مليار ريال إلى 330 مليار ريال بحلول عام 2020م. وزيادة مساهمة قطاع التعدين في الناتج المحلي الاجمالي من 64 مليار ريال إلى 97 مليار ريال، وزيادة عدد الوظائف في قطاع التعدين من 65 ألف وظيفة إلى 90 ألف وظيفة. وفيما ستبقى الطاقة الإنتاجية للنفط الخام عند 12.5 مليون برميل في اليوم، ستعمل الوزارة على زيادة الاستثمار في عمليات الاستكشاف والتنقيب على الغاز لرفع الطاقة الإنتاجية للغاز الجاف إلى 17.8 مليار قدم مكعب في اليوم عام 2020م من 12 مليار قدم مكعب في اليوم حالياً. كما تضمنت أهداف الوزارة زيادة نسبة المحتوى المحلي من إنفاق القطاعين العام والخاص إلى 50 في المائة من النسبة الحالية البالغة 36 في المائة، وزيادة نسبة توطين الوظائف في القطاع الخاص إلى 24% من النسب الحالية التي تقل عن 20 في المائة، وزيادة إجمالي استثمارات القطاع الخاص في المناطق الاقل نمواً من صفر حالياً إلى 28 مليار ريال.

تحقيق الاستدامة في الدين العام من خلال تحسين التصنيف الائتماني للمملكة من المرتبة المتوسطة العليا (A1) إلى درجة أعلى (Aa2) بحلول عام 2020م

وتشمل أهداف وزارة الحج والعمرة إلى إتاحة الفرصة لأكبر عدد ممكن من المسلمين لأداء مناسك الحج والعمرة بزيادة عدد المعتمرين القادمين من خارج المملكة إلى 15 مليون عام 2020م بدلا 6 مليون عام 2015م. فيما تهدف وزارة الصحة إلى تشجيع القطاع الخاص للعب دور في القطاع الصحي بحيث ترتفع مساهمة القطاع الخاص في الإنفاق على الرعاية الصحية من 25 في المائة حالياً إلى 35 في المائة بحلول عام 2020م. أما وزارة النقل فتسعى إلى رفع النسبة المئوية لمساهمة القطاع الخاص في تمويل وتشغيل مشاريع النقل في تشييد وتشغيل مشاريع الطرق، وتطوير وتشغيل مشاريع السكك الحديدية، وتطوير وتشغيل الموانئ. أما الهيئة الملكية للجبيل وينبع والتي حظيت بثاني أكبر مخصص حكومي لتنفيذ مبادراتها ضمن برنامج التحول الوطني بمبلغ 41.6 مليار ريال فتستهدف زيادة إجمالي الإنتاج الصناعي للمدن التابعة للهيئة الملكية بنسبة 23 في المائة ليصل إلى 309 مليون طن، بالإضافة للهدف الأهم والأشمل والساعي لتنويع المصادر الدخل وتقليل الاعتماد على النفط.

برنامج التوازن المالي 2020م

يهدف برنامج التوازن المالي إلى تعزيز الإدارة المالية وإعادة هيكلة الوضع المالي للمملكة واستحداث آليات مختلفة لمراجعة الإيرادات، والنفقات، والمشاريع المختلفة، وآلية اعتمادها. ومنذ تأسيس مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، بدأ العمل في مراجعة المشروعات القائمة وآلية اعتمادها وأثرها الاقتصادي، وتم تأسيس لجان واستحداث إدارات جديدة لاتخاذ الإجراءات اللازمة تجاهها، ومراجعة اللوائح المتعلقة بذلك. وخلال 2015م تم زيادة الإيرادات غير النفطية بنحو 30% وبنحو 20% في 2016م، ويهدف البرنامج الاستمرار بهذه الوتيرة وتسريعها خلال الأعوام القادمة عبر إجراءات جديدة في قطاعات متعددة والعمل على تحسين الأداء الحكومي وضمان استدامة التوازن المالي. إضافة إلى ذلك، يساهم هذا البرنامج في تحسين الآثار الاجتماعية والاقتصادية الأساسية التي تسعى رؤية 2030م إلى تحقيقها. ويشمل ذلك استهداف نظام

الرعاية الاجتماعية للأسر الأكثر احتياجاً ودعمهم على نحو فعال، ولكن أيضا جعل الاقتصاد أكثر قدرة على المنافسة. الأهم من ذلك، هو إدارة الأموال الحكومية بكفاءة أكثر، وإتاحة المجال للاستثمار في برامج طويلة المدى من شأنها تمكين التنفيذ الناجح للرؤية. إلى جانب ذلك، فإن هذا الإصلاح المالي يؤمن الثقة في المملكة للمواطنين والمقيمين والمستثمرين المحليين والأجانب، والمؤسسات والأسواق المالية الدولية.

وتأتي هذه الثقة من تعزيز استدامة الإيرادات الحكومية بتنمية الإيرادات غير النفطية، وتحسين وترشيد الإنفاق الرأسمالي التشغيلي، مع تركيز الإنفاق على المشاريع الأكثر استراتيجية، وإلغاء الإعانات غير الموجهة، وتمكين المواطنين من الاستهلاك بمسؤولية، وضمان استدامة النمو الاقتصادي في القطاع الخاص. وأيضا تتحقق الثقة من سياسات وبرامج الإصلاح المالي المتمثلة ببرنامج إدارة الديون، والشفافية والإفصاح المالي وإصلاح السياسات المالية وقد بدأت الحكومة في تنفيذ عدد من هذه الإصلاحات خلال العام 2016م نجم عنها وفر بقيمة 80 مليار ريال في عام 2016م بالإضافة للوفر الذي تحقق في الإيرادات وفيما يلي استعراضاً لمحاور برنامج التوازن المالي 2020م:

1. زيادة كفاءة الإنفاق والتحكم به

أدركت حكومة المملكة ضرورة تعزيز قدراتها في إدارة الإنفاق، خصوصاً فيما يتعلق بالتخطيط والميزانية. ونتيجة لذلك، أنشأت مكتب ترشيد الإنفاق الرأسمالي والتشغيلي كوحدة مستقلة تابعة لمجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية. المكتب يدعم الجهات الحكومية لتحديد الفرص الممكنة لتحسين الكفاءة في كل من المشاريع الرأسمالية ضمن أولويات المملكة لرؤية 2030م والإنفاق التشغيلي مثل (التشغيل والصيانة، والتكاليف الإدارية). كما يساعد المكتب الجهات الحكومية في وضع المبادرات وخططها المفصلة وتنفيذها، على أساس أفضل الممارسات المحلية والدولية. ويدعم تنفيذ مبادرات تهدف لرفع كفاءة الإنفاق، ووضع حلول للتغلب على العقبات التي تعترض التنفيذ. كما يسعى لتطوير الآليات والسياسات اللازمة لتحسين كفاءة الإنفاق وضمان استدامة التنفيذ.

فقد عملت الحكومة في عام 2016م على ترشيد النفقات الرأسمالية والتشغيلية عبر تطوير أكثر من 100 مبادرة لرفع كفاءة الإنفاق الرأسمالي والتشغيلي في قطاعات مختلفة، بالإضافة إلى إصلاح الإنفاق الرأسمالي في ثلاث وزارت رئيسية وهي الصحة والتعليم والشؤون البلدية والقروية. وفي سبيل ترشيد ورفع كفاءة النفقات التشغيلية، تسعى الحكومة إلى الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات في تقديم الخدمات الحكومية،

يهدف برنامج التوازن المالي إلى تعزيز الإدارة المالية وإعادة هيكلة الوضع المالي للمملكة واستحداث آليات مختلفة لمراجعة الإيرادات، والنفقات، والمشاريع المختلفة، وآلية اعتمادها

مع تعزيز آليات الرقابة من خلال تحديث نظام المنافسات والمشتريات الحكومية. ولضبط النفقات الجارية الأخرى، فإن الحكومة تراقب نمو بنود النفقات الجارية، خاصة الأجور والمرتبات والبدلات، والتي تمثل أكثر من 50 في المائة من مجموع النفقات وقد بدأت الحكومة بمراجعة البدلات والعلاوات لموظفي الحكومة.

2. رفع كفاءة الدعم الحكومي

يمثل الدعم الحكومي لمنتجات الطاقة والمياه غالبية الدعم المقدم في المملكة. وقد بلغت قيمة الدعم الحكومي لمنتجات الطاقة والمياه في عام 2015 ما يقرب من 300 مليار ريال، بناء على سعر تصدير منتجات الطاقة في ذلك الوقت (قيمة الدعم تمثل الفرق بين سعر المنتج عند التصدير وسعر بيعه محلياً). ويمكن أن تزداد قيمة الدعم بشكل كبير مع مرور الوقت بسبب النمو المتسارع للاستهلاك المحلي لمنتجات الطاقة والمياه والتغيرات في أسعار تصدير منتجات الطاقة. وقد تسبب تعديل أسعار منتجات الطاقة والمياه في المرحلة الأولى في 2016م بارتفاع مبدئي في الأسعار في بداية العام. وسوف تستمر الإصلاحات في أسعار منتجات الطاقة والمياه خلال الفترة 2017- 2020م. وتستهدف الحكومة أن تحقق وفراً يقدر بحوالي 209 مليار ريال من اجراءات إصلاح الطاقة والمياه بحلول عام 2020م.

3. تعزيز الايرادات غير النفطية

شهدت سنة 2016م تنفيذ المرحلة الأولى لتعزيز الايرادات الحكومية والتي تضمنت رفع رسوم التأشيرات وتعديل رسوم الخدمات البلدية والقروية. وستبدأ الحكومة بإعادة النظر بالمقابل المالي على الوافدين، حيث سيتم إعادة النظر في فرض مقابل مالي على كل عامل وافد في القطاع الخاص تدريجياً ليرتفع من 200 ريال شهرياً كما هو الحال الآن إلى 800 ريال شهريا عام 2020م كما سيتم إعادة النظر في فرض مقابل مالي على العمالة الوافدة التي تقل عن عدد العاملين السعوديين بدءاً من عام 2018م بمبلغ 300 ريال شهرياً وسيرتفع إلى 700 ريال شهرياً في عام 2020م ومن المتوقع أن يعطي هذا الإجراء دافعاً إضافياً للشركات لتوظيف عدد أكبر من المواطنين. كما سيتم فرض مقابل على كل مرافق للعمالة الوافدة في القطاع الخاص اعتباراً من شهر يوليو من عام 2017، بدءاً من 200 ريال شهرياً لكل فرد من المرافقين وسيرتفع المبلغ إلى 400 ريال شهرياً في عام 2020م.

أما في مجال الضرائب، فإن الحكومة بصدد إعادة النظر في الهيكل الحالي للرسوم والغرامات وفرض رسوم وضرائب جديدة. وعلى وجه الخصوص، ستعمل على استكمال الترتيبات اللازمة لتطبيق ضريبة القيمة المضافة (VAT) خلال الربع الأول من عام 2018م التي وافق عليها المجلس الأعلى لدول مجلس التعاون الخليجي بنسبة 5 في المائة مع استثناء 100 سلعة أساسية من الضريبة. وأيضاً على فرض رسوم إضافية على قائمة معينة من السلع المنتقاة بنسبة 100 في المائة على التبغ ومشروبات الطاقة، وبنسبة 50 في المائة على المشروبات الغازية وسيتم تطبيق هذه الضرائب خلال الربع الثاني من عام 2017. وهذه الإجراءات في جانب الإيرادات سوف تجلب إيرادات إضافية بمقدار 152 مليار ريال بحلول عام 2020م.

أما في جانب التمويل وإدارة الديون، فإن الحكومة بصدد إنشاء وحدة إدارة الدين العام في وزارة المالية تناط بها مسؤولية تطوير استراتيجية واضحة للدين العام ومصادره وسبل تمويل العجز لتعزيز قدرة المملكة على الاقتراض محلياً ودولياً، بما يساهم في دعم أسواق الصكوك والسندات المحلية.

4. استراتيجية الدين العام

نظراً للتدابير التي اتخذتها في مجال ترشيد الإنفاق وتعزيز الإيرادات والتي مكنت الحكومة من خفض العجز بالميزانية في عام 2016م لأقل من المقدر ليبلغ 297 مليار ريال، فقد تم تمويل العجز من خلال الاقتراض من الأسواق المحلية والدولية. حيث بلغ إجمالي الدين من المصادر المحلية خلال عام 2016م ما مقداره 213.3 مليار ريال، فيما بلغ إجمالي اصدارات الدين الخارجي والقروض من مصادر دولية نحو 103.1 مليار ريال؛ منها 65.6 مليار ريال أو 17.5

وحدة إدارة الدين العام في وزارة المالية تناط بها مسؤولية تطوير استراتيجية واضحة للدين العام ومصادره وسبل تمويل العجز لتعزيز قدرة المملكة على الاقتراض محلياً ودولياً

مليار دولار أتت من إصدار سندات دولية موزعة على عدة شرائح بفترات استحقاق 5 سنوات وبمقدار 5.5 مليار دولار وبفترة استحقاق 10 سنوات وبمقدار 5.5 مليار دولار والشريحة الثالثة بفترة استحقاق 30 سنة وبمقدار 6.5 مليار ريال. وقد تم تسعير هذه السندات بأسعار فائدة تعتبر قليلة عالمياً، حيث تجاوزت أسعار الفائدة على هذه الإصدارات ما يقابلها من إصدارات سندات الخزانة الأمريكية بنفس فترات الاستحقاق بمقدار 135 نقطة أساس و 165 نقطة أساس و 210 نقطة أساس للسندات ذات الخمس والعشر والثلاثين سنة استحقاق على التوالي. وقد بلغ إجمالي الدين العام بنهاية عام 2016م ما مقداره 316.5 مليار ريال أو ما نسبته 13.2 في المائة للناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية. كما يتوقع أن تبلغ خدمة الدين العام المسددة خلال السنة المالية 2016م حوالي 5.4 مليار ريال، في حين يتوقع أن تبلغ خدمة الدين للسنة المالية 2017م حوالي 9.3 مليار ريال.

وفيما قد تم إنشاء وحدة لإدارة الدين العام في وزارة المالية، تم وضع استراتيجية للدين العام متوسطة المدى حتى عام 2020م ترتكز على عدة معايير أهمها أن لا يتجاوز الدين العام ما نسبته 30 في المائة من الناتج المحلي الاجمالي بحلول عام 2020م في ظل تحقيق معايير تصنيف ائتماني للمملكة AA2. مع الاستمرار في الاقتراض أو إصدار دين عام بشكل سنوي حتى عام 2020م بحسب الحاجة إلى الاقتراض وفي حدود القدرة الاستيعابية للأسواق المحلية. كما تتضمن الاستراتيجية النفاذ إلى الأسواق العالمية المختلفة والأدوات التمويلية المختلفة مع تنويع

أدوات التمويل (سندات، صكوك او قروض) ومصـادر وعمـلات التمويـل بحسـب الحاجة وبحسب أوضاع الأسواق المحلية والعالمية.

5. برنامج حساب المواطن

مـن المتوقـع أن تؤثـر الإصلاحات الهيكلية سواء في جانب الدعم أو في جانب تعزيز الايرادات بشـكل مباشـر وغير مباشـر علـى الأسر ذات الدخـل المنخفـض والمحدود. حيث ستسـبب تغيراً جذرياً في تكاليف منتجـات الطاقة لدى الأسر وتكلفة المعيشـة بشـكل عـام. كما سترتفع أسعار السـلع والخدمـات (باستثناء الضرورية منها) في سـلة نفقات المواطن. ولإدراك الحكومـة أهميـة دعـم الأسر ذات الدخـل المنخفض في تحمـل أعباء الإصلاحات، فقد قامـت بوضـع برنامـج وطني لدعم الأسر باسـم برنامج حسـاب المواطن بتكلفة تبلغ 70 مليار ريال.

6. دعم الصناعة وتمكين القطاع الخاص

كما يتوقع أن يكـون لتعديـل أسعار منتجـات الطاقة فـي عامـي 2019م و2020م أثر كبير على تكاليـف الصناعـات كثيفـة الاستهلاك للطاقة، لـذا تعمل المملكـة على وضع سياسـات لدعم هـذه الصناعات خلال هـذه المرحلة الانتقالية لتصبـح أكثر كفاءة وأكثر قدرة على المنافسـة عالمياً. وقد تـم اقتـراح إنشـاء صنـدوق لتوفيـر رأس مال لجـذب اسـتثمارات القطـاع الخاص يمكنـه من رفع كفاءته وتنافسـيته بهدف رفع كفاءة الصناعات كثيفة الاستخدام للطاقة وتحويل الصناعات كثيفة الاستخدام للأيدي العاملة إلى صناعات تعتمد على التقنية ودعم الصناعات كثيفة الاستهلاك للمياه لتمكينها من الحفاظ على استمرارها. وفي جانب تمكين القطاع الخاص فقد رصدت الحكومة حزمة تحفيز مبلغ 200 مليار ريال لدعم القطاع الخاص حتى عام 2020م قابلة للزيادة، على أن يتركز الدعم على قطاعات ذات أولوية وذات ارتباط بأهداف رؤية المملكة 2030م، وتحديداً قطاعات التعدين والخدمات اللوجستية وقطاعات التصدير والتحول الرقمي والأسواق المالية.

7. الآثـار الاقتصاديـة لبرنامج تحقيق التوازن المالي 2020م

ويتوقع أن يحقق برنامج تحقيق التوازن المالي بنهاية في عام 2020م إيرادات حكومية تقدر 1,050 مليار ريال، فيما يتوقع أن يقتصر إجمالي النفقات على 953 مليار ريال لتحقق الموازنة بحلول عام 2020م وفراً مالياً قدره 97 مليار ريال مما سيبقي على مقدار وافر من الأرصدة الحكومية لدى مؤسسة النقد بحدود 542 مليار ريال. وهذا سيضمن أن يبقى الدين العام بحدود 420 مليار ريال في عام 2020م منخفضاً من أعلى مستوى يتوقع البرنامج الوصول له في عام 2018م عند 470 مليار ريال. وتتوقع الحكومة أن تؤدي هذه الإجراءات إلى رفع معدل التضخم بحوالي 2.18 نقطة مئوية، فيما تتوقع للناتج المحلي غير النفطي وللاستهلاك الخاص والاستثمار الخاص أن تتحسن مقارنة بالسيناريو الذي يفترض عدم تطبيق أي من هذه الإجراءات بمقدار 1.85 نقطة مئوية و 1.83 نقطة مئوية و0.97 نقطة مئوية بحلول عام 2020م على الترتيب. فيما يتوقع لمعدل البطالة أن يتراجع بمقدار 0.77 نقطة مئوية في عام 2020م.

موازنة عام 2017م

أقـر مجلس الـوزراء السـعـودي فـي 2016/12/22م ميـزانـيـة الدولـة للـعام المالي 2017م وقد جـاءت بنودها متسقة مع هدف برنامج التحول الوطني المتمثل في الوصول إلى ميزانية متوازنة بحلول عام 2020م . وقـد صـدرت ميزانية عام 2017م وفقاً للإحصاءات المالية الحكومية (GFS) التي يتبعها صندوق النقد الدولي. حيث عملت الوزارة على إصدار الميزانيـة وفـقاً لهذه المنهجيـة كجـزء مـن جهـودها الرامية إلى تصنيف الميزانية وفق أفضل الممارسات المحاسبية الدولية. فالتصنيف الجديد، يجعل الميزانية أكثر استجابة لمتطلبات الشفافية والحوكمة وتحديد المسؤوليات والمقارنات. كما أن التصنيف الجديد أيضاً يضمـن إيصـال الأهـداف الصحيحة للسياسة المالية الحكومية من أجل تحقيق أقصى قدر من التأثير المرجو على الاقتصاد الكلي.

وقد قدرت الموازنة حجم الإنفاق في العام بمقدار 890 مليار ريال، مقارنة بإنفاق بقيمة 840 مليار ريال في ميزانية عام 2016م. فيما توقعت الموازنة أن يبلغ حجم الإيرادات 692 مليار ريال مقارنة بإيرادات قدرت بنحو 514 مليار ريال في ميزانية عام 2016م، وهذا يعني عجزاً بمقدار 198 مليار ريال مقدر لعام 2017م، مقارنة بعجز قدر بنحو 326 مليار ريال في ميزانية 2016م. وفي جانب الايرادات تتوقع الميزانية أن تبلغ الايرادات غير الضريبة 212 مليار ريال مقارنة بنحو 163 مليار ريال تم تقديرها في ميزانية عام 2016م، علما بأن الحكومة استطاعت أن تزيد إيراداتها غير النفطية

وفقا للأرقام الفعلية لعام 2016م إلى 199 مليار ريال. وقد رصدت الموازنة ما مقداره 260 مليار ريال للإنفاق الرأسمالي المقرر في عام 2017م، مقارنة بمبلغ 76 مليار ريال أنفقت في عام 2016م. وهذه الزيادة تشير إلى تركيز الحكومة القوي وعزمها على دعم نمو القطاع الخاص، كما تم تخصيص مبلغ 42 مليار ريال لمبادرات برنامج التحول الوطني، منها 30 مليار ريال تندرج تحت الإنفاق الرأسمالي.

وقد خصصت الميزانية مبلغ 200 مليار ريال أو ما نسبته 22.5 في المائة من إجمالي النفقات للتعليم وتدريب القوى العاملة، وخصصت ما يعادل 120 مليار ريال أو ما نسبته 13.5 في المائة للخدمات الصحيـة والتنمـية الاجتمـاعـيـة. وبلغت النفقات العسكرية والأمن ما مجموعه على نحو 287 مليار ريال أو ما نسبته 32.3 في المائة، وبلغت مخصصات البلديات حوالي 48 مليار ريال أن ما نسبته 5.4 في المائة من إجمالي الإنفاق، وحصلت الموارد الاقتصادية على 47 مليار ريال بنسبة 5.3 في المائة. فيما حصل قطاع خدمات البنية التحتية والنقل على 52.2 مليار ريال أو ما يعادل 5.9 في المائة. ويذكر أن مخصصات كل من قطاعات قطاع خدمات البنية التحتية والنقل والموارد الاقتصادية والبلديات على زيادة ملحوظة في المخصصات.

واصلت مؤسسة النقد العربي السعودي تنفيذ سياسة نقدية متوازنة خلال عام 2016م تماشياً مع التطورات الاقتصادية المحلية والدولية

الأسواق المالية

واصلت مؤسسة النقد العربي السعودي تنفيذ سياسة نقدية متوازنة خلال عام 2016م، وذلك تـماشياً مـع التطورات الاقتصادية المحلية والدولية. وتهدف مؤسسة النقد العربي السعودي في سياستها إلى تحقيق استقرار الأسعار وتوفير سيولة كافية للبنوك المحلية لأداء دورها التمويلي في دعم مختلف القطاعات الاقتصادية، لمواصلة النمو بوتيرة قوية ومتوازنة، في ظروف مناسبة تتسم باستقرار معدلات التضخم. ولمواكبة التطورات الاقتصادية الدولية، اتخذت مؤسسة النقد العربي السعودي قراراً برفع معدل اتفاقية إعادة الشراء المعاكس بمقدار 25 نقطة أساس إلى 0.75 في المائة في يوم 15 ديسمبر 2016م مع الحفـاظ على معدل اتفاقية إعادة الشراء دون تغيـير عند 2.0 فـي المائـة. وجـاءت هذه الخطوة بعد قيام البنك الاحتياطي الفيدرالي بزيادة معدل الفائدة قصير الاجل بمقدار 25 نقطة أساس لتتراوح بين 0.50 في المائة إلى 0.75 في المائة للمرة الثانية منذ عام 2006م.

أنهى سعر الإقراض للريال بين البنوك لأجل ثلاثة أشهر (سايبور) عام 2016 عند نسبة 2.04 في المائة، متقدماً بمقدار 49 نقطة أساس عن المعدل الذي بلغه في نهاية عام 2015م عند 1.55 بالمائة. أما المتوسط لكامل العام فقد بلغ 2.07 في المائة مقارنة ب 0.88 في المائة كمتوسط لعام 2015م. أما سعر الإقراض بين البنوك لاثني عشر شهراً فقد أنهى السنة عند نسبة 2.42 في المائة، في حين بلغ المتوسط لكامل العام نحو 2.33 في المائة، مقارنة بمتوسط 1.09 في المائة لعام 2015م. وقد بقيت فروقات معدلات الخدمة البنكية لصالح الودائع بالريال خلال العام، حيث ارتفع متوسط الهامش بين سعر الإقراض بين البنوك بالريال لثلاثة أشهر(سايبو) وسعر الإقراض بين البنوك بالدولار (لايبور) لأجل ثلاثة أشهر من نحو 93 نقطة أساس في نهاية ديسمبر 2015 إلى 103 نقطة أساس في نهاية ديسمبر 2016م. كما أن متوسط الهامش ارتفع من 56 نقطة أساس خلال عام 2015م

إلى 132 نقطة أساس خلال عام 2016م بالمتوسط. وفيما يتعلق بمعدل التضخم، فتشير بيانات مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات إلى تسارع معدل التضخم محتسباً بالتغير السنوي في الرقم القياسي لتكاليف المعيشة لسنة الأساس 2007م إلى 3.5 في المائة خلال عام 2016م، مقارنة بمعدل تضخم سنوي بلغ 2.2 في المائة في عام 2015م.

أما فيما يخص السيولة، فتشير بيانات مؤسسة النقد إلى أن عرض النقود بمفهومه الواسع (ن3)، قد ارتفع إلى 1,787.4 مليار ريال في نهاية ديسمبر 2016م، وهذا يعني ارتفاعه بنسبة 0.75 في المائة عن مستواه في نهاية ديسمبر 2015م. وقد ارتفع إجمالي الودائع بنسبة 0.76 في المائة في الوقت الذي تراجعت فيه الودائع تحت الطلب بنسبة 0.88 في المائة.

أما إجمالي القروض التي قدمتها البنوك السعودية للقطاع الخاص، فقد استمرت بالارتفاع ليصل الرصيد القائم منها بنهاية شهر ديسمبر 2016م إلى 1,351.5 مليار ريال، وبنسبة نمو سنوية تبلغ 2.16 في المائة مقارنة بما مقداره 1,322.8 مليار ريال في ديسمبر 2015م. وبناءً على هذه التطورات، فقد استقرت نسبة القروض إلى الودائع عند 80.7 في المائة في نهاية نوفمبر 2016م مقارنةً بـ 80.0 في المائة في ديسمبر 2015م.

أما سوق الأسهم السعودي (تداول) فقد أنهى العام مرتفعاً بشكل جيد نتيجة ارتفاع أسهم البنوك السعودية ووصولها لأعلى مستو خلال العام ويعتبر قطاع البنوك من القطاعات القيادية كما أن زيادة نسب شراء المؤسسات والأجانب قد اثرت كثيرا في رفع المؤشر. وبحلول نهاية العام، تقدم المؤشر "تاسي" إلى مستوى 7,210 نقطة مقابل 6,911 نقطة في نهاية عام 2015م، بارتفاع بلغ 299 نقطة أو ما نسبته 4.15 في المائة. وقد كانت قطاعات "الطاقة والمرافق الخدمية" و"الصناعات البتروكيماوية"، و"التطوير العقاري" أفضل القطاعات أداء خلال العام. فيما سجلت قطاعات "السياحة والفنادق" و"الاعلام"، و"التجزئة أكبر التراجعات على التوالي. ومن حيث الحجم، كان أداء الشركات "الأصغر رسملة" الأسوأ أداءً حيث سجلت أكبر خسائر بالمتوسط في نهاية السنة بنسبة 11.04 بالمئة، يليها الشركات "صغيرة الرسملة" الذي تراجع بنسبة 10.84 بالمائة. في حين حققت الشركات "كبيرة الرسملة" تقدما بنسبة 8.34 بالمائة، يليها الشركات "متوسطة الرسملة"، ارتفعت بنسبة 2.85 بالمائة.

أداء الاقتصاد الكلي في عام 2016م والتوقعات لعام 2017م

استطاع الاقتصاد السعودي أن ينمو خلال عام 2016 بالرغم من تراجع أسعار النفط وتراجع الإنفاق الحكومي بسبب اجراءات الضبط المالي الذي أثر بدوره على نمو القطاع الخاص. فخلال عام 2016، تراجع إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية بنسبة 1.9 في المائة إلى2,398.5 مليار ريال. وقد جاء هذا التراجع بسبب الانخفاض في القطاع النفطي بالأسعار الجارية بنسبة 9.8 في المائة، في مقابل ارتفاع اجمالي الناتج المحلي غير النفطي الاسمي بنسبة 1.3 في المائة. وقد جاء النمو في الناتج الإجمالي المحلي غير النفطي نتيجة لزيادة القطاع الحكومي بنسبة 1.8 في المائة ونمو القطاع الخاص غير النفطي بنسبة 1.1 في المئة بالأسعار الجارية.

أما بالأسعار الثابتة، فقد نما الناتج الإجمالي المحلي بنسبة 1.4 في المائة في عام 2016م مقارنة بمعدل نمو بلغ 4.11 في المائة في عام 2015م. وتوضح الارقام أن قطاع النفط قد نما بنسبة 3.37 في المائة في عام 2016م بعد أن ارتفع بنسبة 5.27 في المائة للعام السابق. أما القطاع الحكومي، فقد تقدم بنسبة 0.51 في المائة، وارتفع القطاع الخاص بنسبة 0.11 في المائة خلال عام 2016م. كما سجلت جميع قطاعات النشاطات التعدينية والتحجيرية تراجعاً بنسبة 2.86 في المائة، فيما تراجعت الصناعات التحويلية الاخرى (غير تكرير البترول) بنسبة 1.21 في المائة، وعانى قطاع التشييد والبناء من تراجع بمقدار 3.08 في المائة، كما تراجعت تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق بنسبة 1.16%. وفي الجانب الآخر نمت صناعة تكرير الزيت بنسبة 14.78

استطاع الاقتصاد السعودي أن ينمو خلال عام 2016م بالرغم من تراجع أسعار النفط وتراجع الإنفاق الحكومي

في المائة وقطاع النقل والتخزين وقطاع الاتصالات بنسبة 3.18 في المائة، وقطاع التمويل والتأمين والعقارات فقد ازداد بنسبة 3.18 في المائة.

وفيما يتعلق بالقطاع الخارجي، تراجعت قيمة الصادرات السلعية في عام 2016 بنسبة 11.77 في المائة لتصل إلى 673.4 مليار ريال. وقد انخفضت الصادرات غير النفطية بنسبة 10.7 في المائة إلى 169.5 مليار ريال مقارنة بنحو 190 مليار ريال في عام 2015م. في المقابل فقد ارتفعت الصادرات الخدمية بنسبة 7.7 في المائة لتصل إلى 58.5 مليار ريال في عام 2016 مما رفع اجمالي قيمة الصادرات السلعية والخدمية إلى 731.9 مليار ريال. أما الواردات السلعية فقد انخفضت بنسبة 24.8 في المائة إلى 492.9 مليار ريال، بينما تراجعت الواردات الخدمية بنسبة 20.8 في المائة إلى 235.3 مليار ريال. ونتيجة لذلك، سجل الميزان التجاري في عام 2016م فائضاً قدره 180.5 مليار ريال أو ما نسبته 7.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، في حين بقي الحساب الجاري بحالة توازن وذلك بسبب التراجع الكبير بالواردات.

أما فيما يخص المالية العامة، فقد تراجعت الإيرادات في عام 2016م إلى نحو 528 مليار ريال، مقارنة بما مقداره 615.9 مليار ريال في عام 2015م. وقد انخفضت عائدات النفط بنسبة 26.3 في المائة إلى 329 مليار ريال. فيما سجلت الإيرادات غير النفطية نموا كبيرا بنسبة 17.4 في المائة بحيث وصلت إلى 199 مليار ريال مقارنة بما مقداره 169.4 مليار ريال في عام 2015م.

وتبعاً لذلك، ارتفعت حصة الإيرادات غير النفطية إلى إجمالي الإيرادات إلى37.6 في المائة لعام 2015م من 27.5 بالمائة في عام 2015م. في حين تم ضبط النفقات العامة في 2016م بنسبة 15.7 بالمائة لتبقى عند 825 مليار ريال مقارنة بما مقداره 978.1 مليار ريال في عام 2015م. مما يعني تراجع العجز المالي إلى 297 مليار ريال أو ما نسبته 12.4 في المائة من الناتج المحلي الاجمالي.

وفقاً لاتفاق منظمة أوبك والمنتجين الرئيسيين من خارج أوبك القاضي بتخفيض الإنتاج بمقدار 1.8 مليون برميل يومياً فإنه يقع على عاتق المملكة أن تخفض اتناجها من النفط بواقع 486 ألف برميل يوميا، بمعنى أن إنتاج المملكة من النفط سيبقى بحدود 10.1 مليون برميل خلال عام 2017م. ومع افتراضنا أن أسعار النفط ستبقى بحدود 51 دولار للبرميل، فإنه من المتوقع أن يتراجع القطاع النفطي خلال 2017م بحدود 3 في المائة، في حين يتوقع أن ينمو القطاع غير النفطي بنسبة قد تصل إلى 1.25 في المائة. أما القطاع الحكومي فمن المتوقع أن ينمو بمعدل 3 في المائة خلال عام 2017م، في حين من المتوقع أن يسجل القطاع الخاص نمواً بسيطاً لا يتجاوز 0.5 في المائة. وعليه، فيتوقع للناتج المحلي الإجمالي أن لا ينمو خلال عام 2017م وأن يبقى بحدود 2,575 مليار ريال. أما الناتج المحلي الإجمالي الاسمي فيتوقع له أن يتراجع إلى 2,360 مليار ريال في عام 2017م. وبالنسبة لمعدل التضخم (محتسباً كمعدل تغير سنوي في الرقم القياسي لتكاليف المعيشة لسنة الأساس 2007م)، فمن المتوقع أن يرتفع إلى نحو 4 في المائة خلال عام 2017م كانعكاس للتدابير التي ستتخذها الحكومة لرفع الدعم عن المشتقات النفطية والكهرباء وما سيترتب عليه من انتقال للسلع الأخرى. في حين يتوقع لمعدل البطالة (بين السعوديين) أن يبقى بحدود 12 في المائة.

واستناداً إلى توقعات أسعار النفط والإنتاج في 2017م، فمن المتوقع أن يسجل الحساب الجاري لميزان المدفوعات عجزاً بحدود 33 مليار ريال أو بنسبة تتراوح بين 1.4 في المائة من الناتج المحلي الاجمالي بسبب تراجع المستوردات والإنتاج النفطي. وبالنسبة للمالية العامة للدولة، فإن التقديرات تشير إلى احتمال أن تسجل الموازنة نتائج أفضل مما تتوقع الموازنة الحكومية. حيث من المتوقع أن يبقى العجز المالي بحدود 8 المائة من الناتج المحلي الإجمالي، أو 170 مليار ريال، حيث من المتوقع أن تفوق عائدات النفط تقديرات الموازنة.

04

البيانات المالية لعام 2016م

استمتع بحياتك ودع الأمور البنكية علينا

نوفر الدعم المستمر والقنوات البنكية المناسبة ليتفرغ عملاؤنا للاستمتاع بما يهمهم.

تقرير مراجعي الحسابات

للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2016 و 2015

برايس ووتر هاوس كوبرز

تقرير مراجعي الحسابات المستقلين حول مراجعة القوائم المالية الموحدة
إلى السادة مساهمي بنك الرياض الموقرين
(شركة مساهمة سعودية)

الرأي

لقد قمنا بمراجعة القوائم المالية الموحدة لبنك الرياض ("البنك") والشركات التابعة له (يشار إليهم مجتمعين بـ"المجموعة")، والتي تشتمل على قائمة المركز المالي الموحدة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ والقوائم الموحدة للدخل والدخل الشامل والتغيرات في حقوق المساهمين والتدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة والايضاحات التفسيرية الأخرى من (١) إلى (٣٩).

في رأينا، أن القوائم المالية الموحدة المرفقة ككل:

- تظهر بعدل، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي الموحد للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦، وأدائها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقا لمعايير المحاسبة للبنوك التجارية الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي والمعايير الدولية للتقارير المالية، و
- تتفق مع نظام الشركات ونظام مراقبة البنوك في المملكة العربية السعودية والنظام الأساسي للبنك فيما يتعلق بإعداد وعرض القوائم المالية الموحدة.

أساس الرأي

تمت مراجعتنا وفقًا لمعايير المراجعة المتعارف عليها في المملكة العربية السعودية ومعايير المراجعة الدولية. إن مسؤوليتنا بموجب تلك المعايير تم توضيحها بالتفصيل في قسم "مسؤوليات مراجعي الحسابات حول مراجعة القوائم المالية الموحدة" في تقريرنا. إننا مستقلون عن المجموعة وذلك وفقًا لقواعد آداب وسلوك المهنة الصادرة عن مجلس المعايير الدولية لآداب وسلوك المهنة للمحاسبين المهنيين وكذلك متطلبات آداب وسلوك المهنة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ذات الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية، كما اننا التزمنا بمسئولياتنا الأخلاقية الاخرى وفقًا لتلك القواعد والمتطلبات. باعتقادنا أن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية وملائمة لأن تكون أساسا لإبداء رأينا.

أمور المراجعة الرئيسية

إن أمور المراجعة الرئيسية هي تلك الأمور التي كانت، بحسب حكمنا المهني، لها أهمية بالغة أثناء مراجعتنا للقوائم المالية الموحدة للسنة الحالية. لقد تم تناول هذه الأمور في سياق مراجعتنا للقوائم المالية الموحدة ككل، وعند تكوين رأينا حولها، ولا نقدم رأياً منفصلا حول تلك الأمور. فيما يلي وصفاً لكل أمر من أمور المراجعة الرئيسية وكيفية معالجته:

تقرير مراجعي الحسابات

للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2016 و 2015

برايس ووتر هاوس كوبرز

تقرير مراجعي الحسابات المستقلين حول مراجعة القوائم المالية الموحدة
إلى السادة مساهمي بنك الرياض **الموقرين**
(شركة مساهمة سعودية) - تتمة

أمور المراجعة الرئيسية

أمر المراجعة الرئيسي	كيفية معالجة الأمر أثناء مراجعتنا
الانخفاض في قيمة القروض والسلف كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦، بلغ إجمالي القروض والسلف ١٤٥,٥ مليار ريال سعودي، جنب مقابلها مخصص انخفاض خسائر الائتمان بمبلغ ٢,٦ مليار ريال سعودي. (تتكون هذه المخصصات من مخصص قروض محددة ومخصص انخفاض مجنب على أساس المحفظة). لقد اعتبرنا هذا الأمر من أمور المراجعة الرئيسية لأن المجموعة تقوم بتبني تقديرات معقدة لتوقع وتقدير مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية عند تحديد خسائر الانخفاض في القيمة. تستخدم المجموعة الطرق التالية لتقويم مخصص الانخفاض المطلوب: ١. بالنسبة للقروض والسلف ذات الأهمية النسبية الممنوحة لكل عميل على حدة (ومعظمها شركات)، يتم تقويم الانخفاض لكل قرض بشكل منتظم. ٢. يتم تقويم مخصص الانخفاض على أساس المحفظة للقروض الممنوحة للأفراد على أساس القروض والسلف ذات الطبيعة المتجانسة طبقا لتصنيفها. ٣. يتم تقويم الانخفاض على أساس المحفظة للقروض والسلف الممنوحة للشركات وذلك لكافة القروض التي لم يتم تقويمها بشكل فردي أو التي لم يتم اعتبارها منخفضة وذلك بناءً على الانخفاض التاريخي لدرجة التصنيف الداخلي والخارجي للمقترضين. وبشكل عام، يتضمن تحديد الانخفاض في القروض والسلف ما يلي: ○ تحديد الأحداث التي أدت إلى وجود الانخفاض والتقديرات المستخدمة في احتساب الانخفاض في القروض والسلف الممنوحة لكل شركة على حدة. ○ استخدام الافتراضات المتعلقة باحتساب الانخفاض في محفظة القروض والسلف واستخدام النماذج لاحتساب تلك العمليات. ○ تقويم تعرض المجموعة لبعض القطاعات الاقتصادية المتأثرة بالأوضاع الاقتصادية. *يرجى الرجوع إلى السياسات المحاسبية الهامة بالإيضاح ٣ (ل) حول القوائم المالية الموحدة، بشأن سياسة الانخفاض في الموجودات المالية، وإلى الإيضاح ٢ (د) (١) والذي يشتمل على الافصاح عن التقديرات المحاسبية الهامة بشأن انخفاض خسائر الائتمان على القروض والسلف وطريقة تقويم الانخفاض المستخدمة من قبل المجموعة، والإيضاح (٧- ب) والذي يشتمل على الافصاح عن الانخفاض في قيمة القروض والسلف.*	قمنا بتقويم تصميم وتطبيق اجراءات الإدارة للرقابة على عملية تكوين ومراجعة مخصص القروض المحددة ومخصص الانخفاض على أساس المحفظة كما قمنا باختبار فعالية الإجراءات الرئيسية على هذه العمليات. وقد تضمن هذا اختبار ما يلي: • الاجراءات الرقابية على مستوى المجموعة المتعلقة بعمليات التقويم بما في ذلك مراجعة ومتابعة طرق التقويم واعتماد الافتراضات من قبل الإدارة العليا وقسم الائتمان بالمجموعة. • الإجراءات الرقابية على تحديد القروض والسلف المنخفضة وتحويل البيانات من الأنظمة الأساسية إلى نموذج الانخفاض في القيمة ومن مخرجات النموذج إلى دفتر الأستاذ العام واحتساب مخصصات الانخفاض في القيمة. بالنسبة للانخفاض على أساس المحفظة، قمنا بتقويم مدى ملائمة التغيرات الكمية والنوعية في محفظة القروض المعنية. كما قمنا باختبار، على أساس العينة، البيانات المستخدمة في نماذج احتساب الانخفاض بما في ذلك درجات تصنيف قروض الشركات والتغيرات بين مختلف درجات تصنيف قروض الشركات وتحليل عدد أيام التأخر في السداد لمحفظة القروض الممنوحة للأفراد. بالنسبة للقروض التي يتم تقويمها لكل عميل على حدة للتأكد من وجود انخفاض في قيمتها: • قمنا باختبار عينة من القروض والسلف (بما في ذلك القروض التي لم يتم تحديدها من قبل الادارة بأنها محتملة الانخفاض في القيمة) وذلك لغرض تقويمنا فيما إذا وقعت أحداث الانخفاض وأن الانخفاض قد تم تحديده وتسجيله بصورة منتظمة، عند الطلب. • أخذنا بالاعتبار الافتراضات المستخدمة بشأن تحديد الانخفاض في القيمة، بما في ذلك التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة ومعدلات الخصم والاستردادات المقدرة من الضمانات المعنية...الخ. كما اخترنا عينة من القروض الممنوحة للقطاعات الاقتصادية التي تأثرت سلبًا بالأوضاع الاقتصادية الحالية لتقويم الانخفاض الذي أعدته الإدارة، بما في ذلك القروض المصنفة حاليًا كـ"تحت المراقبة" وكذلك تلك القروض المصنفة كـ"عاملة".

تقرير مراجعي الحسابات

للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2016 و 2015

برايس ووتر هاوس كوبرز

تقرير مراجعي الحسابات المستقلين حول مراجعة القوائم المالية الموحدة
إلى السادة مساهمي بنك الرياض **الموقرين**
(شركة مساهمة سعودية) - تتمة

أمور المراجعة الرئيسية

أتعاب الخدمات البنكية تقوم المجموعة باحتساب أتعاب إدارية مقدماً على القروض الممنوحة للعملاء. ونظرًا لكثرة عدد المعاملات التي في معظمها أتعاب غير جوهرية، تقوم الادارة باستخدام بعض الافتراضات والتقديرات بشأن إثبات هذه الأتعاب المسجلة ضمن "دخل أتعاب وعمولات، صافي". تعد كافة هذه الأتعاب جزءاً لا يتجزأ من عملية انشاء الأداة المالية ولذلك يجب أخذها بالاعتبار عند اجراء تسوية على العائد الفعلي كما أنه يجب اثبات هذه التسوية ضمن دخل العمولات الخاصة. لقد اعتبرنا هذا من أمور المراجعة الرئيسية لأن استخدام الإدارة للافتراضات والتقديرات قد يؤدي إلى اظهار ربحية المجموعة بأكبر/أقل من قيمتها بصورة جوهرية. *يرجى الرجوع إلى السياسات المحاسبية الهامة في الايضاح رقم ٣ (ح) (١) و(٢) حول القوائم المالية الموحدة.*	لقد قمنا بالإجراءات التالية: • قمنا بتقويم الافتراضات والتقديرات المستخدمة من قبل الإدارة بشأن إثبات الأتعاب الإدارية المحملة مقدماً على العملاء. • حصلنا على تقويم الإدارة لأثر استخدام الافتراضات والتقديرات و: o قمنا، على سبيل العينة، بتتبع بيانات السنوات السابقة والحالية المستخدمة من قبل الإدارة في تقويمها مع السجلات المحاسبية ذات العلاقة. o قمنا بتقويم الأثر على اثبات دخل الأتعاب والعمولات ودخل العمولات الخاصة.

تقرير مراجعي الحسابات

للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2016 و 2015

برايس ووتر هاوس كوبرز

تقرير مراجعي الحسابات المستقلين حول مراجعة القوائم المالية الموحدة
إلى السادة مساهمي بنك الرياض الموقرين
(شركة مساهمة سعودية) - تتمة

أمور المراجعة الرئيسية

تقويم الاستثمارات المتاحة للبيع تشتمل الاستثمارات المتاحة للبيع على محفظة ديون وأسهم. يتم قياس هذه الأدوات بالقيمة العادلة، وتدرج التغيرات في القيمة العادلة ضمن الدخل الشامل الآخر. تحدد القيمة العادلة لهذه الأدوات المالية باستخدام طرق تقويم، والتي غالبا ما تتطلب تبني الأحكام من قبل الإدارة واستخدام الافتراضات والتقديرات. هناك حالات من عدم التأكد بشأن التقديرات المتعلقة بالأدوات غير المتداولة في سوق نشط، والتي يتم تحديدها وفقا لطرق تقويم داخلية تعد من قبل الإدارة باستخدام التالي: • مدخلات تقويم هامة قابلة للرصد (أي استثمارات مصنفة ضمن المستوى ٢) • مدخلات تقويم هامة غير قابلة للرصد (أي استثمارات مصنفة ضمن المستوى ٣) إن مستوى عدم التأكد من التقديرات يعتبر مرتفعا خاصة بالنسبة للاستثمارات المصنفة ضمن المستوى ٣. في السياسات المحاسبية الخاصة بالمجموعة، قامت الإدارة بتبيان المصادر الرئيسية للتقديرات المستخدمة في تحديد قيمة الاستثمارات المالية المصنفة ضمن المستوى ٢و٣ وخصوصًا عند تحديد القيمة العادلة باستخدام طرق تقويم بسبب التعقيدات المتعلقة بالاستثمارات أو عدم توفر بيانات في السوق. تم اعتبار تقويم الاستثمارات المتاحة للبيع الخاصة بالمجموعة المدرجة ضمن المستوى ٢ و ٣ من أمور المراجعة الرئيسية نظرًا للتعقيدات المصاحبة لتقويم هذه الاستثمارات وأهمية الافتراضات والتقديرات التي اجرتها الإدارة. *يرجى الرجوع إلى السياسات المحاسبية الهامة بالإيضاحات ٣ (ي) و ٢-د (٢) و٣٢ حول القوائم المالية الموحدة والذي يوضح منهجية تقويم الاستثمارات المتبعة من قبل المجموعة والأحكام والتقديرات الهامة المستخدمة من قبل الإدارة.*	قمنا بتقويم تصميم وتطبيق اجراءات الإدارة للرقابة على عمليات تقويم الاستثمارات المصنفة كمتاحة للبيع وغير المتداولة في سوق نشط، كما قمنا باختبار فعالية الإجراءات الرئيسية على هذه العمليات. قمنا بتقويم منهجية ومدى ملائمة طرق التقويم والمدخلات المستخدمة في تحديد قيمة الاستثمارات المتاحة للبيع. قمنا باختبار عينة من عمليات تقويم الاستثمارات المتاحة للبيع غير المتداولة في سوق نشط. وكجزء من اجراءات المراجعة هذه، قمنا بتقويم المدخلات الأساسية والافتراضات المستخدمة في تحديد القيمة مثل التدفقات النقدية المتوقعة والمعدلات الخالية من المخاطر وهوامش الائتمان وذلك بمقارنتها مع البيانات الخارجية.

تقرير مراجعي الحسابات

للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2016 و 2015

برايس ووتر هاوس كوبرز

تقرير مراجعي الحسابات المستقلين حول مراجعة القوائم المالية الموحدة
إلى السادة مساهمي بنك الرياض الموقرين
(شركة مساهمة سعودية) - تتمة

أمور المراجعة الرئيسية

الانخفاض في قيمة الاستثمارات كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦، يوجد لدى المجموعة استثمارات بمبلغ ٤٥,٢ مليار ريال سعودي. تشتمل هذه الاستثمارات على أسهم وسندات حكومية وسندات شركات وصناديق استثمارية تخضع لخطر الانخفاض في القيمة وذلك إما بسبب أوضاع السوق و/أو مشاكل السيولة التي تواجهها الجهات المصدرة. لتقويم الانخفاض في الأسهم، تقوم الإدارة بمراقبة التقلبات في أسعار الأسهم وتستخدم معايير الانخفاض "الجوهري" أو "المستمر" في القيمة العادلة دون التكلفة كأساس لتحديد الانخفاض في القيمة. إن الانخفاض "الجوهري" أو "المستمر" في القيمة العادلة للأسهم دون التكلفة يعتبر دليلًا موضوعيًا على الانخفاض في القيمة. إن التحديد فيما إذا كان الانخفاض "جوهري" أو "مستمر" يتطلب إبداء الأحكام. وللتأكد فيما إذا كان الانخفاض جوهري، يتم تقويم الانخفاض في القيمة العادلة مقابل تكلفة الأسهم. وللتأكد فيما إذا كان الانخفاض مستمر، يتم تقويم الانخفاض مقابل الفترة التي تكون فيها القيمة العادلة لأدوات الأسهم دون التكلفة. بخصوص الأدوات الأخرى بما في ذلك سندات الدين مثل سندات/صكوك الشركات، فإن الإدارة تعتبرها منخفضة القيمة عند وجود دليل يشير إلى وقوع انخفاض في الموقف المالي للشركة المستثمر فيها أو أداء الصناعة أو القطاع، والتغيرات في التقنية والتدفقات النقدية التشغيلية والتمويلية. لقد اعتبرنا الانخفاض في قيمة الاستثمارات من أمور المراجعة الرئيسية لأن تقويم الانخفاض في القيمة يتطلب من الإدارة تبني تقديرات جوهرية، وأن الأثر المحتمل للانخفاض قد يكون جوهرياً بالنسبة للقوائم المالية الموحدة. *يرجى الرجوع إلى الايضاح ٣ (ل) (١) و(٢) حول القوائم المالية الموحدة بخصوص السياسة المحاسبية المتعلقة بالانخفاض في قيمة الاستثمارات، والايضاح ٢ (د) (٣) بخصوص التقديرات والأحكام المحاسبية الهامة، والايضاحين ٢٨ و٣٠ بخصوص الإفصاحات حول مخاطر الائتمان ومخاطر السوق، على التوالي.*	قمنا بتقويم تصميم وتطبيق اجراءات الإدارة للرقابة على عمليات تحديد الانخفاض الجوهري أو المستمر في القيمة العادلة للأسهم و/ أو أي حالات تعثر بشأن سندات/صكوك الشركات، كما قمنا باختبار فعالية الإجراءات الرئيسية على هذه العمليات. بخصوص الاستثمارات في الأسهم، قمنا، على أساس العينة، بـ: • تقويم مدى ملائمة المعايير الموضوعة من قبل الإدارة لتحديد الانخفاض "الجوهري" أو "المستمر" في القيمة العادلة للاستثمارات دون تكلفتها. • تقويم أسس تحديد التكلفة والقيمة العادلة للاستثمارات. • تتبع تكلفة الاستثمارات من السجلات المحاسبية المعنية وتتبع التقويم الذي أجرته الإدارة للقيمة العادلة (وذلك إما على أساس القيمة السوقية أو طرق التقويم)، و • الأخذ بعين الاعتبار التقلبات/ التغيرات في أسعار الأسهم خلال فترة امتلاكها للتأكد فيما إذا تم الوفاء بمعايير الانخفاض "الجوهري" أو "المستمر". بالنسبة لسندات/ صكوك الشركات، قمنا، على أساس العينة، بتقويم الملاءة الائتمانية للأطراف الأخرى بناءً على معلومات السوق المتوفرة والتي زودتنا بها الإدارة والتدفقات النقدية من الأدوات وذلك للأخذ بعين الاعتبار أي تعثرات بناءً على شروط وأحكام هذه السندات / الصكوك.

تقرير مراجعي الحسابات

للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2016 و 2015

برايس ووتر هاوس كوبرز

تقرير مراجعي الحسابات المستقلين حول مراجعة القوائم المالية الموحدة
إلى السادة مساهمي بنك الرياض الموقرين
(شركة مساهمة سعودية) - تتمة

أمور المراجعة الرئيسية

الزكاة تقوم المجموعة بتقديم إقراراتها الزكوية إلى الهيئة العامة للزكاة والدخل ("الهيئة") على أساس سنوي. قامت الهيئة بإجراء الربوط لعامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩، ونتج عنها مطالبات بزكاة اضافية قدرها ٨٩٦ مليون ريال سعودي. ويعود السبب في ذلك بشكل أساسي إلى قيام الهيئة باستبعاد بعض الاستثمارات طويلة الأجل واضافة التمويل طويل الأجل إلى وعاء الزكاة. لم توافق المجموعة على تفسير الهيئة وقدمت اعتراض لدى اللجنة الاستئنافية الضريبية. لم يتم اجراء الربوط لعام ٢٠١٠ والأعوام التالية. وبناءً على الربوط النهائية التي أجرتها الهيئة لعامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩، فانه إذا ما تم استبعاد الاستثمارات طويلة الأجل واضافة التمويل طويل الأجل إلى وعاء الزكاة، فإن ذلك سيؤدي إلى التعرض لمطالبات زكوية اضافية جوهرية. لم يتم الإفصاح عن المبالغ المحتملة لأي مطالبات زكوية إضافية في القوائم المالية الموحدة لاعتقاد الإدارة بأن مثل هذا الافصاح يمكن أن يعود بالضرر على البنك بخصوص هذه المسألة. قامت الإدارة بإجراء التقديرات بخصوص هذه المسألة وحجم الالتزامات الزكوية (ويتوقف ذلك على النتيجة المستقبلية للربوط التي تجريها الهيئة)، وبناءً على هذه التقديرات، تتوقع الادارة بأن تكون نتيجة الاعتراض في صالحها. لقد اعتبرنا هذا من أمور المراجعة الرئيسية لأنه يتطلب قيام الادارة بتقديرات هامة، ولأن المطالبات الاضافية للهيئة قد تكون جوهرية بالنسبة للقوائم المالية الموحدة. *يرجى الرجوع إلى الايضاح ٣ (ت) بخصوص السياسة المحاسبية المتعلقة بالزكاة والايضاح ٢٥ بخصوص الإفصاحات المتعلقة بالزكاة.*	لتقويم الوضع والنتيجة المحتملة لهذا الأمر، فقد اطلعنا على المراسلات التي تمت بين المجموعة والهيئة العامة للزكاة والدخل ومستشاري الزكاة لدى المجموعة لتحديد مبلغ المطالبات الإضافية التي طالبت بها الهيئة. كما اطلعنا على خطابات الاعتراض للتأكد بأنه تم الاعتراض لدى اللجنة الاستئنافية الضريبية وتقويم حالة تلك الاعتراضات. قمنا بعقد اجتماعات مع المكلفين بالحوكمة والإدارة العليا بالمجموعة للحصول على أحدث المعلومات المتعلقة بالزكاة ونتائج المراسلات مع لجان الاعتراض ذات العلاقة. كما قمنا بالاستعانة بخبراء داخليين لدينا لتقويم مدى كفاية صافي التعرض المفصح عنه لسنوات الربوط التي أجرتها الهيئة، ومدى ملاءمة التقديرات التي أجرتها الإدارة بشأن الزكاة بناءً على الحقائق والظروف المحيطة بالمجموعة. كما قمنا بتقويم مدى ملائمة الإفصاحات المدرجة في القوائم المالية الموحدة للمجموعة.

تقرير مراجعي الحسابات

للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2016 و 2015

برايس ووتر هاوس كوبرز

تقرير مراجعي الحسابات المستقلين حول مراجعة القوائم المالية الموحدة
إلى السادة مساهمي بنك الرياض الموقرين
(شركة مساهمة سعودية) - تتمة

المعلومات الأخرى المدرجة في تقرير البنك السنوي لعام ٢٠١٦

تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات المدرجة في تقرير البنك السنوي لعام ٢٠١٦، بخلاف القوائم المالية الموحدة وتقرير مراجعي الحسابات حولها. إن الإدارة مسؤولة عن المعلومات الأخرى المذكورة في تقرير البنك السنوي. من المتوقع أن يكون التقرير السنوي متاحاً لنا بعد تاريخ تقرير مراجعي الحسابات هذا.

إن رأينا حول القوائم المالية الموحدة لا يغطي المعلومات الأخرى، كما اننا لن نبدي أي من أشكال التأكيدات حولها.

وفيما يتعلق بمراجعتنا للقوائم المالية الموحدة، فإن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى الموضحة أعلاه، وعند القيام بذلك، نأخذ بعين الاعتبار ما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متسقة بشكل جوهري مع القوائم المالية الموحدة أو المعلومات التي حصلنا عليها خلال المراجعة، أو يظهر أنها محرفة بشكل جوهري.

عندما نقرأ المعلومات الأخرى ويتبين لنا وجود أخطاء جوهرية، فإنه يتعين علينا ابلاغ المكلفين بالحوكمة بذلك.

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة حول القوائم المالية الموحدة

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد القوائم المالية الموحدة وعرضها بشكل عادل وفقا لمعايير المحاسبة للبنوك التجارية الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي والمعايير الدولية للتقارير المالية ومتطلبات نظام الشركات ونظام مراقبة البنوك في المملكة العربية السعودية والنظام الأساسي للبنك، كما أن الإدارة مسؤولة عن أنظمة الرقابة الداخلية التي تراها ضرورية لإعداد قوائم مالية موحدة خالية من أخطاء جوهرية، سواءً كانت ناتجة عن غش أو خطأ.

عند إعداد القوائم المالية الموحدة، فإن الإدارة مسؤولة عن تقويم مقدرة المجموعة على الاستمرار في العمل وفقا لمبدأ الاستمرارية والإفصاح، وحسبما هو ملائم، عن الأمور ذات العلاقة بمبدأ الاستمرارية واستخدام مبدأ الاستمرارية ما لم تعتزم الإدارة تصفية المجموعة أو إيقاف عملياتها، أو عدم وجود بديل حقيقي بخلاف ذلك.

ان المكلفين بالحوكمة مسؤولون عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية في المجموعة.

مسؤوليات مراجعي الحسابات حول مراجعة القوائم المالية الموحدة

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية الموحدة ككل خالية من اخطاء جوهرية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ، وإصدار تقرير مراجعي الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، لكنه لا يضمن بأن المراجعة التي تم القيام بها وفقا لمعايير المراجعة المتعارف عليها في المملكة العربية السعودية ومعايير المراجعة الدولية ستكشف دائماً عن خطأ جوهري عند وجوده. تنشأ الأخطاء عن الغش أو الخطأ وتُعد جوهرية، بمفردها أو في مجموعها، إذا كان يتوقع بشكل معقول بأنها ستؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناءً على هذه القوائم المالية الموحدة.

وكجزء من المراجعة وفقا لمعايير المراجعة المتعارف عليها في المملكة العربية السعودية ومعايير المراجعة الدولية، فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على نزعة الشك المهني خلال المراجعة. كما قمنا بـ:

- تحديد وتقويم مخاطر وجود أخطاء جوهرية في القوائم المالية الموحدة، سواء كانت ناتجه عن الغش أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات المراجعة لمواجهة تلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية وملائمة لأن تكون أساسًا لإبداء رأينا. يعد خطر عدم اكتشاف أي خطأ جوهري ناتج عن الغش أعلى من الخطر الناتج عن الخطأ، لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز لإجراءات الرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم لأنظمة الرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة، من أجل تصميم إجراءات مراجعة ملائمة وفقا للظروف، وليس بغرض إبداء رأي حول فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية بالمجموعة.

تقرير مراجعي الحسابات

للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2016 و 2015

برايس ووتر هاوس كوبرز

تقرير مراجعي الحسابات المستقلين حول مراجعة القوائم المالية الموحدة
إلى السادة مساهمي بنك الرياض المؤقرين
(شركة مساهمة سعودية) - تتمة

مسؤوليات مراجعي الحسابات حول مراجعة القوائم المالية الموحدة (تتمة)

- تقويم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة، ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قامت بها الإدارة.
- استنتاج مدى ملائمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبية و، استناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، فيما إذا كان هناك عدم تأكد جوهري يتعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكاً كبيراً حول مقدرة المجموعة على الاستمرار في العمل وفقا لمبدأ الاستمرارية. وإذا ما استنتجنا وجود عدم تأكد جوهري، يتعين علينا لفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية الموحدة و، إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية، نقوم بتعديل رأينا. تستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى توقف المجموعة عن الاستمرار في العمل وفقاً لمبدأ الاستمرارية.
- تقويم العرض العام وهيكل ومحتوى القوائم المالية الموحدة، بما في ذلك الإفصاحات، وفيما إذا كانت القوائم المالية الموحدة تظهر المعاملات والأحداث ذات العلاقة بطريقة تحقق عرضاً عادلا.
- الحصول على أدلة مراجعة كافية وملائمة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للمنشآت أو الأنشطة التجارية ضمن المجموعة، لإبداء رأي حول القوائم المالية الموحدة. ونحن مسؤولون عن التوجيه والإشراف وأداء عملية المراجعة للمجموعة. ونظل الجهة الوحيدة المسؤولة عن رأينا في المراجعة.

سنقوم بإبلاغ المكلفين بالحوكمة – من بين أمور أخرى – بشأن النطاق والتوقيت المخطط للمراجعة والنتائج الهامة للمراجعة، بما في ذلك أي أوجه قصور هامة في أنظمة الرقابة الداخلية تم اكتشافها خلال مراجعتنا.

كما نقوم بتزويد المكلفين بالحوكمة ببيان يفيد بأننا التزمنا بالمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بالاستقلالية، وابلاغهم بكافة العلاقات والأمور الأخرى التي قد يعتقد بأنها تؤثر بشكل معقول على استقلاليتنا، وتقديم ضوابط الالتزام ذات العلاقة إذا تطلب ذلك.

ومن الأمور التي يتم إبلاغها للمكلفين بالحوكمة، فإننا نحدد تلك الأمور التي كانت لها أهمية بالغة أثناء مراجعة القوائم المالية الموحدة للسنة الحالية، واعتبارها أمور مراجعة رئيسية. سنقوم بتبيان هذه الأمور في تقريرنا ما لم تحظر الأنظمة والقوانين الإفصاح العلني عن هذا الأمر، أو عندما، في ظروف نادرة للغاية، نرى أن الأمر لا ينبغي الإبلاغ عنه في تقريرنا بسبب التبعات السلبية للإبلاغ والتي تفوق - بشكل معقول - المصلحة العامة من ذلك الإبلاغ.

إرنست ويونغ
محاسبون ومراجعون قانونيون
ص.ب ٢٧٣٢
الرياض ١١٤٦١
المملكة العربية السعودية

فهد محمد الطعيمي
محاسب قانوني - ترخيص رقم ٣٥٤

برايس ووتر هاوس كوبرز
محاسبون ومراجعون قانونيون
ص.ب ٨٢٨٢
الرياض ١١٤٨٢
المملكة العربية السعودية

بدر ابراهيم بن محارب
محاسب قانوني - ترخيص رقم ٤٧١

١٦ جمادى الأولى ١٤٣٨هـ
(١٣ فبراير ٢٠١٧)

قائمة المركز المالي الموحدة

كما في 31 ديسمبر 2016 و 2015

بآلاف الريالات السعودية	إيضاح	2016	2015
الموجودات			
نقدية وأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي	4	**21,262,177**	20,569,929
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	5	**4,567,155**	9,269,501
القيمة العادلة الإيجابية للمشتقات	11	**189,295**	197,539
استثمارات، صافي	6	**45,157,381**	44,765,404
قروض وسلف، صافي	7	**142,909,367**	145,066,191
استثمارات في شركات زميلة	8	**548,594**	525,131
عقارات أخرى		**245,017**	258,411
ممتلكات ومعدات، صافي	9	**1,862,349**	1,894,701
موجودات أخرى	10	**877,666**	769,068
إجمالي الموجودات		**217,619,001**	223,315,875
المطلوبات وحقوق المساهمين			
المطلوبات			
أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	12	**8,836,713**	4,499,693
القيمة العادلة السلبية للمشتقات	11	**138,638**	187,129
ودائع العملاء	13	**156,683,349**	167,852,133
سندات دين مصدره	14	**8,018,373**	8,011,313
مطلوبات أخرى	15	**6,168,867**	6,220,495
إجمالي المطلوبات		**179,845,940**	186,770,763
حقوق المساهمين			
رأس المال	16	**30,000,000**	30,000,000
احتياطي نظامي	17	**2,936,093**	2,100,471
احتياطيات أخرى	18	**532,929**	297,467
أرباح مبقاه		**2,604,039**	2,847,174
أرباح مقترح توزيعها	25	**1,700,000**	1,300,000
إجمالي حقوق المساهمين		**37,773,061**	36,545,112
إجمالي المطلوبات وحقوق المساهمين		**217,619,001**	223,315,875

تعتبر الإيضاحات المرفقة من 1 الى 39 جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية الموحدة.

قائمة الدخل الموحدة

للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2016 و 2015

بآلاف الريالات السعودية	إيضاح	2016	2015
دخل العمولات الخاصة	20	7,312,590	5,883,035
مصاريف العمولات الخاصة	20	2,011,561	703,258
صافي دخل العمولات الخاصة		5,301,029	5,179,777
دخل الأتعاب والعمولات، صافي	21	1,503,113	1,783,770
أرباح تحويل عملات أجنبية، صافي		400,628	348,385
دخل متاجرة، صافي		14,398	33,700
توزيعات أرباح		48,882	60,970
مكاسب استثمارات مقتناه لغير أغراض المتاجرة، صافي		190,515	222,389
دخل العمليات الأخرى	22	243,715	336,972
إجمالي دخل العمليات، صافي		7,702,280	7,965,963
رواتب الموظفين وما في حكمها	23	1,596,375	1,613,354
إيجارات ومصاريف مباني		328,095	299,585
استهلاك ممتلكات ومعدات	9	288,790	275,774
مصاريف عمومية وإدارية أخرى		756,322	645,338
مخصص انخفاض خسائر الائتمان، صافي	7	1,286,397	1,030,735
مخصص الانخفاض في قيمة الاستثمارات، صافي		100,000	21,609
مصاريف العمليات الأخرى		39,330	70,010
إجمالي مصاريف العمليات، صافي		4,395,309	3,956,405
صافي دخل العمليات		3,306,971	4,009,558
الحصة في أرباح الشركات الزميلة، صافي		35,516	39,919
صافي الدخل للسنة		3,342,487	4,049,477
ربح السهم الأساسي والمخفض للسنة (ريال سعودي)	24	1.11	1.35

تعتبر الإيضاحات المرفقة من 1 الى 39 جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية الموحدة.

قائمة الدخل الشامل الموحدة

للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2016 و 2015

بآلاف الريالات السعودية	2016	2015
صافي الدخل للسنة	**3,342,487**	4,049,477
الدخل الشامل الآخر:		
البنود التي أو الممكن إعادة تصنيفها إلى قائمة الدخل الموحدة في الفترات اللاحقة:		
استثمارات متاحة للبيع		
- صافي التغيرات في القيمة العادلة (إيضاح 18)	**309,784**	(582,781)
- صافي المبالغ المحولة إلى قائمة الدخل الموحدة (إيضاح 18)	**(74,322)**	(158,689)
الدخل الشامل الآخر للسنة	**235,462**	(741,470)
إجمالي الدخل الشامل للسنة	**3,577,949**	3,308,007

تعتبر الإيضاحات المرفقة من 1 الى 39 جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية الموحدة.

قائمة التغيرات في حقوق المساهمين الموحدة

للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2016 و 2015

بآلاف الريالات السعودية

	إيضاح	رأس المال	احتياطي نظامي	احتياطيات أخرى	أرباح مبقاه	أرباح مقترح توزيعها	إجمالي
31 ديسمبر 2016							
الرصيد في بداية السنة		30,000,000	2,100,471	297,467	2,847,174	1,300,000	36,545,112
صافي التغير في القيمة العادلة للاستثمارات المتاحة للبيع		-	-	309,784	-	-	309,784
صافي المبالغ المحولة الى قائمة الدخل الموحدة للاستثمارات المتاحة للبيع		-	-	(74,322)	-	-	(74,322)
صافي الدخل		-	-	-	3,342,487	-	3,342,487
اجمالي الدخل الشامل		-	-	235,462	3,342,487	-	3,577,949
توزيعات أرباح نهائية - 2015م	25	-	-	-	-	(1,300,000)	(1,300,000)
توزيعات أرباح مرحلية - 2016م	25	-	-	-	(1,050,000)	-	(1,050,000)
محول للاحتياطي النظامي	17	-	835,622	-	(835,622)	-	-
توزيعات أرباح مقترحة نهائية - 2016م	25	-	-	-	(1,700,000)	1,700,000	-
الرصيد في نهاية السنة		30,000,000	2,936,093	532,929	2,604,039	1,700,000	37,773,061
31 ديسمبر 2015							
الرصيد في بداية السنة		30,000,000	1,088,102	1,038,937	2,160,066	1,250,000	35,537,105
صافي التغير في القيمة العادلة للاستثمارات المتاحة للبيع		-	-	(582,781)	-	-	(582,781)
صافي المبالغ المحولة للاستثمارات المتاحة للبيع الى قائمة الدخل الموحدة		-	-	(158,689)	-	-	(158,689)
صافي الدخل		-	-	-	4,049,477	-	4,049,477
اجمالي الدخل الشامل		-	-	(741,470)	4,049,477	-	3,308,007
توزيعات أرباح نهائية - 2014م	25	-	-	-	-	(1,250,000)	(1,250,000)
توزيعات أرباح مرحلية - 2015م	25	-	-	-	(1,050,000)	-	(1,050,000)
محول للاحتياطي النظامي	17	-	1,012,369	-	(1,012,369)	-	-
توزيعات أرباح مقترحة نهائية 2015-م	25	-	-	-	(1,300,000)	1,300,000	-
الرصيد في نهاية السنة		30,000,000	2,100,471	297,467	2,847,174	1,300,000	36,545,112

تعتبر الإيضاحات المرفقة من 1 الى 39 جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية الموحدة.

قائمة التدفقات النقدية الموحدة

للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2016 و 2015

بآلاف الريالات السعودية	إيضاحات	2016	2015
الأنشطة التشغيلية			
صافي الدخل للسنة		**3,342,487**	4,049,477
التعديلات لتسوية صافي الدخل للسنة إلى صافي النقدية الناتجة من (المستخدمة في) الأنشطة التشغيلية:			
إطفاء العلاوة والخصم، على الاستثمارات المقتناة لغير أغراض المتاجرة، صافي		**(32,541)**	(80,938)
مكاسب استثمارات مقتناه لغير أغراض المتاجرة، صافي		**(190,515)**	(222,389)
استهلاك ممتلكات ومعدات		**288,790**	275,774
الحصة في أرباح شركات زميلة، صافي		**(35,516)**	(39,919)
مخصص الانخفاض في قيمة الاستثمارات، صافي		**100,000**	21,609
مخصص انخفاض خسائر الائتمان، صافي		**1,286,397**	1,030,735
		4,759,102	5,034,349
صافي (الزيادة) النقص في الموجودات التشغيلية:			
وديعة نظامية لدى مؤسسة النقد العربي السعودي	4	**636,006**	(527,825)
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى تستحق بعد ثلاثة أشهر من تاريخ الاقتناء		**(1,585,000)**	187,577
القيمة العادلة الإيجابية للمشتقات		**8,244**	221,573
قروض وسلف		**870,427**	(12,277,215)
عقارات أخرى		**13,394**	132,391
موجودات أخرى		**(108,598)**	636,653
صافي الزيادة (النقص) في المطلوبات التشغيلية:			
أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى		**4,337,020**	709,148
القيمة العادلة الإيجابية للمشتقات		**(48,491)**	(183,712)
ودائع العملاء		**(11,168,784)**	3,043,508
مطلوبات أخرى		**(222,516)**	(11,492)
صافي النقدية (المستخدمة في) الأنشطة التشغيلية		**(2,509,196)**	(3,035,045)
الأنشطة الاستثمارية			
متحصلات من بيع واستحقاق استثمارات مقتناة لغير أغراض المتاجرة		**22,491,578**	28,340,798
شراء استثمارات لغير أغراض المتاجرة		**(22,505,924)**	(26,435,062)
شراء ممتلكات ومعدات، صافي		**(256,438)**	(463,744)
صافي النقدية (المستخدمة في) الناتجة من الأنشطة الاستثمارية		**(270,784)**	1,441,992
الأنشطة التمويلية			
متحصلات من سندات دين مصدره	14	**-**	4,002,367
توزيعات الأرباح والزكاة المدفوعة		**(2,179,112)**	(2,141,244)
صافي النقدية (المستخدمة في) الناتجة من الأنشطة التمويلية		**(2,179,112)**	1,861,123
صافي (النقص) الزيادة في النقدية وشبه النقدية		**(4,959,092)**	268,070
النقدية وشبه النقدية في بداية السنة		**21,041,852**	20,773,782
النقدية وشبه النقدية في نهاية السنة	26	**16,082,760**	21,041,852
عمولات خاصة مستلمة خلال السنة		**7,134,963**	5,792,142
عمولات خاصة مدفوعة خلال السنة		**1,812,369**	729,931
معلومات إضافية غير نقدية			
صافي التغيرات في القيمة العادلة والمبالغ المحولة الى قائمة الدخل الموحدة		**235,462**	(741,470)

تعتبر الإيضاحات المرفقة من 1 الى 39 جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية الموحدة.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2016 و 2015

1- عام

بنك الرياض (البنك)، شركة مساهمة سعودية مسجلة بالمملكة العربية السعودية، تأسس بموجب المرسوم الملكي السامي وقرار مجلس الوزراء رقم 91 بتاريخ 1 جمادى الأول 1377هـ (الموافق 23 نوفمبر 1957م). يعمل البنك بموجب السجل التجاري رقم 1010001054 الصادر بتاريخ 25 ربيع الثاني 1377هـ (الموافق 18 نوفمبر 1957م) من خلال شبكة فروعه البالغ عددها 337 فرع (2015: 334 فرع) في المملكة العربية السعودية وفرعًا واحداً في مدينة لندن في المملكة المتحدة، ووكالة في مدينة هيوستن في الولايات المتحدة الأمريكية ومكتباً تمثيلياً في سنغافورة. وقد بلغ عدد موظفي المجموعة 6,337 موظفاً في نهاية 31 ديسمبر 2016 (2015: 6,167 موظفاً). إن عنوان المركز الرئيسي للبنك هو كما يلي:

(بنك الرياض ، شارع الملك عبدالعزيز – حي المربع ، ص.ب 22622 ، الرياض 11416 ، المملكة العربية السعودية).

تتمثل أهداف البنك في تقديم كافة أنواع الخدمات المصرفية والاستثمارية. كما يقدم البنك لعملائه منتجات مصرفية متوافقة مع مبدأ تجنب الفوائد يتم اعتمادها والإشراف عليها من قبل هيئة شرعية مستقلة تم تشكيلها من قبل البنك.

القوائم المالية الموحدة تشمل القوائم المالية لبنك الرياض والشركات التابعة المملوكة بالكامل؛ (أ) شركة الرياض المالية (تقوم بتقديم خدمات الاستثمار وأنشطة إدارة الأصول المتمثلة في التعامل ، والترتيب ، والإدارة ، وتقديم المشورة ، وحفظ الأوراق المالية والتي تنظمها هيئة السوق المالية) و(ب) شركة إثراء الرياض العقارية (والغرض منها مسك وادارة وبيع وشراء العقارات الأصول العقارية المفرغة للملاك وللغير على سبيل الضمانات) و(ج) وشركة الرياض لوكالة التأمين (تعمل كوكيل لبيع منتجات التأمين المملوكة والمدارة من قبل شركة تأمين أخرى) و (د)كورزون ستريت للممتلكات المحدودة (يشار اليها مجتمعة بـ»المجموعة»).

2- أسس الإعداد

أ. بيان الالتزام

تم اعداد هذه القوائم المالية الموحدة طبقاً لمعايير المحاسبة للبنوك التجارية الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي، و المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الصادرة من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية. كما يعد البنك قوائمه المالية الموحدة لتتماشى مع نظام مراقبة البنوك وأحكام ولوائح نظام الشركات في المملكة العربية السعودية والنظام الاساسي للبنك.

ب. أسس القياس والعرض

يتم إعداد هذه القوائم المالية الموحدة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية باستثناء المشتقات والاستثمارات المتاحة للبيع التي يتم قياسها بالقيمة العادلة. بالإضافة إلى ذلك، فإن الموجودات أو المطلوبات المالية المغطاة من مخاطر التغيرات في القيمة العادلة يتم قياسها بالقيمة العادلة بقدر المخاطر المغطاة، وعدا ذلك تقاس بالتكلفة.

ج. العملة الوظيفية وعملة العرض

يتم عرض هذه القوائم المالية الموحدة بالريال السعودي، والذي يعتبر العملة الوظيفية للبنك. يتم تقريب البيانات المالية المعروضة بالريال السعودي لأقرب ألف، ما لم يذكر خلاف ذلك.

د. الأحكام والتقديرات المحاسبية الجوهرية

إن إعداد هذه القوائم المالية الموحدة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ويتطلب من الإدارة استخدام بعض الأحكام والتقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة والتي تؤثر على مبالغ الموجودات والمطلوبات المصرح عنها. كما يتطلب الأمر أن تمارس الإدارة حكمها عند تطبيق سياسات البنك المحاسبية. ويتم بشكل مستمر تقييم هذه التقديرات والافتراضات والأحكام التي تبنى على الخبرات السابقة وعلى عوامل أخرى تتضمن الحصول على استشارات مهنية وتوقعات للأحداث المستقبلية والتي يعتقد أنها معقولة ضمن الظروف المحيطة. وتتضمن البنود الهامة التي تستخدم فيها الإدارة التقديرات والافتراضات أو تلك التي تمارس فيها الأحكام التقديرية ما يلي :

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)

للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2016 و 2015

2 - أسس الإعداد (تتمة)

د. الأحكام والتقديرات المحاسبية الجوهرية (تتمة)

1- خسائر الانخفاض في قيمة القروض والسلف

يقوم البنك في كل ربع سنه، بمراجعة محافظ القروض لتحديد الانخفاض في القيمة بشكل خاص وإجمالي. ولتحديد مدى إلزامية تسجيل خسائر الانخفاض يقوم البنك بعمل تقديرات يحدد بموجبها فيما إذا وجدت بيانات واضحة تشير إلى أن هناك انخفاضاً يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة. قد تشمل هذه الأدلة على بيانات واضحة تشير إلى وجود تغيرات سلبية في موقف السداد لمقترضين ضمن المجموعة. تستخدم الإدارة تقديرات مبنية على الخبرة السابقة لخسائر الإقراض، ولها خصائص مخاطر ائتمان وأدلة موضوعية للانخفاض مماثلة لتلك التي في المحفظة عند تقدير التدفقات النقدية. ويتم مراجعة المنهجية والافتراضات المستخدمة لتقدير كلٍ من المبالغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية بشكل منتظم وذلك لتقليل أية فروقات بين الخسارة المقدرة والخسارة الفعلية.

2- قياس القيمة العادلة

القيمة العادلة هي السعر الذي سيتم استلامه من بيع أصل أو تحويل مطلوبات ما يوجب معاملة مرتبة بين متعاملين بالسوق في تاريخ القياس، ويستند قياس القيمة العادلة على فرضية مسبقة أن عملية بيع الأصل أو تحويل المطلوبات سيحدث في:

- السوق الرئيسية للأصل أو المطلوبات، أو
- في حالة عدم توفر سوق رئيسة، يتم في الأسواق الأكثر قيمة والمتاحة للأصل أو المطلوبات.

يجب أن تكون المجموعة قادرة على الوصول إلى السوق الرئيسة أو السوق الأكثر نفعاً. إن القيمة العادلة للأصل أو الإلتزام تقاس باستخدام الفرضيات، التي يستند إليها عادة المتعاملون في السوق، عندما يسعرون أصلاً أو إلتزاماً، بافتراض أن المتعاملين في السوق يتصرفون وفق أفضل ما يحقق لهم منفعة اقتصادية. إن قياس القيمة العادلة لأصل غير مالي يأخذ في الاعتبار قدرة المتعامل في السوق على تحقيق منافع اقتصادية باستخدام الأصل بأعلى وأفضل درجة ممكنة أو بيع الأصل إلى متعامل آخر في السوق والذي سيتمكن من استخدام الأصل بأعلى وافضل درجة ممكنة.

تستخدم المجموعة طرق تقييم لقياس القيمة العادلة تتناسب مع الظروف وتوفر بيانات كافية لقياس القيمة العادلة ، مع الاعتماد بدرجة كبيرة على استخدام المدخلات القابلة للملاحظة وتقليل تلك غير القابلة للملاحظة.

جميع الموجودات والمطلوبات التي يتم الاعتماد بها في القوائم المالية الموحدة أو قياسها بالقيمة العادلة تصنف بناءً على المستويات الهرمية للقيمة العادلة، الموضحة أدناه، اعتماداً على الحد الأدنى من المدخلات ذات الأثر الجوهري على قياس القيمة العادلة:

- المستوى الأول: أسعار متداولة (غير معدلة) لموجودات أو مطلوبات مماثله في أسواق نشطة.
- المستوى الثاني: الأسعار المتداولة في أسواق نشطة للموجودات والمطلوبات المشابهة أو طرق تقييم بحيث تستند جميع المدخلات الهامة على بيانات السوق التي يمكن ملاحظتها .
- المستوى الثالث: طرق التقييم التي تستند على مدخلات هامة لا ترتكز على بيانات السوق التي لا يمكن ملاحظتها.

وبالنسبة للأصول والمطلوبات التي يتم اثباتها في القوائم المالية بشكل متكرر، تقوم المجموعة بتحديد ما إذا كانت التحويلات قد تمت بين أي من المستويات الهرمية وذلك بإعادة تقييم التصنيف بين تلك المستويات (اعتماداً على الحد الأدنى من المدخلات ذات الأثر الأكبر على قياس القيمة العادلة) في نهاية كل فترة.

3- الانخفاض في قيمة استثمارات الأسهم المتاحة للبيع

يمارس البنك حكمه عند الأخذ بعين الاعتبار الانخفاض في قيمة استثمارات الأسهم المتاحة للبيع. ويتضمن هذا الحكم تحديد الانخفاض الجوهري أو المستمر في القيمة العادلة عن تكلفتها. ويقيّم البنك عند ممارسته لهذا الحكم التقلب الطبيعي في سعر السهم من بين عوامل أخرى. وبالإضافة إلى ذلك، يعتبر البنك الانخفاض معقولاً عندما يكون هناك دليل موضوعي يشير إلى وجود تدهور في الملاءة الائتمانية للشركة المستثمر فيها و أداء القطاع و الصناعة، والتغيرات التقنية، والتدفقات النقدية التشغيلية والتمويلية.

يقوم البنك بمراجعة سندات الدين المصنفة كاستثمارات متاحة للبيع في تاريخ إعداد القوائم المالية لتقييم مدى انخفاض قيمتها. يتطلب ذلك حكماً مشابهاً لما هو مطبق عند تقييم القروض والسلف بشكل إفرادي.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)

للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2016 و 2015

2 - أسس الإعداد (تتمة)

د. الأحكام والتقديرات المحاسبية الجوهرية (تتمة)

4- تصنيف الاستثمارات المحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق

يتبع البنك الإرشادات الواردة في معيار المحاسبة الدولي رقم 39 لتصنيف الموجودات المالية غير المشتقات ذات الدفعات الثابتة أو الممكن تحديدها وذات الاستحقاق الثابت كاستثمارات محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق. ويقوم البنك بتقييم نيته ومقدرته على الاحتفاظ بهذه الاستثمارات حتى تاريخ الاستحقاق لكي يتمكن من الوصول إلى هذا الحكم.

5- تحديد السيطرة على الشركات المستثمر بها

صناديق الاستثمار

تقوم المجموعة بإدارة عدد من صناديق الاستثمار. ولتحديد ما إذا كانت المجموعة تسيطر على صندوق الاستثمار، عادة ما يتم التركيز على تقييم المنافع الاقتصادية الإجمالية للمجموعة في الصندوق (تتضمن أي خدمات متراكمة ورسوم إدارية متوقعة)، وعلى حق المستثمرين في إقالة مدير الصندوق. وبناءً على ذلك تبين للمجموعة أنها تعمل كوكيل للمستثمرين في جميع الحالات، وبالتالي لم يتم توحيد هذه الصناديق.

الشركات ذات الأغراض الخاصة

البنك هو طرف في بعض الشركات ذات الأغراض الخاصة، لتسهيل تمويل ترتيبات متوافقة مع الشريعة. يتم تضمين المخاطر التي تتعرض لها تلك الشركات في محفظة البنك للقروض والسلف.

3 - ملخص السياسات المحاسبية الهامة

فيما يلي بياناً بأهم السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد هذه القوائم المالية الموحدة.

باستثناء التغيير في السياسات المحاسبية الناتج عن تنفيذ معيار دولي للتقرير المالي جديد أو تعديل معيار دولي للتقرير المالي موجود مسبقاً أو على تفسيراته, كما هو موضح في إيضاح 3- أ أدناه, السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد هذه القوائم المالية الموحدة متطابقة مع تلك التي تم استخدامها في إعداد القوائم المالية الموحدة السنوية للسنه المنتهية في 31 ديسمبر 2015م.

أ. التعديلات في السياسات المحاسبية

تتماشى السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد هذه القوائم المالية السنوية الموحدة مع تلك المستخدمة في إعداد القوائم المالية السنوية الموحدة للعام المالي المنتهي في 31 ديسمبر 2015، فيما عدا تطبيق المعايير الجديدة والتحديثات الأخرى على المعايير الحالية والتفسيرات الجديدة المذكورة أدناه والتي لم يكن لها تأثير مالي جوهري على القوائم المالية السنوية الموحدة للمجموعة.

1 - معيار جديد

1. المعيار الدولي للتقارير المالية رقم -14 الحسابات المؤجلة النظامية، وينطبق على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد1 يناير 2016، يسمح للمنشأة التي تخضع أنشطتها للأسعار النظامية، مواصلة تطبيق معظم السياسات المحاسبية الحالية للحسابات المؤجلة النظامية عند تطبيقها للمعايير الدولية للتقارير المالية لأول مرة. لا ينطبق هذا المعيار على الكيانات التي تستخدم المعايير الدولية للتقارير المالية الحالية وأيضاً، المنشآت التي تتبع معايير أخرى للتقارير المالية والتي لا تسمح لها بالاعتراف بالموجودات والمطلوبات الخاضعة للأسعار النظامية، أو إن لم تتبنى تطبيق هذه السياسات في إطار معايير التقارير المالية الحالية، لن يسمح لها بالاعتراف بها عند تطبيقها للمعايير الدولية للتقارير المالية لأول مرة.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)

للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2016 و 2015

3 - ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

أ. التعديلات في السياسات المحاسبية (تتمة)

2 - التعديلات على المعايير الحالية:

1. تعديل المعيار الدولي للتقارير المالية رقم -10 القوائم المالية الموحدة، المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 12 – الإفصاح عن الحصص في المنشآت الأخرى ومعيار المحاسبة الدولي رقم 28 - استثمار في الشركات الزميلة، وينطبق على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2016، تناول معالجة ثلاث اشكاليات نشأت من تطبيق الإعفاءات للمنشآت الاستثمارية تحت المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 10. التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 10 توضح أن الإعفاء من تقديم البيانات المالية الموحدة ينطبق على الشركة القابضة التي هي شركة تابعة لمنشأة استثمارية، عندما تقيس المنشأة الاستثمارية شركاتها التابعة بالقيمة العادلة. وعلاوة على ذلك، وفقط، الشركة التابعة لشركة استثمارية والتي هى ليست شركة استثمارية بنفسها والتي تقدم خدمات مساندة لشركة استثمارية يتم توحيدها. جميع الشركات التابعة الأخرى لشركة استثمارية يتم قياسها بالقيمة العادلة. التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 28 تسمح للمستثمر، عند تطبيق طريقة حقوق الملكية، الإبقاء على قياس القيمة العادلة التي تطبقها منشأة استثمارية زميلة أو شركة مشتركة لمصلحتها في الشركات التابعة.

2 . تعديل المعيار الدولي للتقارير المالية رقم -11 الترتيبات المشتركة، وينطبق على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2016، يتطلب من المنشأة التي تستحوذ على مصلحة في عملية مشتركة، والتي تشكل انشطتها فى العملية المشتركة أعمال تجارية، تتطبق، في حدود حصتها، كل مبادئ المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 3 – دمج الأعمال وغيرها من المعايير الدولية للتقارير المالية والتي لا تتعارض مع متطلبات معيار التقارير المالية الدولية 11 - الترتيبات المشتركة. وعلاوة على ذلك، فإن على المنشآت الإفصاح عن المعلومات التي تتطلبها معيار التقارير المالية الدولي رقم 3 ومعايير التقارير المالية الدولية الأخرى للأعمال المدمجة . تطبق التعديلات أيضا على المنشآت التي على شكل عملية مشتركة ، وفقط إذا ساهم أي من الأعمال القائمة من قبل أحد أطراف العملية المشتركة على تشكيلها. وعلاوة على ذلك، فإن التعديلات توضح أن لاقتناء حصة إضافية في عملية مشتركة والتي فيها النشاط من العملية المشتركة يشكل نشاط، سبق له مصلحة في عملية مشتركة يجب أن لا يعاد قياسه إذا كان المشغل المشترك يحتفظ بسيطرة مشتركة.

3. التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 1 - عرض البيانات المالية، ينطبق على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2016، توضح المتطلبات المتعلقة بمعيار المحاسبة الدولي رقم 1 فيما بتعلق بـ:

- المتطلبات الجوهرية في معيار المحاسبة الدولي رقم 1.
- بعض البنود المحددة في قائمة الأرباح والخسائر وغيرها من قائمة الدخل الشامل وقائمة المركز المالي، يكون من الممكن تفصيلها.
- يكون للمنشأة المرونة فيما يتعلق بالترتيب الذي تعرض به الايضاحات على القوائم المالية.
- حصة المنشأة في الدخل الشامل لشركاتها التابعة والمشاريع المشتركة ويتم احتسابها باستخدام طريقة حقوق الملكية يجب عرضها مجتمعة في بند واحد، وتصنف بين تلك البنود التي سوف أو لن يتم بعد ذلك إعادة تصنيفها إلى أرباح أو خسائر.
- يوضح التعديل كذلك الشروط التي تنطبق عندما يتم عرض المجاميع الفرعية الإضافية في قائمة المركز المالي وقوائم الأرباح والخسائر و قائمة الدخل الشامل.

4. تعديل على معيار المحاسبة الدولي رقم 16 - الممتلكات والآلات والمعدات، ومعيار المحاسبة الدولي رقم 38 - الأصول غير الملموسة، وينطبق على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد1 يناير 2016، يقيد استخدام نسبة العائد الناتج إلى إجمالي الإيرادات المتوقع تولدها لاستهلاك الممتلكات والآلات والمعدات، ويمكن استخدامه فقط في ظروف محدودة جدا لاستهلاك الأصول غير الملموسة.

5. تعديل على معيار المحاسبة الدولي رقم 16 - الممتلكات والآلات والمعدات، ينطبق على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2016، تم تغيير نطاق معيار المحاسبة الدولي رقم 16 ليشتمل على الأصول البيولوجية التي تفي بشروط تعريف النباتات المثمرة.

6. تعديل على معيار المحاسبة الدولي رقم 27 - القوائم المالية المنفصلة، وينطبق على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2016، يسمح للمنشأة باستخدام طريقة حقوق الملكية كما هو موضح في معيار المحاسبة الدولي رقم 28 لحساب استثماراتها في الشركات التابعة والمشاريع المشتركة والشركات الزميلة في قوائمها المالية المنفصلة.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)

للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2016 و 2015

3 - ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

أ. التعديلات في السياسات المحاسبية (تتمة)

3 - التحسينات السنوية لمعايير التقارير المالية الدولية للدورة 2012 - 2014 المعمول بها للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2016. ملخص للتعديلات هي كما يلي:

1) المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 5 - الأصول غير المتداولة المحتفظ بها للبيع والعمليات غير المستمرة، قد تم تعديل الإفصاح لتوضيح أن التغير في طرق الاستبعاد من واحدة إلى أخرى لن يؤخذ في الاعتبار كخطة جديدة للاستبعاد، بل هو استمرار للخطة الأصلية. بالتالي، ليس هناك اي تعارض في تطبيق متطلبات معيار التقارير المالية الدولية رقم 5.

2) المعيار الدولي للتقارير المالية رقم -7 الأدوات المالية : الإفصاحات، تم التعديل لتوضيح أن عقد تقديم الخدمات التي تشتمل على رسوم يمكن أن يشكل استمرار في المشاركة في الأصول المالية. وينبغي تقييم طبيعة الرسوم والترتيبات للنظر في ما إذا كانت هناك حاجة الى متطلبات الإفصاح تحت المعيار الدولى للتقارير المالية رقم 7 ويجب أن يتم التقييم بأثر رجعي. وهناك تعديل إضافي على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 7 لتوضيح أن متطلبات إفصاح المقاصة لا تنطبق على القوائم المالية المرحلية الموجزة، إلا إذا وفر هذا الإفصاح تحديثا هاماً للمعلومات الواردة في التقرير السنوي الأخير.

3) معيار المحاسبة الدولي رقم 19 - منافع الموظفين، يوضح التعديل أنه يتم تقييم عمق السوق لسندات الشركات عالية الجودة بالعملة التي يتم تقييم الالتزام بها، بخلاف البلد الذي يقع به الالتزام. عندما لا يكون هناك سوق عميقة لسندات الشركات عالية الجودة في هذا البلد، يجب استخدام معدلات السندات الحكومية في هذا البلد.

ب. أسس توحيد القوائم المالية

تشمل هذه القوائم المالية الموحدة، القوائم المالية لبنك الرياض والشركات التابعة له حتى 31 ديسمبر من كل سنة. يتم إعداد القوائم المالية للشركات التابعة لنفس الفترة المالية للبنك، كما أن السياسات المحاسبية التي تخضع لها تتماشى مع السياسات المحاسبية المتبعة من قبل البنك.

الشركات التابعة هي المستثمر بها وتحت السيطرة من قبل المجموعة. يكون للمجموعة سيطرة على الشركات المستثمر بها عند تعرضها، أو عندما يكون للمستثمر (المجموعة) حقوق في عوائد متغيرة من خلال تداخلات مع الشركات التابعة والقدرة على التأثير في تلك العوائد من خلال قوة التحكم في تلك الشركات. ويتم توحيد القوائم المالية للشركات التابعة مع القوائم المالية للبنك بتاريخ انتقال السيطرة عليها إلى البنك، ويتوقف توحيد هذه القوائم المالية بتاريخ توقف البنك عن هذه السيطرة.

يتم استبعاد الأرصدة بين البنك والشركة التابعة، وأي دخل أو مصروف غير محقق قد ينشأ من المعاملات المالية مع الشركة التابعة عند إعداد القوائم المالية الموحدة.

بشكل عام, هناك افتراض مسبق أن تملك أغلبية حقوق التصويت ينتج عنه سيطرة. على أية حال, هناك ظروف خاصة قد يمارس البنك السيطرة فيها بملكية حصص أقل من 50%، وفي أحيان أخرى قد لا يستطيع ممارسة السيطرة حتى مع تملك حصص اكثر من 50% من اسهم الشركة. عند تقييم ما إذا كان لدى البنك سلطة على المنشأة المستثمر فيها وبالتالي يسيطر على عوائدها المتغيرة, ينظر البنك إلى الحقائق المتصلة والظروف, والتي تشمل:

- الغرض وتصميم المنشأة المستثمر فيها.
- الأنشطة ذات الصلة وكيفية أتخاذ القرارات بخصوص هذه الانشطة وهل البنك يقرر أن يوجه هذه الأنشطة.
- الترتيبات التعاقدية مثل حقوق الشراء, حقوق البيع وحقوق التصفية.
- ما إذا كان البنك معرض, أو لديه حقوق, في العوائد المتقلبة من ارتباطه بالمنشأة المستثمر فيها، ولديه القدرة على التأثير في متقلبات هذه العوائد.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)

للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2016 و 2015

3 - ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

ب. أسس توحيد القوائم المالية (تتمة)

تتم محاسبة عن التغيير في حصص الملكية في منشأة تابعة, مع عدم فقد السيطرة, بطريقة حق الملكية. إذا تم فقدت المجموعة السيطرة على المنشأة التابعة, يلغي الأصل ذي الصلة (شامل الشهرة), الخصوم , الحصص غير المسيطرة والأجزاء الاخرى من حق الملكية, بينما يتم الاعتراف بأي ربح أو خسارة في قائمة الدخل. ويتم تقييم أي استثمار متبقي في المنشأة التابعة بالقيمة العادلة في تاريخ فقد السيطرة.

يعتبر البنك طرفاً في منشآت ذات غرض خاص، والتي نشأت أساساً لغرض تسهيل بعض ترتيبات التمويل المتوافقة مع الشريعة. وقد توصل البنك إلى قرار بعدم إمكانية توحيد البيانات المالية لهذه الكيانات مع بياناتها المالية لعدم توفر السيطرة على هذه المنشآت ذات الغرض الخاص.

ج. محاسبة تاريخ السداد

يتم إثبات واستبعاد كافة العمليات الاعتيادية المتعلقة بشراء وبيع الموجودات المالية بتاريخ السداد، ويتم قيد أي تغير في القيمة العادلة بين تاريخ الشراء وتاريخ التقرير بنفس طريقة المحاسبة عند اقتناء الأصل. إن العمليات الاعتيادية المتعلقة بشراء وبيع الموجودات المالية هي العمليات التي تتطلب أن يتم تسليم تلك الموجودات خلال فترة زمنية تنص عليها الأنظمة أو تلك المتعارف عليها في السوق.

د. الاستثمار في الشركات الزميلة

الشركة الزميلة تشمل المنشآت غير الممثلة في كيان قانوني مثل الشراكة، والتي يكون للمستثمر تأثير جوهري عليها وهي ليست شركة تابعة أو حصة في مشروع مشترك. التأثير الجوهري يتمثل في المشاركة في القرارات المالية والتشغيلية، ولكن لا ترقى إلى السيطرة أو المشاركة في السيطرة على تلك السياسات. إن الاستثمارات في الشركات الزميلة خاضعة لطريقة المحاسبة وفق حقوق الملكية، بموجبها يتم تسجيل الاستثمار مبدئيا بالتكلفة ويتم تعديلها لاحقا عند تغير قيمتها بعد الاقتناء وفق التغير في صافي الموجودات للشركة المستثمر بها. ان الأرباح أو الخسائر للمستثمر متضمنة حصته في أي أرباح او خسائر في الشركة المستثمر بها. التوزيعات المستلمة من الشركات المستثمر بها تخفض من القيمة المسجلة للاستثمارات.

هـ. الأدوات المالية المشتقة وتغطية المخاطر

يتم قياس الأدوات المالية المشتقة والتي تتضمن عقود الصرف الأجنبي والعقود الخاصة بأسعار العمولات ومقايضات أسعار العملات والعمولات وخيارات أسعار العملات (المكتتبة والمشتراة) بالقيمة العادلة في تاريخ التعاقد للمشتقات ويتم لاحقاً إعادة قياس القيمة العادلة في قائمة المركز المالي مع اثبات تكلفة العملية في قائمة الدخل. تدرج كافة المشتقات بقيمتها العادلة ضمن الموجودات وذلك عندما تكون القيمة العادلة إيجابية، وتقيد ضمن المطلوبات عندما تكون القيمة العادلة سلبية.

وتحدد القيمة العادلة بالرجوع إلى الأسعار المتداولة بالسوق وأنظمة خصم التدفقات النقدية وأنظمة التسعير، حسبما هو ملائم. وتعتمد معالجة التغييرات في القيمة العادلة للمشتقات على تصنيفها في أي من الفئات التالية:

1 - مشتقات مقتناة لأغراض المتاجرة

تدرج التغيرات في القيمة العادلة للأدوات المشتقة المقتناة لأغراض المتاجرة مباشرة في قائمة الدخل الموحدة تحت بند دخل/خسائر المتاجرة. وتتضمن المشتقات المقتناة لأغراض المتاجرة أيضاً تلك المشتقات غير المؤهلة لمحاسبة تغطية المخاطر المبينة أدناه.

2 - محاسبة تغطية المخاطر

تخصص المجموعة بعض المشتقات كأدوات لتغطية المخاطر في علاقات تحوط مؤهلة. لأغراض محاسبة تغطية المخاطر، فإن تغطية المخاطر تصنف إلى فئتين هما (أ) تغطية مخاطر القيمة العادلة والتي تغطي مخاطر التغيرات في القيمة العادلة للموجودات أو المطلوبات أو الالتزامات المؤكدة غير المغطاة أو جزء محدد من أي منهم مرتبط بمخاطر محددة قد تؤثر على صافي الدخل أو الخسارة. (ب) تغطية مخاطر التدفقات النقدية والتي تغطي مخاطر التغيرات في التدفقات النقدية سواء كانت متعلقة بمخاطر محددة مرتبطة بالموجودات أو المطلوبات المسجلة أو العمليات المتوقع حدوثها بنسبة عالية والتي تؤثر على صافي الدخل أو الخسارة المعلنة. ولكي تكون المشتقات مؤهلة لمحاسبة تغطية المخاطر، فإنه يتوقع بأن تكون تغطية المخاطر ذات فعالية عالية، بمعنى أن يتم مقابلة التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية الخاصة بأداة تغطية المخاطر بشكل فعال مع التغيرات المقابلة التي طرأت على البند الذي تمت تغطية مخاطره، ويجب أن تكون هذه التغيرات قابلة للقياس بشكل موثوق به. وعند بداية تغطية المخاطر، يجب توثيق استراتيجية وأهداف إدارة المخاطر بما في ذلك تحديد أداة تغطية المخاطر والبند الذي سيتم تغطيته وطبيعة المخاطر المغطاة وطريقة تقييم فعالية تغطية المخاطر. وتبعاً لذلك، يجب تقييم مدى فعالية تغطية المخاطر بصورة مستمرة.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)

للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2016 و 2015

3 - ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

أ. تغطية مخاطر القيمة العادلة

عندما يتم تخصيص المشتقات كأداة تغطية مخاطر لتغطية التغير في القيمة العادلة للأصول أو الالتزامات المسجلة أو لالتزام مؤكد والذي قد يكون له تأثير على قائمة الدخل، تدرج أية مكاسب أو خسائر ناشئة عن إعادة قياس أدوات تغطية المخاطر بقيمتها العادلة مباشرة في قائمة الدخل الموحدة. ويتم تسوية الجزء المتعلق بالبند الذي تمت تغطية مخاطرة في القيمة الدفترية لذلك البند ويدرج في قائمة الدخل الموحدة. أما البنود المغطاة والتي يتم قياسها بالتكلفة المطفأة، في الحالات التي تتوقف فيها تغطية مخاطر القيمة العادلة للأدوات المالية المرتبطة بعمولات خاصة عن الوفاء بشروط محاسبة تغطية المخاطر، أو بيعها، أو انتهائها، يتم إطفاء الفرق بين القيمة الدفترية للبنود المغطاة عند انتهائها والقيمة الاسمية المستنفذة في قائمة الدخل على مدى العمر المتبقي للتغطية باستخدام معدل العائد الفعلي. وإذا تم استبعاد البند الذي تمت تغطية مخاطرة يتم إثبات وتسوية القيمة العادلة غير المطفأة على الفور بقائمة الدخل الموحدة.

ب. تغطية مخاطر التدفقات النقدية

عندما يتم تخصيص أحد المشتقات على أنها أداة لتغطية تقلبات التدفقات النقدية المتعلقة بمخاطر مرتبطة بأصل أو خصم مسجل أو مرتبط بعملية مالية متوقعة تتصف بزيادة احتمال حدوثها والتي قد يكون لها تأثير على قائمة الدخل، فيتم إثبات الجزء الخاص بالربح والخسارة الناجمة عن أداة تغطية المخاطر الذي تم تحديده على أنه جزء فعال مباشرة في قائمة الدخل الشامل، على أن يتم إثبات الجزء غير الفعال، إن وجد، في قائمة الدخل الموحدة. بالنسبة لتغطية مخاطر التدفقات النقدية التي تؤثر على عمليات مستقبلية والتي تم إثبات الربح والخسارة ضمن الاحتياطيات الأخرى، تحول إلى قائمة الدخل الموحدة في نفس الفترة التي أثرت فيها معاملات التغطية في قائمة الدخل الموحدة. وعندما ينتج من المعاملات المغطاة المتوقعة إثبات أصل غير مالي أو التزام غير مالي عندئذ يجب أن يتضمن القياس المبدئي لتكلفة الاستحواذ أو التكلفة الدفترية لهذه الأصول والالتزامات، والأرباح والخسائر المتعلقة بها والتي سبق إثباتها مباشرة في قائمة الدخل الشامل.

ويتم التوقف عن اتباع محاسبة تغطية المخاطر عند انتهاء سريان أداة التغطية أو عندما يتم بيعها أو عندما يتم ممارسة الحق تجاهها أو عندما يتم إنهاؤها أو عندما لا تصبح تلك الأداة مؤهلة لمحاسبة تغطية المخاطر، أو عندما يتم التوقع بأن المعاملات المتنبأ بها لن تحدث، أو أن يقوم البنك بحل الارتباط، حينئذ يتم الاحتفاظ بالربح أو الخسارة المتراكمة الناتجة عن أداة تغطية مخاطر التدفقات النقدية التي تم إثباتها في قائمة الدخل الشامل حتى تحدث العملية المتنبأ بوقوعها، وفي حال التوقع بعدم حدوثها، يتم تحويل صافي الربح أو الخسارة المتراكمة المثبت ضمن قائمة الدخل الشامل إلى قائمة الدخل الموحدة للفترة.

و. العملات الأجنبية

تحول المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية للريال السعودي بأسعار التحويل الفورية السائدة بتاريخ إجراء تلك المعاملات. كما تحول أرصدة الموجودات والمطلوبات النقدية المسجلة بالعملات الأجنبية في نهاية السنة لريالات سعودية بأسعار التحويل السائدة بتاريخ قائمة المركز المالي. ويتم إثبات المكاسب أو الخسائر الناتجة من تحويل الأرصدة بالعملات الأجنبية بقائمة الدخل الموحدة. ويتم تحويل البنود غير النقدية المقاسة بالقيمة العادلة بعملة أجنبية باستخدام أسعار الصرف الفوري المعمول بها في التاريخ الذي تم تحديد القيمة العادلة لها. ويتم إدراج مكاسب أو خسائر تحويل أسعار الصرف الخاصة بالبنود غير النقدية المسجلة بالقيمة العادلة كجزء من تسوية القيمة العادلة إما في قائمة الدخل الموحدة أو في حقوق المساهمين طبقاً لطبيعة الموجودات المالية التي تقوم عليها.

الموجودات والمطلوبات غير النقدية التي يتم قياسها من حيث التكلفة التاريخية بالعملات الاجنبية يتم تحويلها (الى ريال سعودي)، باستخدام سعر الصرف الفوري المعمول به في تواريخ المعاملات الأولية.

وتحول أرصدة الموجودات والمطلوبات للفروع الخارجية المسجلة بالعملات الأجنبية للريال السعودي في نهاية السنة بأسعار التحويل الفوري كما في تاريخ قائمة المركز المالي، كما تحول إيرادات ومصروفات الفروع الخارجية للريال السعودي بناء على المتوسط المرجح لأسعار التحويل السائدة خلال السنة. يتم إدراج فروقات كل التحويلات إذا كانت جوهرية، في الدخل الشامل الآخر. يتم تحويل هذه الفروقات إلى قائمة الدخل الموحدة عند استبعاد العمليات الأجنبية. جميع الفروقات الجوهرية يتم إثباتها في قائمة الدخل الموحدة.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)

للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2016 و 2015

3 - ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

ز. مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية

تتم مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية ويدرج صافيها في قائمة المركز المالي الموحد في حالة وجود حق قانوني ملزم حاليا للشركة أو عندما يكون لدى المجموعة نية لتسوية الموجودات مع المطلوبات على أساس الصافي، أو بيع الموجودات وتسديد المطلوبات في آنٍ واحد.

لا يتم مقاصة الايرادات والمصاريف في قائمة الدخل الموحدة إلا في حال وجود متطلب أو سماح بذلك وفق معيار محاسبي أو تفسيراته، وبما تم الافصاح عنه في السياسات المحاسبية للبنك.

ح. إثبات الإيرادات

1 - دخل ومصاريف العمولات الخاصة

يتم إثبات دخل ومصاريف العمولات الخاصة لجميع الأدوات المالية التي لها عمولات خاصة في قائمة الدخل الموحدة على أساس معدل العائد الفعلي، ماعدا تلك التي تصنف كمقتناة بغرض المتاجرة أو تلك المدرج التغير في قيمتها العادلة في قائمة الدخل. إن معدل العمولات الخاصة الفعلي هو تماماً سعر خصم التدفقات المالية المستقبلية المتوقعة خلال فترة سريان الأصول والالتزامات المتوقعة (أو لفترة أقصر) للقيم الحالية للأصول والالتزامات. وعند احتساب سعر العمولة الفعلي يقدر البنك التدفقات المالية، آخذاً في الاعتبار، جميع شروط التعاقد للأدوات المالية فيما عدا خسائر الائتمان المحتمل حدوثها.

ويتم تعديل القيمة الدفترية للأصول المالية والالتزامات المالية إذا أعادت المجموعة النظر في تقديراتها للمدفوعات والمتحصلات. وتحتسب القيمة الحالية المعدلة على أساس سعر العمولة الفعلي الأصلي، ويتم إثبات التغير في القيمة الحالية في بند دخل أو مصاريف العمولات الخاصة.

إذا تم تخفيض القيمة المسجلة للأصل المالي أو مجموعة من الأصول المالية المتشابهة نتيجة لخسارة انخفاض القيمة، يتم مواصلة الاعتراف بدخل العمولات الخاصة باستخدام معدل العائد الفعلي بتطبيقه على القيمة الدفترية الجديدة.

ويشمل احتساب معدل الفائدة الفعلي جميع الأتعاب المدفوعة أو المستلمة وتكاليف المعاملات المالية والخصومات أو العلاوات والتي تعتبر جزءاً مكملاً لمعدل العمولة الفعلي. وتعرف تكلفة المعاملات بأنها التكاليف الإضافية المرتبطة مباشرة باقتناء وإصدار أو الاستغناء عن أصل أو التزام مالي.

2 - أتعاب الخدمة البنكية

يتم إثبات أتعاب الخدمات البنكية عندما تقدم الخدمة. أما أتعاب الالتزام لمنح القروض والتي على الأرجح سيتم استخدامها، فيتم تأجيلها مع التكلفة المباشرة المتعلقة بها ويتم إثباتها كتعديل للعائد الفعلي لتلك القروض. في حالة الالتزام والتوقع بعدم استخدام القرض يتم الاعتراف برسوم الالتزام للقرض على أساس القسط الثابت على مدى فترة الالتزام. كما يتم إثبات أتعاب المحافظ والخدمات الاستشارية الإدارية طبقاً لعقود الخدمات المتعلقة والتي غالباً ما تكون على أساس زمن نسبي. الأتعاب المستلمة عن إدارة الموجودات وإدارة الثروات وخدمات التخطيط المالي وخدمات الحفظ والخدمات المماثلة الأخرى التي يتم تقديمها يتم إثباتها على مدى الفترة التي يتم خلالها تقديم هذه الخدمات.

3 - أخرى

أما توزيعات الأرباح، فيتم إثباتها عند نشوء الحق لاستلام هذه الأرباح. ويتم إثبات دخل أو خسائر الصرف الأجنبي عند حدوث الدخل أو الخسارة. النتائج التي تظهر من الأنشطة التجارية تشمل جميع المكاسب والخسائر نتيجة التغيرات في القيمة العادلة للأصول والالتزامات المالية المقتناة بغرض المتاجرة ودخل ومصاريف العمولات الخاصة

ط. اتفاقيات البيع وإعادة الشراء

يستمر البنك في إثبات الموجودات المباعة مع الالتزام المتزامن بإعادة شرائها في تاريخ مستقبلي محدد في قائمة المركز المالي، حيث أن البنك يحتفظ بجميع مخاطر وعوائد الملكية. يستمر قياس هذه الموجودات وفقاً للسياسات المحاسبية المتبعة بشأن الاستثمارات المقتناة لأغراض المتاجرة ليدرج التغير في قيمتها العادلة في قائمة الدخل، والاستثمارات المالية المتاحة للبيع، والاستثمارات الأخرى "مقتناة بالتكلفة المطفأة"، والاستثمارات المقتناة حتى تاريخ الاستحقاق. ويتم إظهار الالتزام تجاه الطرف الآخر لقاء المبالغ المستلمة منه بموجب هذه الاتفاقيات في الأرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى أو ودائع العملاء، حسبما هو ملائم، ويتم اعتبار الفرق بين سعر البيع وإعادة الشراء كمصاريف عمولات خاصة يستحق على مدى فترة اتفاقية إعادة الشراء على أساس سعر العمولة الفعلي. لن يتم إظهار الموجودات المشتراة مع وجود التزام لإعادة بيعها في تاريخ مستقبلي محدد (اتفاقية إعادة بيع) في قائمة المركز المالي الموحد لعدم انتقال السيطرة على تلك الموجودات إلى المجموعة.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)

للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2016 و 2015

3 - ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

ط. اتفاقيات البيع وإعادة الشراء (تتمة)

تدرج المبالغ المدفوعة بموجب هذه الاتفاقيات ضمن قائمة المركز المالي في النقدية والأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي أو الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، أو القروض والسلف، حسب ما هو ملائم. ويتم اعتبار الفرق بين سعر الشراء وإعادة البيع كدخل عمولات خاصة يستحق على مدى فترة اتفاقية إعادة البيع على أساس سعر العمولة الفعلي.

ي. الاستثمارات

يتم إثبات الاستثمارات مبدئياً بالقيمة العادلة متضمنة المصاريف المرتبطة مباشرة باقتناء هذه الاستثمارات، باستثناء الاستثمارات المحتفظ بها ليدرج التغير في قيمتها العادلة في قائمة الدخل الموحدة، والتي تم لاحقا معالجتها حسب تصنيفها كاستثمارات مقتناة حتى تاريخ الاستحقاق او مقتناة بالتكلفة المطفأة. وتطفأ العلاوة أو الخصم بشكل عام على أساس العائد الفعلي وتدرج في دخل العمولات الخاصة.

وتحدد القيمة العادلة للاستثمارات التي يتم تداولها في الأسواق المالية النظامية على أساس الأسعار المتداولة بالسوق عند انتهاء العمل في تاريخ قائمة المركز المالي الموحدة، وتحدد القيمة العادلة للأصول المدارة والاستثمارات في صناديق الاستثمار بالرجوع إلى صافي قيم الأصول المعلنة، أما بالنسبة للاستثمارات غير المتداولة بالسوق، فيتم إجراء تقدير مناسب للقيمة العادلة بالرجوع إلى القيمة السوقية الحالية للأدوات الأخرى المشابهة لها بشكل جوهري أو على أساس التدفقات النقدية المتوقعة لها. وعندما لا يمكن الوصول إلى القيمة العادلة من الأسواق النشطة، فإنها تحدد باستخدام أساليب تقييم فنية متنوعة والتي تتضمن استخدام نماذج حسابية، إن أمكن. وتؤخذ المدخلات لهذه النماذج من مشاهدات الأسواق عندما يكون ذلك ممكنا. ولكن إذا كان ذلك غير عملي، فإنه يتطلب ممارسة مستوى معقول من الحكم لتحديد القيمة العادلة. بعد الإثبات الأولي للاستثمارات لا يسمح عادة بإجراء أية تحويلات بين فئات تصنيف الاستثمارات المختلفة، فيما عدا ما أقره التعديل الأخير لمعيار المحاسبة الدولي رقم 39 (إيضاح 6)، وتحدد قيمة كل فئة من الاستثمارات عند انتهاء الفترة المالية اللاحقة على الأساس الموضح في الفقرات التالية:

1 - الاستثمارات المدرج التغير في قيمتها العادلة في قائمة الدخل

تصنف الاستثمارات في هذه المجموعة إما استثمارات مقتناة لأغراض المتاجرة أو استثمارات تم تحديدها كاستثمارات مقتناة ليدرج التغير في قيمتها العادلة في قائمة الدخل الموحدة. ويتم اقتناء الاستثمارات المقتناة لأغراض المتاجرة أساسا لغرض البيع أو إعادة الشراء في مدد قصيرة الأجل.

وتقاس تلك الاستثمارات بالقيمة العادلة بعد الإثبات الأولي، ويتم إظهار أية أرباح أو خسائر ناجمة عن التغيرات في القيمة العادلة في قائمة الدخل الموحدة للفترة التي تنشأ فيها. ولا يتم إضافة تكلفة الاقتناء، في حال وجودها، للقيمة العادلة عند الإثبات الأولي للاستثمارات. ويتم إظهار دخل العمولة الخاصة وتوزيعات الأرباح المستلمة عن الموجودات المالية المقتناة ليدرج التغير في قيمتها العادلة في قائمة الدخل كإيرادات متاجرة.

2 - الاستثمارات المتاحة للبيع

الاستثمارات المتاحة للبيع ليست أدوات مالية مشتقة وتشمل الأسهم والسندات التي تم تصنيفها كاستثمارات متاحة للبيع أو لم يتم تصنيفها (أ) قروض وسندات قبض، (ب) استثمارات مقتناة حتى تاريخ الاستحقاق، (ج) اصول مالية مقتناة تدرج التغيرات في قيمتها العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

الاستثمارات المتاحة للبيع هي تلك التي ينوى الاحتفاظ بها لفترة زمنية غير محددة والتي يمكن أن تباع استجابة لاحتياجات السيولة أو التغيرات في معدلات الفائدة أو أسعار الصرف الأجنبي أو أسعار الأسهم. وتقاس هذه الاستثمارات، بعد اقتنائها، بالقيمة العادلة. وعندما لا يتم تغطية مخاطر القيمة العادلة للاستثمارات المتاحة للبيع تثبت أية مكاسب أو خسائر نتيجة التغير في القيمة العادلة مباشرة في قائمة الدخل الشامل. وعند انتفاء أسباب إثبات تلك الاستثمارات يتم إظهار المكاسب أو الخسارة المتراكمة، المثبتة سابقاً في قائمة الدخل الشامل الموحدة، المتضمنة في قائمة الدخل الموحدة للفترة.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)

للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2016 و 2015

3 - ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

ي. الاستثمارات (تتمة)

3 - الاستثمارات الأخرى المقتناة بالتكلفة المطفأة

تصنف الاستثمارات ذات الدفعات الثابتة أو الممكن تحديدها وغير المتداولة بسوق نشط، كاستثمارات أخرى مقتناة بالتكلفة المطفأة. وتظهر الاستثمارات الأخرى المقتناة بالتكلفة المطفأة والتي لم يتم تغطية مخاطر قيمتها العادلة بالتكلفة المطفأة، باستخدام سعر العمولة الفعلي، ناقصاً مخصص الانخفاض في قيمتها. ويتم إثبات المكاسب أو الخسائر في قائمة الدخل الموحدة عندما يتم إلغاء إثباتها أو انخفاض قيمتها.

4 - الاستثمارات المقتناة حتى تاريخ الاستحقاق

تصنف الاستثمارات ذات الدفعات الثابتة أو الممكن تحديدها ولها تواريخ استحقاقات محددة، ولدى البنك المقدرة والنية للاحتفاظ بها حتى تاريخ الاستحقاق، تصنف كاستثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق. يتم قياس هذه الاستثمارات بعد اقتنائها بالتكلفة المطفأة ناقصاً مخصص الانخفاض في قيمتها. وتحسب التكلفة المطفأة بعد الأخذ بعين الاعتبار الخصم أو العلاوة عند الاقتناء باستخدام سعر العمولة الفعلي، كما تدرج أية مكاسب أو خسائر ناجمة عن هذه الاستثمارات في قائمة الدخل الموحدة عندما يتم إلغاء إثباتها أو انخفاض قيمتها.

إن الاستثمارات التي تصنف ضمن بند مقتناة حتى تاريخ الاستحقاق لايمكن بيعها أو إعادة تصنيفها بدون التأثير على قدرة البنك لاستخدام هذا التصنيف ولايمكن تخصيصها كبند يتم تغطية مخاطره بالنسبة لسعر العمولة أو مخاطر السداد المبكر وذلك بسبب طبيعة هذا الاستثمار طويل الأجل.

ك. القروض والسلف

القروض والسلف هي موجودات مالية غير مشتقة ذات دفعات ثابتة، أو ممكن تحديدها، تم منحها أو اقتناؤها بواسطة البنك. ويتم إثبات القروض والسلف عندما يقدم النقد إلى المقترضين ويتم إلغاء إثباتها عندما يسدد المقترضون التزاماتهم أو عندما تباع هذه القروض أو يتم شطبها أو عندما تحول بشكل جوهري جميع مخاطر وعوائد الملكية إلى طرف ثالث.

يتم القياس المبدئي لكافة القروض والسلف بالقيمة العادلة شاملة مصاريف اقتنائها. ويتم تصنيف القروض والسلف التي أنشأها أو حازها البنك والتي ليست متداولة بسوق نشط ولم يتم تغطية مخاطرها كقروض مقتناة بالتكلفة المطفأة. ولأغراض العرض في القوائم المالية، يتم خصم مخصص خسائر الائتمان من حساب القروض والسلف الممنوحة للعملاء.

ل. الانخفاض الدائم في قيمة الموجودات المالية

يتم إجراء تقييم بتاريخ كل قائمة مركز مالي للتأكد من وجود أي دليل موضوعي على انخفاض دائم في قيمة أي من الموجودات المالية أو مجموعة من الموجودات المالية المثبتة بالتكلفة المطفأة. وفي حال وجود مثل هذا الدليل، يتم تحديد القيمة المقدرة القابلة للاسترداد والخسائر الناتجة من الانخفاض في القيمة بناء علي صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة. وتعتبر الأصول المالية منخفضة في حالة وجود دليل موضوعي يوضح حدوث خسارة بعد إثباتها المبدئي، وأن هذه الخسارة لها تأثير على التدفقات النقدية المستقبلية ويمكن تقديرها بشكل موثوق به.

تتضمن الشواهد الموضوعية على انخفاض قيمة الأصول المالية إعسار أو تأثر مقدرة العميل على السداد، وإعادة هيكلة القروض أو الجاري مدين بواسطة المجموعة بشروط استثنائية، ووجود مؤشرات على إقبال المقترض أو المصدر على حالة إفلاس، وكذلك وجود أدلة على عدم توفر سوق نشط للأوراق المالية. بالإضافة إلى وجود بيانات يمكن ملاحظتها لمجموعة من الأصول، وعلى سبيل المثال وجود تغييرات في مقدرة المقترض أو المصدر على السداد.

وقد يشمل ذلك الحالات التي يعتقد فيها البنك أن المدين، في أغلب الظن، غير قادر على سداد التزاماته الائتمانية بالكامل، بدون اللجوء إلى اجراء من قبل البنك لتسييل قيمة الضمانات، إن وجدت. وتشطب الأصول المالية عندما تكون غير قابلة للتحصيل مقابل المخصص لانخفاض القيمة أو مباشرة بتحميلها على قائمة الدخل الموحدة، وتشطب الأصول المالية فقط في الظروف التي استنفذت فيها جميع المحاولات الممكنة لاستردادها وبعد ما حدد مبلغ الخسارة فيها.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)

للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2016 و 2015

3 - ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

ل. الانخفاض الدائم في قيمة الموجودات المالية (تتمة)

وفي حال تخفيض الموجودات المالية إلى قيمتها المقدرة القابلة للاسترداد فإنه يتم إثبات دخل العمولات بعد ذلك على أساس سعر العمولة المستخدم في خصم التدفقات النقدية المستقبلية لغرض قياس القيمة القابلة للاسترداد.

وإذا انخفض مبلغ الخسارة المطفأ في فترة لاحقة وكان من الممكن ربط الانخفاض موضوعياً بحدث وقع بعد إثبات الانخفاض (مثل التحسن في درجة تصنيف المدينين) فإنه يتم عكس مخصص الانخفاض في القيمة السابق إثباته بواسطة تعديل حساب المخصص، كما يتم إثبات المبلغ الذي تم عكسه في قائمة الدخل الموحدة لتخفيض خسائر الائتمان.

ولا تعتبر القروض التي تم إعادة التفاوض على شروطها قروضاً متعثرة، ولكن تعامل كقروض جديدة. وتبنى سياسات وممارسات إعادة الهيكلة على مؤشرات أو معايير تشير إلي أن المدفوعات ستستمر، في الغالب، كما ستستمر القروض في الخضوع لتقييم الانخفاض في قيمتها سواء فردياً أو إجمالياً باستخدام معدل العمولة الفعلي الأصلي. ويتم شطب القروض الشخصية بعد مضى 180 يوماً من تاريخ تعثرها، إلا إذا كانت هناك ضمانات.

واعتباراً من 1 إبريل 2015، البنك يقوم بالفحص الفردي لعملاء التمويل العقاري الشخصي بغرض تحديد ما إذا كانت متدهورة عندما يكون العميل متأخر في مستحقاته بـ 180 يوم ويتم تكوين مخصص كل على حدة.

وبشكل عام يتم إعادة التفاوض حول القروض والسلف، إما كجزء من علاقة مستمرة مع العميل أو استجابة لتغير سلبي في ظروف المقترض. ففي الحالة الأخيرة، قد يؤدي إعادة التفاوض إلى تمديد تاريخ استحقاق المدفوعات أو جدولة السداد التي بموجبها يقدم البنك نسبة معدلة للعمولة للمقترضين المتعثرين فعلياً. ويترتب على ذلك استمرار تأخر استحقاق الأصل وتتدنى قيمته بشكل فردي حيث أن مدفوعات العمولات واصل القرض التي تم التفاوض عليها لا تتخطى استرداد القيمة الدفترية الأصلية للقرض. وفي حالات أخرى، يؤدي إعادة التفاوض إلى توقيع اتفاقية جديدة والتي يتم التعامل معها كقرض جديد. تعتمد سياسات وممارسات اعادة الهيكلة على مؤشرات أو معايير تشير إلى ترجيح استمرارية عملية الدفع. يستمر إخضاع القروض لتقييم انخفاض القيمة بصورة فردية أو جماعية وتحسب باستخدام معدل العائد الفعلي الأصلي للائتمان.

1 - الانخفاض الدائم في الموجودات المالية المثبتة بالتكلفة المطفأة

في حالة الأدوات المالية المقتناة حتى تاريخ الاستحقاق والمثبتة بالتكلفة المطفأة ، يقوم البنك- لكل أداة مالية على حدة- بتقييم الشواهد الموضوعية لانخفاض القيمة بناء على الاعتبارات التي سبق عرضها.

يتم إنشاء مخصص محدد مقابل الانخفاض في قيمة القروض أو أي من الأصول المالية المثبتة بالتكلفة المطفأة في حال وجود شواهد موضوعية أن البنك غير قادر على تحصيل جميع المبالغ المستحقة. المخصص المحدد للانخفاض هو عبارة عن الفرق بين القيمة الدفترية والمبالغ المقدر استردادها، والمبلغ المقدر القابل للاسترداد هو عبارة عن القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة بما في ذلك الضمانات وغيرها والتي تم خصمها على أساس معدل العمولة الفعلي الأصلي، وتأخذ المجموعة أيضاً في اعتبارها شواهد الانخفاض في القيمة على المستوى الإجمالي للأصول المالية، أو يتم تحديد المخصص الإجمالي بناء على التدهور في التصنيفات الائتمانية الداخلية أو الخارجية الممنوحة للمقترض أو مجموعة من المقترضين، بالإضافة الى المناخ الاقتصادي المحيط بالمقترضين، والخبرات والمؤشرات التاريخية لأداء محفظة الإقراض الدالة على جودتها الائتمانية.

2 - الانخفاض الدائم في الموجودات المالية المتاحة للبيع

في حالة أدوات الدين المقتناة كمتاحة للبيع يقوم البنك، لكل أداة مالية على حدة، بتقييم الشواهد الموضوعية لانخفاض القيمة، كل على حدة، بناء على الاعتبارات التي سبق عرضها سابقاً. إن المبالغ المثبتة مقابل انخفاض القيمة هي الخسائر المتراكمة المحتسبة كفرق بين التكلفة المطفأة والقيمة العادلة الحالية، ناقصاً أي خسائر لانخفاض القيمة لتلك الاستثمارات والتي تم إثباتها في قائمة الدخل الموحدة سابقاً. وفي حال حدوث أي ارتفاع بالقيمة العادلة لأدوات الدين، في فترة لاحقةً، وأمكن ربط هذه الزيادة بشكل موضوعي بأحداث ائتمانية تحققت بعد إثبات انخفاض القيمة بقائمة الدخل الموحدة، يتم عكس خسائر انخفاض القيمة بقائمة الدخل الموحدة. يعتبر الانخفاض الجوهري أو المستمر في القيمة العادلة لاستثمارات الأسهم المقتناة كمتاحة للبيع مقارنة بتكلفتها دليلاً موضوعياً على الانخفاض الدائم في القيمة. ولا يسمح بعكس الخسارة الناتجة من انخفاض القيمة الدائم إلى قائمة الدخل الموحدة طالما ظلت الموجودات قائمة بالسجلات، وعليه فإن أي ارتفاع بالقيمة العادلة لاحقاً يجب أن يسجل ضمن حقوق المساهمين. وفي حال إلغاء إثبات الموجودات المالية (بيعها) يتم تحويل المكاسب أو الخسائر المتراكمة المثبتة ضمن حقوق المساهمين إلى قائمة الدخل الموحدة للفترة التي تنشأ فيها.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)

للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2016 و 2015

3 - ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

م. العقارات الأخرى

تؤول للبنك خلال دورة أعماله العادية، بعض العقارات وذلك مقابل القروض والسلف المستحقة. وتعتبر هذه العقارات كموجودات متاحة للبيع، وتظهر عند الإثبات المبدئي بصافي القيمة الممكن تحقيقها للقروض والسلف المستحقة أو القيمة العادلة الحالية للممتلكات المعنية أيهما أقل، ناقصاً أية تكاليف للبيع (إذا كانت جوهرية). ويتم إثبات إيرادات الإيجار المتحققة من العقارات الأخرى في قائمة الدخل الموحدة، ولا يتم تحميل استهلاكات على مثل هذه العقارات.

وإلحاقاً للإثبات المبدئي فإنه يتم إعادة تقييم مثل تلك العقارات على أساس دوري. ويتم تسجيل الخسائر غير المحققة الناتجة عن إعادة التقييم ناقصا تكاليف البيع في قائمة الدخل الموحدة، كما يتم تسجيل المكاسب غير المحققة الناتجة عن إعادة التقييم بشرط أن لا تتجاوز خسائر الانخفاض المتراكمة التي تم تسجيلها سابقا إضافة إلى الخسائر أو المكاسب الناتجة من الاستبعاد. يتم تسجيل المكاسب غير المحققة الناتجة عن إعادة التقييم بشرط أن لا تتجاوز خسائر الانخفاض المتراكمة التي تم تسجيلها سابقاً إضافة إلى الخسائر أو المكاسب الناتجة من الاستبعاد.

ن. ممتلكات ومعدات

تظهر الممتلكات والمعدات بالتكلفة بعد خصم الاستهلاك والإطفاء المتراكم ولا يتم استهلاك الأراضي المملوكة. تتبع طريقة القسط الثابت في حساب استهلاك وإطفاء الممتلكات والمعدات الأخرى وذلك على أساس الأعمار الإنتاجية المتوقعة للموجودات كما يلي:-

المباني	33 سنة
تحسينات وديكورات العقارات المستأجرة	فترة الإيجار أو 5 سنوات، أيهما أقل
الأثاث والتركيبات والمعدات	5 – 20 سنة
أجهزة الكمبيوتر	5 سنوات
برامج الكمبيوتر ومشاريع الميكنة	3 – 5 سنوات
السيارات	4 سنوات

المصاريف اللاحقة يتم رسملتها فقط عندما يكون هناك احتمال بأن المنفعة الاقتصادية المستقبلية للمصروف سوف تتدفق للمجموعة. الاصلاحات والصيانة الجارية يتم تحميلها على قائمة الدخل الموحدة للمجموعة. يتم مراجعة الأعمار الإنتاجية والمنافع الاقتصادية للموجودات الثابتة الجوهرية، ما أمكن، ومن ثم يتم تعديلها إذا استلزم الأمر بتاريخ قائمة المركز المالي. يتم مراجعة جميع الاصول لغرض فحص الانخفاض في القيمة وذلك عند حصول أي حدث او تغير يشير الى ان القيمة الدفترية غير قابلة للاسترداد. ويتم تخفيض قيمة الأصل فوراً الى القيمة الممكن تحصيلها في حال كانت القيمة الدفترية أعلى من القيمة المتوقع تحصيلها. ويتم احتساب المكاسب والخسائر الناتجة عن البيع أو الاستبعاد على أساس الفرق بين القيمة الدفترية وصافي المبلغ المحصل، وتدرج هذه المكاسب أو الخسائر في قائمة الدخل الموحدة.

س. المطلوبات المالية

يتم إثبات كافة ودائع أسواق المال وودائع العملاء وسندات الدين المصدرة بالقيمة العادلة ناقصاً تكاليف هذه المعاملات المالية. ويتم لاحقاً قياس جميع العمولات المرتبطة بالالتزامات المالية، عدا تلك المقتناة لتدرج التغير في قيمتها العادلة في قائمة الدخل أو التي تم تغطية مخاطر قيمتها العادلة، بالتكلفة المطفأة والتي يتم حسابها بعد الأخذ بعين الاعتبار مبلغ الخصم أو العلاوة. وتطفأ العلاوات وتتراكم الخصومات وفق أسس العائد الفعلي حتى تاريخ الاستحقاق وترحل إلى دخل أو مصاريف العمولات الخاصة.

ويتم تسوية المطلوبات المالية، والتي تم تغطية قيمتها العادلة بشكل فعال، بالتغيرات في قيمتها العادلة بشرط أن لا تتجاوز هذه التسوية القدر الذي تم تغطية مخاطره، وتدرج المكاسب أو الخسائر الناجمة عن ذلك في قائمة الدخل الموحدة، أما بالنسبة للمطلوبات المالية المسجلة بالتكلفة المطفأة فإنه يتم إثبات أية مكاسب أو خسائر في قائمة الدخل الموحدة عندما يتم إلغاء إثباتها.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)

للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2016 و 2015

3 - ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

ع. عقود الضمانات

ضمن دورة عمل البنك المعتادة يتم منح ضمانات مالية، تتكون من اعتمادات مستنديه وضمانات وقبولات، ويتم الإثبات المبدئي في القوائم المالية الموحدة للضمانات المالية بالقيمة العادلة ضمن بند التزامات أخرى، ويمثل ذلك قيمة العلاوة المستلمة. ولاحقاً بعد الإثبات المبدئي يتم قياس التزامات البنك لكل ضمان إما بعلاوة الإطفاء أو بأفضل تقدير للمصروفات المطلوبة لتسوية أية تعهدات مالية تظهر نتيجة لهذه الضمانات، أيهما أكبر. ويتم إثبات أي زيادة في الالتزامات المرتبطة بالضمانات المالية بقائمة الدخل الموحدة كمصروفات تحت بند مخصص خسائر الائتمان. كما يتم إثبات العلاوات المحصلة في قائمة الدخل الموحدة ضمن صافي دخل أتعاب وعمولات على أساس طريقة القسط الثابت على مدى فترة سريان الضمان.

ف. المخصصات لغير الانخفاض في قيمة الموجودات المالية

يتم إثبات المخصصات عندما تتمكن المجموعة، بشكل موثوق به، تقدير الحاجة إليها لمقابلة دعاوى قضائية مقامة ضد البنك أو التزامات ناتجة عن أحداث ماضية ومن المحتمل حدوثها بشكل كبير يترتب عليه الحاجة إلى توفير موارد نقدية للوفاء بهذه الالتزامات.

ص. محاسبة عقود الإيجار

تعتبر كافة عقود الإيجار التي تبرمها المجموعة كمستأجر عقود إيجار تشغيلية، وبموجبها تحمل دفعات الإيجار على قائمة الدخل الموحدة بطريقة القسط الثابت على مدى فترة الإيجار. وفي حالة إنهاء عقد الإيجار التشغيلي قبل انتهاء مدته، تدرج أية غرامات يجب دفعها للمؤجر كمصروف خلال الفترة التي يتم فيها إنهاء الإيجار.

ق. النقدية وشبه النقدية

لأغراض إعداد قائمة التدفقات النقدية الموحدة، تعرف النقدية وشبه النقدية بأنها تلك المبالغ المدرجة في النقدية والأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي باستثناء الودائع النظامية، كما تشمل الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى والتي تستحق خلال ثلاثة أشهر من تاريخ الاقتناء.

ر. إلغاء إثبات الأدوات المالية

يتم إلغاء إثبات الموجودات المالية (أو جزء منها، أو جزء من الموجودات المالية المتشابهة) عندما تنتهي الحقوق التعاقدية لاستلام التدفقات المالية الخاصة بهذه الموجودات. وفي الحالات التي تظهر فيها دلالات على أن البنك نقل موجودات مالية، يتم إلغاء الإثبات عندما يقوم البنك بنقل جميع المخاطر والمكاسب المصاحبة لملكية الأصل بشكل جوهري. وفي الحالات التي لا يتم فيها نقل أو الإبقاء على جميع المخاطر والمكاسب المصاحبة لملكية الأصل بشكل جوهري، يتم إلغاء أثبات الاصل فقط في حال تخلي البنك عن السيطرة عليه. ويقوم البنك بإثبات أي حقوق أو التزامات تم إنشاؤها أو الإبقاء عليها خلال هذه العملية بشكل منفصل كأصول أو مطلوبات، ويتم إلغاء إثبات المطلوبات المالية أو جزء منها من قائمة المركز المالي الموحدة وذلك فقط عند انتهائها (أي عندما يتم تنفيذ الالتزام المحدد في العقد أو إلغاؤه أو انتهاء مدة سريانه).

ش. مخصص مكافأة نهاية الخدمة

يتم تكوين مخصص لمكافأة نهاية الخدمة المستحقة لموظفي البنك عند انتهاء عملهم بالبنك بموجب نظام العمل والعمال بالمملكة العربية السعودية، ويظهر في قائمة المركز المالي الموحدة ضمن المطلوبات الأخرى.

ت. الزكاة الشرعية

بموجب قوانين الهيئة العامة للزكاة والدخل بالمملكة العربية السعودية، تعتبر الزكاة الشرعية هي التزام على المساهمين. ويتم احتساب الزكاة في حقوق الملكية باستخدام الأسس الموضحة في أنظمة الزكاة. ولا يتم تحميل الزكاة على قائمة الدخل الموحدة للمجموعة حيث إنها تستقطع من قيمة الأرباح الموزعة على المساهمين.

ث. خدمات إدارة الاستثمار

تقدم المجموعة خدمات استثمار لعملائها والتي تتضمن إدارة بعض صناديق الاستثمار. ويتم الإفصاح عن الأتعاب البنكية المكتسبة ضمن الإفصاح الخاص بالمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة. ولا تعتبر الموجودات المحتفظ بها بصفة الأمانة أو بصفة الوكالة موجودات خاصة بالمجموعة وبالتالي لا يتم إدراجها في القوائم المالية الموحدة.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)

للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2016 و 2015

3 - ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

خ. المنتجات المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة

تقدم المجموعة لعملائها بالإضافة إلى الخدمات المصرفية التقليدية بعض المنتجات المصرفية غير المرتبطة بعموله خاصة، ويتم اعتمادها بواسطة الهيئة الشرعية.. وتتضمن هذه المنتجات المرابحة والتورق والإجارة. يتم احتساب كافة المنتجات المصرفية هذه طبقا للمعايير الدولية الخاصة بالتقارير المالية، ووفقاً للسياسات المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم المالية الموحدة.

1. المرابحة هي اتفاقية يقوم البنك بمقتضاها ببيع سلعة أو أصل للعميل، والتي قام البنك بشرائها وتملكها بناء على وعد من العميل بالشراء من البنك. سعر البيع يشمل التكاليف بالإضافة إلى هامش ربح متفق عليه.
2. الإجارة هي اتفاقية يقوم البنك (المؤجر) بمقتضاها بشراء أو إنشاء أصل لتأجيره، بناءً على طلب العميل (المستأجر)، وبناءً على وعد من العميل باستئجار الاصل لمدة محددة متفق عليها والتي قد تنتهي بنقل ملكية الأصل المؤجر للمستأجر.
3. التورق هو شكل من أشكال معاملات المرابحة يقوم البنك بمقتضاها بشراء سلعة وبيعها للعميل. يقوم العميل ببيع السلعة فوراً ويستخدم متحصلات البيع في الوفاء بمتطلبات التمويل الخاص به.

ذ. منافع الموظفين قصيرة الأجل

يتم احتساب منافع الموظفين قصيرة الأجل على أساس غير مخصوم وتقييدها كمصروف عند تقديم الخدمة ذات العلاقة. ويتم الاعتراف بالالتزام بالقيمة المتوقع دفعها بموجب برامج مكافآت قصيرة الأجل وذلك عند وجود التزام قانوني أو متوقع لدى المجموعة لسداد المبلغ مقابل الخدمة المقدمة من قبل الموظفين و إن الالتزام يمكن قياسه بشكل موثوق به.

4 - النقدية والأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي

بآلاف الريالات السعودية	2016	2015
نقدية في الصندوق	4,307,682	4,062,756
وديعة نظامية	8,161,572	8,797,578
اتفاقيات إعادة البيع مع مؤسسة النقد العربي السعودي	8,750,000	7,654,787
أرصدة أخرى	42,923	54,808
الإجمالي	21,262,177	20,569,929

طبقاً لنظام مراقبة البنوك والتعليمات الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي، يتعين على البنك الاحتفاظ بوديعة نظامية لدى مؤسسة النقد العربي السعودي بنسب مئوية محددة من الودائع تحت الطلب والادخار و لأجل والودائع الأخرى وتحسب في نهاية كل شهر. الوديعة النظامية لدى مؤسسة النقد العربي السعودي غير متاحة لتمويل العمليات اليومية للبنك و بالتالي لا تعتبر جزءا من النقدية وشبه النقدية (إيضاح 26).

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)

للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2016 و 2015

5 - الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى

بآلاف الريالات السعودية	2016	2015
حسابات جارية	1,215,027	5,015,689
إيداعات أسواق المال	3,352,128	4,253,812
الإجمالي	**4,567,155**	9,269,501

تدار الجودة الائتمانية للأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى باستخدام وكالات تصنيف مخاطر ائتمان خارجية مرموقة. يوضح الجدول أدناه الجودة الائتمانية لكل فئة بناء على درجات تصنيف وكالة ستاندرد أند بورز أو ما يعادلها:

بألاف الريالات السعودية	2016	2015
استثمارات مصنفة من الدرجة الأولى (درجة التصنيف «BBB" فأعلى)	4,555,982	9,263,719
استثمارات دون الدرجة الأولى (أقل من «BBB")	1,023	689
غير مصنفة	10,150	5,093
الإجمالي	**4,567,155**	9,269,501

6 - الاستثمارات، صافي

أ. تصنف الاستثمارات كما يلي:

1 - مدرجة قيمتها العادلة في قائمة الدخل

في 1 سبتمبر 2008 قامت المجموعة بإعادة تصنيف استثماراتها في محفظة المتاجرة والتي تظهر ضمن فئة "استثمارات مدرجة قيمتها العادلة في قائمة الدخل إلى فئة " استثمارات متاحة للبيع" .

بلغت القيمة الدفترية والعادلة للاستثمارات التي تم إعادة تصنيفها كما في 31 ديسمبر 2016 مبلغ 2,792 مليون ريال سعودي (31 ديسمبر 2015: 3,169 مليون ريال سعودي).

لو يتم إعادة التصنيف لاشتملت قائمة الدخل الموحدة للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2016 على مكاسب بقيم عادلة غير محققة تبلغ 209.8 مليون ريال سعودي (2015 مكاسب بقيم عادلة غير محققه قدرها 3.1 مليون ريال سعودي)

2 - الاستثمارات المتاحة للبيع

	محلية		دولية		الإجمالي	
بآلاف الريالات السعودية	2016	2015	2016	2015	2016	2015
سندات بعمولة ثابتة	-	-	11,880,019	11,247,256	11,880,019	11,247,256
سندات بعمولة عائمة	-	-	1,709,394	1,722,333	1,709,394	1,722,333
صناديق استثمار	381,532	184,347	662,612	1,251,878	1,044,144	1,436,225
أسهم	1,228,023	1,166,443	152,407	150,208	1,380,430	1,316,651
استثمارات متاحة للبيع، صافي	**1,609,555**	1,350,790	**14,404,432**	14,371,675	**16,013,987**	15,722,465

تشمل الاستثمارات الدولية أعلاه مبلغ 11.2 مليار ريال سعودي (2015: 11.3 مليار ريال سعودي) مداره من قبل مدراء خارجيين.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)

للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2016 و 2015

6 - الاستثمارات، صافي (تتمة)

أ. تصنف الاستثمارات كما يلي (تتمة)

3 - الاستثمارات الأخرى المقتناة بالتكلفة المطفأة

بآلاف الريالات السعودية	محلية		دولية		الإجمالي	
	2016	2015	2016	2015	2016	2015
سندات بعمولة ثابتة	17,388,272	22,997,500	1,731,049	1,046,098	19,119,321	24,043,598
سندات بعمولة عائمة	10,022,575	4,734,465	-	220,000	10,022,575	4,954,465
استثمارات اخرى مقتناة بالتكلفة المطفأة	27,410,847	27,731,965	1,731,049	1,266,098	29,141,896	28,998,063

4 - الاستثمارات المقتناة حتى تاريخ الاستحقاق

بآلاف الريالات السعودية	محلية		دولية		الإجمالي	
	2016	2015	2016	2015	2016	2015
سندات بعمولة ثابتة	1,498	44,876	-	-	1,498	44,876
سندات بعمولة عائمة	-	-	-	-	-	-
مقتناة حتى تاريخ الاستحقاق	1,498	44,876	-	-	1,498	44,876
الاستثمارات، صافي	29,021,900	29,127,631	16,135,481	15,637,773	45,157,381	44,765,404

أ. فيما يلي تحليلا بمكونات الاستثمارات :

بآلاف الريالات السعودية	2016			2015		
	متداولة	غير متداولة*	الإجمالي	متداولة	غير متداولة*	الإجمالي
سندات بعمولة ثابتة	15,748,605	15,252,233	31,000,838	14,402,377	20,933,353	35,335,730
سندات بعمولة عائمة	4,187,905	7,544,064	11,731,969	4,392,519	2,284,279	6,676,798
أسهم	1,113,781	266,649	1,380,430	1,063,645	253,006	1,316,651
صناديق استثمارية	1,044,144	-	1,044,144	1,436,225	-	1,436,225
الاستثمارات، صافي	22,094,435	23,062,946	45,157,381	21,294,766	23,470,638	44,765,404

*السندات غير المتداولة تشمل اذونات خزينة صادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي قدرها 19.8 مليار ريال سعودي (2015: 20.8 مليار ريال سعودي).

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)

للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2016 و 2015

6 - الاستثمارات، صافي (تتمة)

ج. فيما يلي تحليل للأرباح والخسائر الغير محققة والقيمة العادلة للاستثمارات المقتناة بالتكلفة المطفأة والاستثمارات المقتناة حتى تاريخ الاستحقاق وهذه الاستثمارات هي:

1 - استثمارات أخرى مقتناة بالتكلفة المطفأة:

بآلاف الريالات السعودية	2016				2015			
	القيمة الدفترية	إجمالي الأرباح غير المحققة	إجمالي الخسائر غير المحققة	القيمة العادلة	القيمة الدفترية	إجمالي الأرباح غير المحققة	إجمالي الخسائر غير المحققة	القيمة العادلة
سندات بعمولة ثابتة	19,119,321	20,536	(396,884)	18,742,973	24,043,598	117,738	(240,886)	23,920,450
سندات بعمولة عائمة	10,022,575	406,272	(110)	10,428,737	4,954,465	333,159	-	5,287,624
إجمالي	29,141,896	426,808	(396,994)	29,171,710	28,998,063	450,897	(240,886)	29,208,074

2 - الاستثمارات المقتناة حتى تاريخ الاستحقاق:

بآلاف الريالات السعودية	2016				2015			
	القيمة الدفترية	إجمالي الأرباح غير المحققة	إجمالي الخسائر غير المحققة	القيمة العادلة	القيمة الدفترية	إجمالي الأرباح غير المحققة	إجمالي الخسائر غير المحققة	القيمة العادلة
سندات بعمولة ثابتة	1,498	15	-	1,513	44,876	428	-	45,304
سندات بعمولة عائمة	-	-	-	-	-	-	-	-
إجمالي	1,498	15	-	1,513	44,876	428	-	45,304

د. الجودة الائتمانية للاستثمارات:

بآلاف الريالات السعودية	درجة الاستثمار		درجة غير استثمارية		غير مصنفة		الإجمالي	
	2016	2015	2016	2015	2016	2015	2016	2015
استثمارات متاحة للبيع	11,256,256	10,877,845	2,105,016	1,762,535	2,652,715	3,082,085	16,013,987	15,722,465
استثمارات أخرى مقتناة بالتكلفة المطفأة	23,243,948	24,201,307	416,460	-	5,481,488	4,796,756	29,141,896	28,998,063
استثمارات مقتناة حتى تاريخ الاستحقاق	1,466	44,843	-	-	32	33	1,498	44,876
الإجمالي	34,501,670	35,123,995	2,521,476	1,762,535	8,134,235	7,878,874	45,157,381	44,765,404

يستند التصنيف أعلاه على تصنيفات ستاندرد آند بورز الائتمانية او ما يعادلها، وتتكون الاستثمارات غير المصنفة ائتمانيا من صناديق استثمار وأسهم وسندات غير مصنفة بعمولة ثابته ومتغيرة .

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)

للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2016 و 2015

6 - الاستثمارات، صافي (تتمة)

هـ. فيما يلي تحليل لاستثمارات حسب الأطراف الأخرى:

بآلاف الريالات السعودية	2016	2015
حكومية وشبه حكومية	26,355,088	25,817,004
شركات	10,073,218	9,563,709
بنوك ومؤسسات مالية أخرى	8,729,075	9,384,691
الإجمالي	**45,157,381**	44,765,404

تتضمن الاستثمارات مبالغ قدرها 65.8 مليون ريال سعودي (2015: 700.3 مليون ريال سعودي) مرهونة بموجب اتفاقيات إعادة شراء مع العملاء (إيضاح 19 د). وقد بلغت القيمة السوقية لهذه الاستثمارات 65.7 مليون ريال سعودي (2015: 700.3 مليون ريال سعودي).

7 - القروض والسلف، صافي

أ. قروض والسلف مقتناة بالتكلفة المطفأة

وهذه تشمل ما يلي:

2016 بآلاف الريالات السعودية	جاري مدين	بطاقات ائتمان	قروض شخصية*	قروض تجارية	أخرى	إجمالي
القروض والسلف العاملة	9,256,856	773,471	38,035,114	96,072,934	190,485	144,328,860
القروض والسلف غير العاملة	126,500	-	171,701	855,307	4,514	1,158,022
إجمالي القروض والسلف	9,383,356	773,471	38,206,815	96,928,241	194,999	145,486,882
مخصص انخفاض خسائر الائتمان	(73,233)	-	(42,060)	(1,384,752)	(5,121)	(1,505,166)
الإجمالي	9,310,123	773,471	38,164,755	95,543,489	189,878	143,981,716
مخصص المحفظة						(1,072,349)
القروض والسلف المقتناة بالتكلفة المطفأة، صافي						142,909,367

2015 بآلاف الريالات السعودية	جاري مدين	بطاقات ائتمان	قروض شخصية*	قروض تجارية	أخرى	إجمالي
القروض والسلف العاملة	10,008,311	833,405	37,902,224	95,646,838	1,215,417	145,606,195
القروض والسلف غير العاملة	186,692	-	113,352	1,048,943	9,756	1,358,743
إجمالي القروض والسلف	10,195,003	833,405	38,015,576	96,695,781	1,225,173	146,964,938
مخصص انخفاض خسائر الائتمان	(109,212)	-	(27,264)	(685,005)	(4,917)	(826,398)
الإجمالي	10,085,791	833,405	37,988,312	96,010,776	1,220,256	146,138,540
مخصص المحفظة						(1,072,349)
القروض والسلف المقتناة بالتكلفة المطفأة، صافي						145,066,191

تتضمن القروض والسلف أعلاه منتجات مصرفية إسلامية قدرها 73,690 مليون ريال سعودي (2015: 71,229 مليون ريال سعودي).

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)

للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2016 و 2015

7 - القروض والسلف، صافي (تتمة)

ب. الحركة في مخصص انخفاض خسائر الائتمان

2016 بآلاف الريالات السعودية	مخصص الانخفاض				
	بطاقات ائتمان	قروض شخصية*	قروض تجارية**	إجمالي	مخصص المحفظة	إجمالي
الرصيد في بداية السنة	-	27,264	799,134	826,398	1,072,349	1,898,747
مجنب خلال السنة	67,564	559,179	1,305,837	1,932,580	-	1,932,580
ديون معدومة مشطوبة	(67,564)	(544,383)	(562,866)	(1,174,813)	-	(1,174,813)
مبالغ مستردة مجنبة سابقاً	-	-	(50,850)	(50,850)	-	(50,850)
***حركات أخرى	-	-	(28,149)	(28,149)	-	(28,149)
الرصيد في نهاية السنة	-	42,060	1,463,106	1,505,166	1,072,349	2,577,515

2015 بآلاف الريالات السعودية	مخصص الانخفاض				
	بطاقات ائتمان	قروض شخصية*	قروض تجارية**	إجمالي	مخصص المحفظة	إجمالي
الرصيد في بداية السنة	-	-	914,245	914,245	1,072,349	1,986,594
مجنب خلال السنة	193,827	1,340,126	(4,013)	1,529,940	-	1,529,940
ديون معدومة مشطوبة	(193,827)	(1,312,862)	(33,199)	(1,539,888)	-	(1,539,888)
مبالغ مستردة مجنبة سابقاً	-	-	(46,306)	(46,306)	-	(46,306)
***حركات أخرى	-	-	(31,593)	(31,593)	-	(31,593)
الرصيد في نهاية السنة	-	27,264	799,134	826,398	1,072,349	1,898,747

خلال السنة, بلغ صافي المحمل على مخصص انخفاض خسائر الائتمان، صافي بقائمة الدخل الموحدة مبلغ 1,286 مليون ريال سعودي (2015: 1,031 مليون ريال سعودي) تمثل المبالغ المحملة خلال السنة و قدرها 1,881 مليون ريال سعودي (2015: 1,484 مليون ريال سعودي) ومستردة من مبالغ سبق شطبها قدرها 595 مليون ريال سعودي (2015: 453 مليون ريال سعودي).

*يشمل التمويل العقاري الشخصي

**يشمل السحب على المكشوف والديون الأخرى

***يشمل زيادة في دخل العمولات الخاصة المستحقة على الموجودات المالية المنخفضة القيمة.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)

للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2016 و 2015

7 - القروض والسلف، صافي (تتمة)

ج. جودة ائتمان القروض والسلف:

1 - القروض والسلف غير المتأخرة ولم تخفض قيمتها

2016 بآلاف الريالات السعودية	بطاقات ائتمان	قروض شخصية	قروض تجارية*	إجمالي
جيدة	660,809	35,219,994	104,376,898	140,257,701
تحت المراقبة	-	-	694,963	694,963
الإجمالي	660,809	35,219,994	105,071,861	140,952,664

2015 بآلاف الريالات السعودية	بطاقات ائتمان	قروض شخصية	قروض تجارية*	إجمالي
جيدة	675,133	35,435,835	106,418,963	142,529,931
تحت المراقبة	-	-	385,398	385,398
الإجمالي	675,133	35,435,835	106,804,361	142,915,329

تستخدم المجموعة نظام تصنيف داخلي مبنى على تصنيف درجات مخاطر لكل العملاء. يقوم نظام تصنيف درجات المخاطر والذي يدار من خلال وحدة متخصصة بالتصنيف على مستوى العميل. يتكون نظام درجات تصنيف المخاطر على قياس من اثني عشرة درجة. تسع درجات تتعلق بالقروض العاملة مشتملة على القروض المصنفة ضمن فئة " جيدة "و " تحت المراقبة". فيما تمثل بقية الدرجات تصنيف القروض غير العاملة

جيدة – تسهيلات ائتمانية ذات جودة عالية وقدرة على السداد، وهى حسابات يتم متابعتها بشكل منتظم.

تحت المراقبة – تسهيلات ائتمانية تتطلب متابعة مستمرة من قبل الإدارة بسبب تدهور الأوضاع المالية للمقترض.

تشمل القروض المصنفة على انها جيدة في 31 ديسمبر 2016 قروض تجارية ذات جودة عالية بمبلغ 19,511 مليون ريال سعودي (2015: 23,538 مليون ريال سعودي)، وقروض ذات جودة جيدة بمبلغ 72,219 مليون ريال سعودي (2015: 72,545 مليون ريال سعودي) وقروض ذات جودة مُرضيه بمبلغ 12,647 مليون ريال سعودي (2015: 10,336 مليون ريال سعودي).

2 - أعمار القروض والسلف (المتأخرة ولم تخفض قيمتها)

2016 بآلاف الريالات السعودية	بطاقات ائتمان	قروض شخصية*	قروض تجارية**	إجمالي
أقل من 30 يوم	51,230	1,977,870	6,316	2,035,416
من 31 – 90 يوم	33,466	538,035	5,841	577,342
من 91 – 180 يوم	27,966	299,215	167,026	494,207
أكثر من 180 يوم	-	-	269,231	269,231
الإجمالي	112,662	2,815,120	448,414	3,376,196

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)

للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2016 و 2015

7 - القروض والسلف، صافي (تتمة)

ج. جودة ائتمان القروض والسلف (تتمة)

2015 بآلاف الريالات السعودية	بطاقات ائتمان	قروض شخصية*	قروض تجارية**	إجمالي
اقل من 30 يوم	92,984	1,607,139	11,795	1,711,918
من 31 – 90 يوم	36,493	530,017	48,628	615,138
من 91 – 180 يوم	28,795	329,233	5,782	363,810
أكثر من 180 يوم	-	-	-	-
الإجمالي	158,272	2,466,389	66,205	2,690,866

* تشمل التمويل العقاري الشخصي.

** تشمل السحب على المكشوف والقروض الأخرى.

د. في ما يلي تحليل بمخاطر تركزات القروض والسلف ومخصص إنخفاض خسائر الائتمان حسب القطاعات الاقتصادية

	2016				2015			
بآلاف الريالات السعودية	العاملة	غير العاملة	مخصص انخفاض خسائر الائتمان	القروض والسلف، صافي	العاملة	غير العاملة	مخصص انخفاض خسائر الائتمان	القروض والسلف، صافي
حكومية وشبه حكومية	-	-	-	-	-	-	-	-
بنوك ومؤسسات مالية أخرى	5,035,994	-	-	5,035,994	5,918,540	-	-	5,918,540
زراعه وأسماك	1,288,041	1,400	(553)	1,288,888	1,647,527	-	-	1,647,527
تصنيع	25,671,245	268,591	(58,897)	25,880,939	24,609,947	112,337	(77,149)	24,645,135
مناجم وتعدين	10,479,167	-	-	10,479,167	8,592,698	-	-	8,592,698
كهرباء،ماء،غاز، خدمات صحية	2,569,707	3,064	(129)	2,572,642	2,399,656	-	-	2,399,656
بناء وانشاءات	15,263,298	91,556	(957,025)	14,397,829	15,506,751	514,198	(291,884)	15,729,065
تجارة	34,208,471	618,304	(444,644)	34,382,131	36,698,505	608,646	(422,592)	36,884,559
نقل واتصالات	4,380,754	-	-	4,380,754	4,673,696	8,998	(6,953)	4,675,741
خدمات	6,452,622	3,406	(1,858)	6,454,170	6,715,452	1,212	(556)	6,716,108
قروض شخصية وبطاقات ائتمان	38,808,585	171,701	(42,060)	38,938,226	38,735,629	113,352	(27,264)	38,821,717
أخرى	170,976	-	-	170,976	107,794	-	-	107,794
الإجمالي	144,328,860	1,158,022	(1,505,166)	143,981,716	145,606,195	1,358,743	(826,398)	146,138,540
مخصص المحفظة				(1,072,349)				(1,072,349)
القروض والسلف، صافي				142,909,367				145,066,191

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)

للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2016 و 2015

7 - القروض والسلف، صافي (تتمة)

هـ. الضمانات

يقوم البنك خلال دورة أعماله العادية ومن خلال أنشطة الإقراض بالاحتفاظ بضمانات كتأمين للحد من مخاطر الائتمان على القروض والسلف. تشتمل هذه الضمانات غالبا على ودائع لأجل، وتحت الطلب و نقدية أخرى، وضمانات مالية أخرى، وأسهم دولية ومحلية، وعقارات وأصول ثابتة أخرى. ويتم الاحتفاظ بهذه الضمانات بصفة أساسية مقابل القروض التجارية والشخصية ويتم إدارتها لمواجهة المخاطر ذات العلاقة بأخذ صافي قيمتها الذي يمكن تحقيقه ، وتراقب الإدارة القيم العادلة للضمانات بصفة دورية وتطلب ضمانات إضافية وفقا للاتفاقيات المبرمة عندما يكون ذلك ضرورياً.

في ما يلي تحليلا لقيمة العادلة للضمانات التي تحتفظ بها المجموعة مقابل القروض والسلف لكل فئة:

بآلاف الريالات السعودية	2016	2015
ليست متأخرة ولم تنخفض قيمتها	**41,872,710**	41,963,024
متأخرة ولم تنخفض قيمتها	**2,206,810**	1,435,482
مخفضة القيمة	**817,093**	689,288
الإجمالي	**44,896,613**	44,087,794

8 - الاستثمار في شركات زميلة

تمثل الاستثمارات في الشركات الزميلة حصة البنك من الاستثمارات في منشآت يمارس البنك عليها تأثيرا هاما. وقد تم معالجة هذه الاستثمارات، باستخدام طريقة حقوق الملكية. وتمثل الاستثمارات في الشركات الزميلة نسبة 35% (2015: 35%) من حقوق الملكية في شركة "آجل للخدمات التمويلية" المسجلة في المملكة العربية السعودية، ونسبة 21.4% (2015: 21.4%) من حقوق الملكية في "رويال اند صن للتأمين التعاوني" (الشرق الاوسط) المحدودة، المسجلة في مملكة البحرين، و نسبة 30.6% (2015: 30.6%) من حقوق الملكية وتمثيل في مجلس الادارة في الشركة العالمية للتأمين التعاوني والمسجلة في المملكة العربية السعودية.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)

للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2016 و 2015

9 - الممتلكات والمعدات، صافي

بآلاف الريالات السعودية	الأراضي والمباني	تحسينات وديكورات للمباني	الأثاث والتركيبات والمعدات	أجهزة وبرامج كمبيوتر ومشاريع ميكنة	السيارات	الإجمالي
التكلفة						
الرصيد في 01 يناير 2015	1,413,529	770,742	421,981	2,294,221	913	4,901,386
الإضافات	47,281	50,991	19,999	345,526	284	464,081
الإستبعادات	(310)	(6)	(291)	(222)	(145)	(974)
الرصيد في 31 ديسمبر 2015	**1,460,500**	**821,727**	**441,689**	**2,639,525**	**1,052**	**5,364,493**
الإضافات	**12,875**	**56,098**	**18,883**	**217,554**	**-**	**305,410**
الإستبعادات	**(20,782)**	**-**	**(269)**	**(142,484)**	**(60)**	**(163,595)**
الرصيد في 31 ديسمبر 2016	**1,452,593**	**877,825**	**460,303**	**2,714,595**	**992**	**5,506,308**
الاستهلاك والإطفاء المتراكم						
الرصيد في 01 يناير 2015	486,226	672,007	338,641	1,696,868	913	3,194,655
المحمل للسنة	20,699	38,382	25,799	190,846	48	275,774
الإستبعادات	-	(6)	(291)	(195)	(145)	(637)
الرصيد في 31 ديسمبر 2016	**506,925**	**710,383**	**364,149**	**1,887,519**	**816**	**3,469,792**
المجنب للسنة	**21,941**	**40,912**	**23,944**	**201,922**	**71**	**288,790**
الإستبعادات	**(16,293)**	**-**	**(269)**	**(98,001)**	**(60)**	**(114,623)**
الرصيد في 31 ديسمبر 2016	**512,573**	**751,295**	**387,824**	**1,991,440**	**827**	**3,643,959**
صافي القيمة الدفترية						
الرصيد في 01 يناير 2015	**927,303**	**98,735**	**83,340**	**597,353**	**-**	**1,706,731**
الرصيد في 31 ديسمبر2016	**940,020**	**126,530**	**72,479**	**723,155**	**165**	**1,862,349**
الرصيد في 31 ديسمبر2015	953,575	111,344	77,540	752,006	236	1,894,701

تشمل الاراضي والمباني؛ والتحسينات وديكورات المباني على اعمال قيد التنفيذ بمبلغ لا شيء ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2016 (2015: 2.4 مليون ريال سعودي) ولا شيء ريال سعودي (2015: 0.5 مليون ريال سعودي) على التوالي.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)

للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2016 و 2015

10 - الموجودات الأخرى

بآلاف الريالات السعودية	2016	2015
مدينون	293,437	254,250
أخرى	584,229	514,818
الإجمالي	877,666	769,068

تشمل بشكل رئيسي مصاريف مدفوعة مقدما بمبلغ 130 مليون ريال سعودي (2015: 135 مليون ريال سعودي) وكذلك بنود تحت التسوية نتجت من الاعمال الاعتيادية .

11 - المشتقات

يقوم البنك، خلال دورة أعماله العادية، باستخدام الأدوات المالية المشتقة التالية لأغراض المتاجرة ولتغطية المخاطر :

أ. المقايضات

وتمثل التزامات لتبادل مجموعة من التدفقات النقدية بأخرى. بالنسبة لمقايضات أسعار العمولات الخاصة، تقوم الأطراف المتعاقدة عادة بتبادل دفع العمولات بسعر ثابت وبسعر عائم وبعملة واحدة، دون تبادل أصل المبلغ. أما مقايضات العملات، فيتم بموجبها تبادل أصل المبلغ مع مدفوعات العمولات الخاصة بسعر ثابت أو عائم وبعملات مختلفة.

ب. العقود الآجلة والمستقبلية

هي عبارة عن اتفاقيات تعاقدية لشراء أو بيع عملة أو بضاعة أو أداة مالية معينة بسعر وتاريخ محددين في المستقبل. العقود الآجلة هي عقود يتم تصميمها خصيصا لتلبية احتياجات معينة والتعامل بها خارج الأسواق المالية النظامية. أما عقود الصرف الأجنبي المستقبلية والعقود المستقبلية الخاصة بأسعار العمولات فيتم التعامل بها وفق أسعار محددة في الأسواق المالية النظامية ويتم تسديد التغيرات في قيمة العقود المستقبلية يومياً.

ت. الخيارات

وهي عبارة عن اتفاقيات تعاقدية، يمنح بموجبها البائع (مصدر الخيار) الحق، وليس الالتزام، للمشتري (المكتتب بالخيار) إما لشراء أو بيع عملة أو بضاعة أو أداة مالية بسعر محدد سلفاً وفي تاريخ مستقبلي محدد أو في أي وقت خلال الفترة الزمنية المنتهية في ذلك التاريخ.

المشتقات المقتناة لأغراض المتاجرة

تتعلق معظم المشتقات المقتناة لأغراض المتاجرة بالمبيعات، وتكوين المراكز الموازنة ،ومراجحة أسعار الصرف. تتعلق المبيعات بطرح المنتجات للعملاء والبنوك لتمكينهم من تحويل أو تعديل أو تخفيض المخاطر الحالية والمستقبلية. ويتعلق تكوين المراكز بإدارة مخاطر مراكز السوق مع توقع الحصول على أرباح من التغيرات الإيجابية في الأسعار أو المعدلات أو المؤشرات. وتتعلق موازنة أسعار الصرف بتحديد والاستفادة من الفروقات في أسعار الصرف بين الأسواق أو المنتجات المختلفة بغرض الحصول على أرباح من ذلك.

المشتقات المقتناة لأغراض تغطية المخاطر

يتبع البنك نظاماً شاملاً لقياس وإدارة المخاطر ويتضمن ذلك إدارة المخاطر التي يتعرض لها البنك نتيجة التقلبات في أسعار الصرف الأجنبي وأسعار العمولات الخاصة، ولتقليل مخاطر العملات وأسعار العمولات الخاصة لتكون ضمن المستويات المقبولة التي يقررها مجلس الإدارة بناءً على الإرشادات الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي. ولقد وضع مجلس الإدارة مستويات معينة لمخاطر العملات وذلك بوضع حدود للتعامل مع الأطراف الأخرى ولمخاطر مراكز العملات. وتتم مراقبة مراكز العملات يومياً وتستخدم استراتيجيات تغطية المخاطر لضمان بقاء قيمة مراكز العملات ضمن الحدود المقررة. كما وضع مجلس الإدارة مستوى معيناً لمخاطر أسعار العمولات الخاصة وذلك بوضع حدود للفجوات في أسعار العمولات للفترات المقررة. ويتم دورياً مراجعة الفجوات بين أسعار العمولات الخاصة بالموجودات والمطلوبات وتستخدم استراتيجيات تغطية المخاطر في تقليل الفجوة بين أسعار العمولات الخاصة ضمن الحدود المقررة. وكجزء من إدارة موجوداته ومطلوباته، يستخدم البنك المشتقات لأغراض تغطية المخاطر وذلك لتقليل تعرضه لمخاطر أسعار العملات والعمولات الخاصة. ويتم ذلك عادة من خلال تغطية مخاطر معاملات محددة وكذلك باستخدام استراتيجية تغطية المخاطر المتعلقة بقائمة المركز المالي ككل. إن استراتيجية تغطية المخاطر عدا تغطية مخاطر المحفظة المرتبطة بأسعار العمولات الخاصة، لا تخضع لمحاسبة تغطية المخاطر وتقيد المشتقات ذات العلاقة كمشتقات مقتناة لأغراض المتاجرة.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)

للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2016 و 2015

11 - المشتقات (تتمة)

تغطية مخاطر القيمة العادلة

يقوم البنك باستخدام عقود مقايضات العمولات الخاصة لتغطية مخاطر أسعار العمولات الخاصة الناشئة، على وجه الخصوص، من التعرضات الناتجة عن مخاطر اسعار العمولات الخاصة الثابتة.

تغطية مخاطر التدفقات النقدية

يتعرض البنك إلى تغيرات في التدفقات النقدية المستقبلية للعمولات الخاصة للموجودات والمطلوبات المقتناة لغير أغراض المتاجرة ذات أسعار عمولات خاصة متغيرة. يستخدم البنك اتفاقيات مقايضات أسعار العمولات الخاصة لتغطية التدفقات النقدية مقابل مخاطر أسعار العمولات الخاصة.

يعكس الجدول أدناه القيمة العادلة الإيجابية والسلبية للأدوات المالية المشتقة مع تحليل بالمبالغ الاسمية للفترة المتبقية حتى تاريخ الاستحقاق والمعدل الشهري.

إن المبالغ الاسمية، التي تعتبر مؤشراً على حجم المعاملات القائمة في نهاية السنة، لا تعكس بالضرورة مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية المتعلقة بها وبالتالي، فإن هذه المبالغ الاسمية لا تعبر عن مخاطر الائتمان التي يتعرض لها البنك والتي تقتصر عادة على القيمة العادلة الإيجابية للمشتقات، كما أنها لا تعكس مخاطر السوق.

2016 بآلاف الريالات السعودية	القيمة العادلة الإيجابية	القيمة العادلة السلبية	إجمالي المبالغ الاسمية	المبالغ الاسمية للفترة المتبقية حتى تاريخ الاستحقاق				
				خلال 3 أشهر	3-12 شهر	1-5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	المتوسط الشهري
المقتناة لأغراض المتاجرة:								
مقايضات أسعار العمولات الخاصة	57,693	(26,803)	7,992,359	1,335,992	2,059,682	4,244,384	352,301	8,887,264
عقود الصرف الأجنبي الآجلة	91,894	(71,763)	25,510,910	21,682,845	3,194,425	633,640	-	25,652,138
خيارات العملات	39,708	(39,708)	8,376,319	3,673,681	3,714,959	987,679	-	9,978,783
المقتناة لتغطية مخاطر القيمة العادلة:								
مقايضات أسعار العمولات الخاصة	-	(364)	75,000	37,500	37,500	-	-	75,000
الإجمالي	189,295	(138,638)	41,954,588	26,730,018	9,006,566	5,865,703	352,301	44,593,185

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)

للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2016 و 2015

11 - المشتقات (تتمة)

2015 بآلاف الريالات السعودية	القيمة العادلة الإيجابية	القيمة العادلة السلبية	إجمالي المبالغ الاسمية	المبالغ الاسمية للفترة المتبقية حتى تاريخ الاستحقاق خلال 3 أشهر	12-3 شهر	5-1 سنوات	اكثر من 5 سنوات	المتوسط الشهري
المقتناة لأغراض المتاجرة:								
مقايضات أسعار العمولات الخاصة	45,071	(15,052)	5,283,833	769,473	1,289,965	2,893,136	331,259	3,232,054
عقود الصرف الأجنبي الآجلة	78,572	(96,544)	38,044,211	34,029,932	4,014,279	-	-	55,569,243
خيارات العملات	73,399	(73,399)	8,483,383	3,177,030	3,976,204	1,330,149	-	6,209,352
خيارات السلع	497	(497)	1,696	1,696	-	-	-	11,212
المقتناة لتغطية مخاطر القيمة العادلة:								
مقايضات أسعار العمولات الخاصة	-	(1,637)	230,474	68,110	137,501	24,863	-	230,474
الإجمالي	197,539	(187,129)	52,043,597	38,046,241	9,417,949	4,248,148	331,259	65,252,335

يعكس الجدول أدناه ملخصا بالبنود المغطاة مخاطرها وطبيعة مخاطرها وطبيعة المخاطر المغطاة وأداة تغطية المخاطر وقيمتها العادلة في 31 ديسمبر 2016.

2016 بآلاف الريالات السعودية وصف البنود المغطاة	القيمة العادلة	قيمة تغطية المخاطر	أداة تغطية المخاطر	القيمة العادلة الإيجابية	القيمة العادلة السلبية
ودائع بأسعار عملات خاصة ثابتة	74,017	73,644	القيمة العادلة مقايضات أسعار العمولات الخاصة	-	(363)

2015 بآلاف الريالات السعودية وصف البنود المغطاة	القيمة العادلة	قيمة تغطية المخاطر	أداة تغطية المخاطر	القيمة العادلة الإيجابية	القيمة العادلة السلبية
ودائع بأسعار عملات خاصة ثابتة	230,854	229,118	القيمة العادلة مقايضات أسعار العمولات الخاصة	-	(1,637)

12 - الأرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى

بآلاف الريالات السعودية	2016	2015
حسابات جارية	1,038,289	607,043
ودائع أسواق المال	7,798,424	3,892,650
الإجمالي	8,836,713	4,499,693

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)

للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2016 و 2015

13 - ودائع العملاء

بآلاف الريالات السعودية	2016	2015
تحت الطلب	77,846,981	72,139,543
ادخار	324,982	333,618
لأجل	67,811,458	85,688,654
أخرى	10,699,928	9,690,318
الإجمالي	**156,683,349**	167,852,133

تتضمن الودائع لأجل ودائع مقابل بيع سندات بعمولة ثابتة قدرها 66 مليون ريال سعودي (2015: 701 مليون ريال سعودي) مع اتفاقية لإعادة شرائها في تواريخ مستقبلية محددة. كما تتضمن ودائع العملاء الأخرى على مبالغ قدرها 2,539 مليون ريال سعودي (2015: 2,963 مليون ريال سعودي) كضمانات محتجزة لقاء الالتزامات غير القابلة للنقض.

تتضمن الودائع لأجل ودائع بدون عمولة خاصة قدرها 31,970 مليون ريال سعودي (2015: 36,479 مليون ريال سعودي).

تتضمن الودائع أعلاه على ودائع بعملات أجنبية كالآتي:

بآلاف الريالات السعودية	2016	2015
تحت الطلب	4,014,306	2,540,054
ادخار	10,216	494
لأجل	13,953,808	27,573,006
أخرى	317,907	301,307
الإجمالي	**18,296,237**	30,414,861

14 - سندات ديون مصدرة

قام البنك خلال يونيو 2015 بإصدار سندات دين ثانوية (صكوك) بقيمة 4,000 مليون ريال سعودي، ان هذه الصكوك بالريال السعودي وتستحق في 24 يونيو 2025 مع أحقية البنك في استرداد الصكوك بعد خمس سنوات وفقا لأحكام وشروط الاتفاق. تحمل هذه السندات عمولة خاصة لمدة 6 اشهر وفقا لمعدلات السائدة بين البنوك في المملكة العربية السعودية (سايبور) زائداً بـ 115 نقطة أساس.

كما قام البنك خلال شهر نوفمبر 2013 بإصدار سندات دين رئيسية (صكوك) بقيمة 4,000 مليون ريال سعودي، هذه الصكوك بعملة الريال السعودي وتستحق في11 نوفمبر 2020 مع أحقية البنك في استرداد الصكوك بعد خمس سنوات وفقا لأحكام وشروط الاتفاق. تحمل هذه السندات عمولة خاصة لمدة 3 اشهر وفقا لمعدلات السائدة بين البنوك في المملكة العربية السعودية (سايبور) زائداً بـ 68 نقطة أساس.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)

للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2016 و 2015

15 - المطلوبات الأخرى

بآلاف الريالات السعودية	2016	2015
دائنون	1,150,001	1,127,505
أخرى*	5,018,866	5,092,990
الإجمالي	**6,168,867**	6,220,495

* تشمل بشكل رئيسي مخصص مكافأة نهاية الخدمة بمبلغ 725 مليون ريال سعودي (2015: 718 مليون ريال سعودي) ، مخصص الزكاة وضريبة الدخل بمبلغ 573 مليون ريال سعودي (2015: 410 مليون ريال سعودي) ،مستحقات التأمين والدخل المستلم مقدما وكذلك بنود تحت التسوية نتجت من الاعمال الاعتيادية.

16 - رأس المال

يتكون رأس المال المصرح به والمصدر والمدفوع بالكامل من 3,000 مليون سهم وبقيمة اسمية قدرها 10 ريال سعودي لكل سهم (2015: 3,000 مليون سهم بقيمة اسمية قدرها 10 ريال سعودي لكل سهم).

17 - الاحتياطي النظامي

يقتضى نظام مراقبة البنوك في المملكة العربية السعودية والنظام الأساسي للبنك تحويل ما لا يقل عن 25 % من صافي دخل السنة إلى الاحتياطي النظامي إلى أن يساوي هذا الاحتياطي رأس المال المدفوع. وعليه تم تحويل مبلغ قدره 835.6 مليون ريال سعودي من صافي الدخل لعام 2016 (2015 1,012.4 :مليون ريال سعودي). إن هذا الاحتياطي النظامي غير قابل للتوزيع حاليا.

18 - الاحتياطيات الأخرى

بآلاف الريالات السعودية	2016	2015
الرصيد في بداية السنة	297,467	1,038,937
صافي التغير في القيمة العادلة للاستثمارات المتاحة للبيع	309,784	(582,781)
المبالغ المحولة للاستثمارات المتاحة للبيع إلى قائمة الدخل الموحدة	(74,322)	(158,689)
صافي الحركة خلال السنة	235,462	(741,470)
الرصيد في نهاية السنة	532,929	297,467

19 - التعهدات والالتزامات المحتملة

أ. الدعاوى القضائية

في 31 ديسمبر 2016 كانت هناك دعاوى قضائية روتينية مقامة ضد البنك. ولم يجنب البنك أي مخصص مقابل هذه الدعاوى وذلك بناءً على قناعة الإدارة والمستشار القانوني للبنك إلى أنه من غير المتوقع تكبد أي خسائر جوهرية.

ب. الارتباطات الرأسمالية

في 31 ديسمبر 2016 بلغت الارتباطات الرأسمالية للبنك 132.1 مليون ريال سعودي (2015: 195.6 مليون ريال سعودي) تتعلق بمشاريع الميكنة، وشراء أجهزة، وبرامج كومبيوتر، وأعمال بناء، وشراء معدات.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)

للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2016 و 2015

19 - التعهدات والالتزامات المحتملة (تتمة)

ت. التعهدات والالتزامات المحتملة المتعلقة بالائتمان

إن الغرض الرئيسي من وراء هذه الأدوات هو ضمان توفير الأموال للعملاء عند طلبها. إن خطابات الضمان والاعتمادات المستندية القائمة، التي تعتبر ضمانات غير قابلة للنقض من قبل البنك بالسداد في حال عدم تمكن العميل من الوفاء بالتزاماته تجاه الطرف الثالث، تحمل نفس مخاطر الائتمان التي تحملها القروض والسلف. إن المتطلبات النقدية الخاصة بخطابات الضمان والاعتمادات المستندية فتقل كثيرا عن المبلغ الملتزم به لأن البنك عادة لا يتوقع أن يقوم الطرف الثالث بسحب المبالغ وفقاً للاتفاقية. إن الاعتمادات المستندية التي تعتبر بمثابة تعهدات خطية من البنك، نيابة عن العميل، تسمح للطرف الثالث بسحب كمبيالات وفق شروط وأحكام محددة، مضمونة عادة بالبضائع التي تخصها، وبالتالي فإنها غالباً ما تحمل مخاطر أقل.

تمثل القبولات تعهدات البنك لسداد الكمبيالات المسحوبة من قبل العملاء. يتوقع البنك تقديم معظم القبولات للبنك قبل سدادها من قبل العملاء.

تمثل الالتزامات لمنح الائتمان الجزء غير المستخدم من الائتمان الممنوح بشكل أساسي على شكل قروض وسلف وضمانات واعتمادات مستندية. وفيما يتعلق بمخاطر الائتمان المتعلقة بالالتزامات لمنح الائتمان ، فمن المحتمل أن يتعرض البنك لخسارة بمبلغ يعادل إجمالي الالتزامات غير المستخدمة، إلا أن مبلغ الخسارة المحتملة الذي لا يمكن تحديده فوراً، يتوقع بأن يقل كثيراً عن إجمالي الالتزامات غير المستخدمة لأن معظم الالتزامات لمنح الائتمان تتطلب من العملاء الحفاظ على معايير ائتمان محددة. إن إجمالي الالتزامات القائمة لمنح الائتمان لا تمثل بالضرورة المتطلبات النقدية المستقبلية لأن العديد من هذه الالتزامات يتم إنهاؤها أو انتهاؤها بدون تقديم التمويل المطلوب.

1 - فيما يلي تحليلا للاستحقاقات التعاقدية للتعهدات والالتزامات المحتملة الخاصة بالبنك:

2016 بآلاف الريالات السعودية	خلال 3 أشهر	3-12 شهر	1 – 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	الإجمالي
اعتمادات مستندية	2,688,227	4,430,357	502,214	-	7,620,798
خطابات ضمان	28,023,943	20,542,649	21,955,521	1,327,225	71,849,338
قبولات	663,672	1,443,717	12,346	106	2,119,841
التزامات مؤكدة لمنح الائتمان	1,935,160	1,962,625	4,703,714	3,539,233	12,140,732
الإجمالي	33,311,002	28,379,348	27,173,795	4,866,564	93,730,709

2015 بآلاف الريالات السعودية	خلال 3 أشهر	3-12 شهر	1 – 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	الإجمالي
اعتمادات مستندية	4,375,375	3,982,634	1,052,320	-	9,410,329
خطابات ضمان	17,141,596	33,356,350	30,424,408	638,367	81,560,721
قبولات	2,036,455	1,579,063	18,347	157	3,634,022
التزامات مؤكدة لمنح الائتمان	418,818	902,870	7,321,992	2,589,406	11,233,086
الإجمالي	23,972,244	39,820,917	38,817,067	3,227,930	105,838,158

بلغ الجزء غير المستخدم من الالتزامات، والتي يمكن إلغاؤها في أي وقت من قبل البنك والقائمة كما في 31 ديسمبر2016 ما مجموعه 90,669 مليون ريال سعودي (2015: 92,715 مليون ريال سعودي).

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)

للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2016 و 2015

19 - التعهدات والالتزامات المحتملة (تتمة)

ت. التعهدات والالتزامات المحتملة المتعلقة بالائتمان (تتمة)

2-فيما يلي تحليلا للاستحقاقات التعاقدية لقاء التعهدات والالتزامات المحتملة حسب الأطراف الأخرى كما يلي:

بآلاف الريالات السعودية	2016	2015
حكومية وشبه حكومية	1,933,137	1,875,000
شركات	68,148,411	77,399,983
بنوك ومؤسسات مالية أخرى	23,649,161	26,563,175
الإجمالي	93,730,709	105,838,158

ث. الموجودات المرهونة

فيما يلي تحليلاً للموجودات المرهونة كضمانات لدى المؤسسات المالية الأخرى والعملاء:

بآلاف الريالات السعودية	2016		2015	
	الموجودات	المطلوبات ذات العلاقة	الموجودات	المطلوبات ذات العلاقة
استثمارات متاحة للبيع (إيضاح 6ه، و13)	65,747	65,941	700,287	700,510

تمت هذه المعاملات وفقا لشروط التعامل العادي والمتعارف عليه بشان عمليات الاقراض العادي وعمليات اقراض الأوراق المالية.

ج. الالتزامات المتعلقة بعقود الإيجار التشغيلية

فيما يلي تحليلاً بالحد الأدنى لدفعات الإيجار المستقبلية بموجب عقود الإيجار التشغيلية غير القابلة للإلغاء، التي أبرمها البنك كمستأجر:

بآلاف الريالات السعودية	2016	2015
أقل من سنة	35,862	33,165
من سنة إلى خمس سنوات	78,258	88,557
أكثر من خمس سنوات	11,465	4,623
الإجمالي	125,585	126,345

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)

للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2016 و 2015

20 - دخل ومصاريف العمولات الخاصة

بآلاف الريالات السعودية	2016	2015
دخل العمولات الخاصة		
استثمارات - متاحة للبيع	411,240	415,423
- أخرى مقتناة بالتكلفة المطفأة	562,903	423,841
- مقتناة حتى تاريخ الاستحقاق	711	2,856
	974,854	842,120
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	73,750	32,875
قروض وسلف	6,263,986	5,008,040
الإجمالي	7,312,590	5,883,035

بآلاف الريالات السعودية	2016	2015
مصاريف العمولات الخاصة		
أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	68,884	18,403
ودائع العملاء	1,710,081	581,013
سندات دين مصدرة	232,596	103,842
الإجمالي	2,011,561	703,258

21 - دخل الاتعاب والعمولات، صافي

بآلاف الريالات السعودية	2016	2015
دخل الأتعاب والعمولات		
- وساطة الأسهم وإدارة الصناديق	259,470	341,444
- التمويل التجاري والاستشارات، تمويل الشركات	1,100,768	1,243,063
- الخدمات البنكية الأخرى	720,401	697,369
إجمالي دخل الأتعاب والعمولات	2,080,639	2,281,876
مصاريف الأتعاب والعمولات		
- بطاقات مصرفية	431,314	349,265
- وساطة الأسهم	39,541	35,352
- الخدمات البنكية الأخرى	106,671	113,489
إجمالي مصاريف الأتعاب والعمولات	577,526	498,106
دخل الأتعاب والعمولات، صافي	1,503,113	1,783,770

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)

للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2016 و 2015

22 - دخل العمليات الأخرى

تم ادراج مكاسب بيع قطع الاراضي التي آلت ملكيتها للبنك سدادا لبعض القروض والسلف وقدرها 225.3 مليون ريال سعودي (2015: 324.8 مليون ريال سعودي).

23 - رواتب الموظفين وما في حكمها

يلخص الجدول التالي فئات موظفي البنك المحددة وفقا لقواعد مؤسسة النقد العربي السعودي المتعلقة بتعويضات الموظفين ويشمل مجموع مبالغ التعويضات الثابتة والمتغيرة التي دفعت للموظفين خلال السنة المنتهية 31 ديسمبر 2016 و2015، واشكال السداد:

بآلاف الريالات السعودية	عدد الموظفين		تعويضات ثابتة		تعويضات متغيرة		إجمالي التعويضات	
فئات الموظفين	2016	2015	2016	2015	2016	2015	2016	2015
كبار التنفيذيين (المشترط عدم ممانعة مؤسسة النقد العربي السعودي في تعيينهم)	37	36	41,895	38,890	12,226	9,739	54,121	48,629
موظفون يقومون بأدوار تحمل مخاطر	338	328	94,636	96,474	21,394	21,711	116,030	118,185
موظفون يقومون بأدوار رقابية	466	447	98,234	92,489	13,019	11,749	111,253	104,238
موظفون بعقود خارجية	300	292	30,692	25,051	-	-	30,692	25,051
موظفون آخرون	5,196	5,064	746,518	702,644	91,347	76,537	837,865	779,181
الإجمالي	6,337	6,167	1,011,975	955,548	137,986	119,736	1,149,961	1,075,284
التعويضات المستحقة المتغيرة خلال العام، ومنافع الموظفين الأخرى ذات الصلة*			584,400	657,806				
مجموع رواتب الموظفين وما في حكمها طبقا لقائمة الدخل الموحدة			1,596,375	1,613,354				

*تشمل مزايا الموظفين الأخرى التأمين، التأمينات الاجتماعية، مصاريف الانتقال، مصاريف التوظيف، التدريب والتطوير وبعض المزايا الأخرى.

تعتمد سياسة البنك فيما يتعلق بالتعويضات علي المتطلبات الوظيفية، الممارسات في سوق العمل، وطبيعة ومستوى درجة المشاركة في اتخاذ قرارات تنم عن مخاطر. وتشمل هذه السياسة كبار التنفيذيين وكافة الموظفين في البنك، وتهدف إلى ربط أداء الأفراد بإنجازات البنك ومركزه المالي. وتشمل هذه التعويضات على جزء ثابت وآخر متغير. وترتبط مراجعة الرواتب، وحوافز الأداء والحوافز الأخرى بالاعتماد على نتيجة تقييم وقياس الأداء و الأداء المالي للبنك ومدى تحقيق اهدافه الاستراتيجية.

تقع على مجلس الإدارة مسؤولية اعتماد ومتابعة سياسة التعويضات بالبنك. وتم تشكيل لجنة الترشيحات والمكافآت وتتكون من أربعة أعضاء من المجلس (غير تنفيذيين). وتتولى اللجنة الإشراف العام على تصميم نظام التعويضات وتطبيقه ومدى فاعليته نيابة عن مجلس الإدارة، بالإضافة إلى إعداد سياسة التعويضات ومراجعة وتقييم مدى كفاية وفاعلية سياسة التعويض بصفة دورية للتأكد من تحقيق الأهداف الموضوعة من أجلها، والتأكيد على تطبيقها من خلال إطار إدارة المخاطر للبنك. وتشمل التعويضات الثابتة، الرواتب والأجور و المزايا والبدلات الاخرى، أما جزء التعويضات المتغير فتشمل مكافآت البيع والمكافآت المتعلقة بالمنتجات والمكافآت والحوافز المرتبطة بتقييم الأداء.

لقد اعتمد البنك برامج التعويضات الثابتة والمتغيرة ، فالجزء المتغير يستحق خلال مدة 3 سنوات وتحدد قيمته بما يتناسب مع مستوى المسئولية والأداء العام للبنك والموظف، وكذلك مدى المخاطر المتعلقة بالوظيفة والتقييم السنوي التي تجرية لجنة الترشيحات والمكافآت. ويقوم البنك بشكل مستمر بمراجعة سياسات التعويضات ومقارنتها مع القطاع المصرفي ويقوم بالتعديلات اللازمة عند الحاجة.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)

للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2016 و 2015

24 - ربح السهم

تم احتساب الربح الأساسي والمخفض للسهم للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2016 و 2015 بقسمة صافي دخل السنة على الاسهم البالغ عددها 3,000 مليون سهم.

25 - إجمالي الأرباح المقترح توزيعها والزكاة

بلغ صافي توزيعات الأرباح النقدية لعام 2016 بعد خصم الزكاة 1,950 مليون ريال سعودي (2015: 2,100 مليون ريال سعودي) بحيث أصبح صافي الربح الموزع للمساهمين 0.65 ريال سعودي للسهم الواحد (2015: 0.70 ريال سعودي للسهم الواحد). يتضمن إجمالي الأرباح المقترح توزيعها لعام 2016 توزيعات أرباح مرحلية قدرها 1,050 مليون ريال سعودي تم صرفها عن النصف الأول من عام 2016 (2015: 1,050 مليون ريال سعودي). بلغت توزيعات الأرباح الاجمالية النهائية المقترحة لعام 2016 مبلغ 1,700 مليون ريال سعودي (2015: 1,300 مليون ريال سعودي)، تشتمل على 900 مليون ريال سعودي كتوزيعات مقترح توزيعها (2015: 1,050 مليون ريال سعودي) و800 مليون ريال سعودي كمخصص زكاة للسنة (2015: 250 مليون ريال سعودي).

قدم البنك اقراراته الزكوية والضريبية الى الهيئة العامة للزكاة والدخل (الهيئة)، وسدد الزكاة عن السنوات المالية حتى وبما في ذلك عام 2015م. استلم البنك الربوط للأعوام حتى عام 2009م، والتي طالبت فيها الهيئة بمطالبات إضافية اجمالية قدرها 896 مليون ريال سعودي عن عامي 2008م و 2009م، ويعود السبب في ذلك بشكل اساسي لقيام الهيئة باستبعاد بعض الاستثمارات طويلة الاجل واضافة التمويل طويل الاجل الى الوعاء الزكوي. اعترض البنك على الاساس الذي تم بموجبه المطالبة بالتزامات زكوية اضافية لدى اللجنة الاستئنافية الضريبية، وتعتقد الادارة بان نتيجة الاعتراض المذكور سيكون في صالحها وأنه تم تجنيب مخصصات كافية لقاء هذه الالتزامات.

لم تقم الهيئة بإجراء الربوط للأعوام من 2010م حتى 2016م ، وبناء على الربوط التي اجرتها الهيئة للسنوات اعلاه، فانه اذا ما تم استبعاد الاستثمارات طويلة الاجل واضافة التمويل طويل الاجل الى الوعاء الزكوي، فإن ذلك سيؤدي الى تعرض البنك لمطالبات زكوية اضافية جوهرية، إن هذه المسألة لا تزال موضع إهتمام كافة البنوك وأن الافصاح عن مبلغ التعرض لمطالبات زكوية إضافية سيعود بالضرر على البنك بخصوص هذه المسألة.

26 - النقدية وشبه النقدية

تتكون النقدية وشبه النقدية المدرجة في قائمة التدفقات النقدية الموحدة من الآتي :

بآلاف الريالات السعودية	2016	2015
نقدية وأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي فيما عدا الوديعة النظامية (إيضاح 4)	13,100,605	11,772,351
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى تستحق خلال ثلاثة أشهر من تاريخ الاقتناء	2,982,155	9,269,501
الإجمالي	16,082,760	21,041,852

27 - القطاعات التشغيلية

قامت المجموعة بتحديد وعرض القطاعات التشغيلية بناءً على المعلومات التي يتم توفيرها داخليا لصانع القرار التشغيلي الرئيسي من اجل تخصيص الموارد للقطاعات وتقييم ادائها. تدار القطاعات التشغيلية، كل على حدة، بناءً على الأسلوب الإداري في المجموعة وكذلك أنظمة التقارير الداخلية. تسجل المعاملات التي يتم تحويلها بين قطاعات البنك التشغيلية على اساس نظام تسعير داخلي. وتمارس المجموعة نشاطها بشكل رئيسي في المملكة العربية السعودية إضافة إلى فرع خارجي واحد، ووكالة خارجية. ونظراً لكون إجمالي الموجودات والمطلوبات والتعهدات والالتزامات ونتائج أعمال هذا الفرع والوكالة لا تعتبر جوهرية بالنسبة للقوائم المالية الموحدة للمجموعة بشكل عام، فإنه لم يتم عرض هذه البيانات بشكل مستقل. كما أنه لا يوجد بين القطاعات التشغيلية أي عناصر مادية أخرى للدخل او المصروفات.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)

للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2016 و 2015

27 - القطاعات التشغيلية (تتمة)

وتتكون القطاعات التشغيلية للمجموعة طبقا لمعيار التقارير المالية الدولية رقم 8 مما يلي:

قطاع الأفراد:	ويتعامل بشكل أساسي، بالحسابات الجارية والودائع والمنتجات الاستثمارية والشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم الخاصة بالأفراد.
قطاع خدمات الاستثمار والوساطة:	يشمل خدمات إدارة الاستثمار وأنشطة إدارة الأصول المرتبطة بخدمات التعامل وإدارة وترتيب وتقديم المشورة والحفظ للأوراق المالية.
قطاع الشركات:	ويتعامل بشكل أساسي، بالحسابات الجارية والودائع الخاصة بالشركات وتقديم القروض والحسابات المكشوفة والتسهيلات الائتمانية الأخرى والمنتجات المشتقة.
قطاع الخزينة والاستثمار:	ويقوم بشكل أساسي، بتقديم خدمات أسواق المال والخدمات التجارية وخدمات الخزانة متضمناً المشتقات وكذلك إدارة المحافظ الاستثمارية بالبنك.
أخرى:	وتشمل الدخل على رأس المال والتكاليف غير الموزعة المتعلقة بالمركز الرئيسي والشئون المالية والموارد البشرية والخدمات التكنولوجية والأقسام المساندة الأخرى والموجودات والمطلوبات غير الموزعة.

أ. إن إجمالي موجودات ومطلوبات المجموعة كما في 31 ديسمبر، ودخل العمليات، ومصاريف العمليات وصافي الدخل للسنتين المنتهيتين في هذين التاريخين لكل قطاع، والتي تمثل القطاعات التشغيلية الرئيسة للبنك كالآتي:

2016 بآلاف الريالات السعودية	قطاع الأفراد	قطاع خدمات الاستثمار والوساطة	قطاع الشركات	قطاع الخزينة والاستثمار	أخرى	الإجمالي
إجمالي الموجودات	39,437,176	82,441	103,813,805	71,021,549	3,264,030	217,619,001
إجمالي المطلوبات	62,345,718	60,603	92,488,868	21,104,746	3,846,005	179,845,940
إجمالي دخل العمليات، صافي	2,306,212	280,991	3,048,275	1,016,201	1,050,601	7,702,280
دخل (مصاريف) ما بين القطاعات	23,278	54,492	(567,764)	(320,029)	810,023	-
صافي دخل العمولات الخاصة	1,958,192	62,786	2,074,807	395,477	809,767	5,301,029
دخل اتعاب وعمولات، صافي	325,138	217,340	964,276	(3,641)	-	1,503,113
إجمالي مصاريف العمليات، صافي	1,106,549	152,840	1,525,428	143,762	1,466,730	4,395,309
استهلاك ممتلكات ومعدات	91,159	-	9,335	8,597	179,699	288,790
مخصص انخفاض خسائر الائتمان، صافي	125,563	-	1,160,834	-	-	1,286,397
مخصص الانخفاض في قيمة الاستثمارات، صافي	-	-	-	100,000	-	100,000
حصة ارباح الشركات الزميلة، صافي	-	-	-	-	35,516	35,516
صافي الدخل (الخسارة)	1,199,663	128,151	1,522,847	872,439	(380,613)	3,342,487

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)

للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2016 و 2015

27 - القطاعات التشغيلية (تتمة)

أ. إن إجمالي موجودات ومطلوبات المجموعة كما في 31 ديسمبر، ودخل العمليات، ومصاريف العمليات وصافي الدخل للسنتين المنتهيتين في هذين التاريخين لكل قطاع، والتي تمثل القطاعات التشغيلية الرئيسة للبنك كالآتي (تتمة)

2015 بآلاف الريالات السعودية	قطاع الأفراد	قطاع خدمات الاستثمار والوساطة	قطاع الشركات	قطاع الخزينة والاستثمار	أخرى	الإجمالي
إجمالي الموجودات	39,686,188	97,897	105,782,910	74,487,630	3,261,250	223,315,875
إجمالي المطلوبات	59,657,328	60,270	107,863,926	15,619,988	3,569,251	186,770,763
إجمالي دخل العمليات، صافي	2,732,615	363,127	3,368,601	1,130,206	371,414	7,965,963
دخل (مصاريف) ما بين القطاعات	241,586	46,756	(107,511)	(214,673)	33,842	-
صافي دخل العمولات الخاصة	2,297,889	49,765	2,291,261	507,050	33,812	5,179,777
دخل اتعاب وعمولات، صافي	406,055	313,922	1,072,156	(8,363)	-	1,783,770
إجمالي مصاريف العمليات، صافي	2,164,282	167,630	125,395	49,322	1,449,776	3,956,405
استهلاك ممتلكات ومعدات	100,691	-	4,658	8,605	161,820	275,774
مخصص انخفاض خسائر الائتمان، صافي	1,238,951	-	(208,216)	-	-	1,030,735
مخصص الانخفاض في قيمة الاستثمارات، صافي	-	-	-	21,609	-	21,609
حصة ارباح الشركات الزميلة، صافي	-	-	-	-	39,919	39,919
صافي الدخل (الخسارة)	568,333	195,497	3,243,206	1,080,884	(1,038,443)	4,049,477

ب. فيما يلي تحليلا بمخاطر الائتمان التي تعترف فيها المجموعة حسب القطاعات التشغيلية:-

2016 بآلاف الريالات السعودية	قطاع الأفراد	قطاع الشركات	قطاع الخزينة والاستثمار	الإجمالي
الموجودات المدرجة في قائمة المركز المالي الموحدة	**39,331,525**	**104,801,114**	**70,522,321**	**214,654,960**
التعهدات والالتزامات المحتملة	**-**	**61,221,783**	**-**	**61,221,783**
المشتقات	**-**	**-**	**1,042,067**	**1,042,067**

2015 بآلاف الريالات السعودية	قطاع الأفراد	قطاع الشركات	قطاع الخزينة والاستثمار	الإجمالي
الموجودات المدرجة في قائمة المركز المالي الموحدة	39,431,804	106,911,151	74,050,375	220,393,330
التعهدات والالتزامات المحتملة	-	68,623,251	-	68,623,251
المشتقات	-	-	1,197,985	1,197,985

إن مخاطر الائتمان تتضمن القيمة الدفترية للموجودات المدرجة في قائمة المركز المالي الموحدة ماعدا النقدية، والاستثمارات في حقوق الملكية، والاستثمارات في الشركة الزميله، والممتلكات والمعدات، والعقارات الأخرى، والموجودات الأخرى. تم ادراج المعادل الائتماني لمخاطر التعهدات والالتزامات المحتملة و المشتقات في مخاطر الائتمان.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)

للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2016 و 2015

28 - مخاطر الائتمان

ينشأ التعرض لمخاطر الائتمان بصفة أساسية من أنشطة الإقراض والتي ينتج عنها القروض والسلف والأنشطة الاستثمارية، ويوجد هناك أيضا مخاطر ائتمانية تنتج عن الأدوات المالية خارج قائمة المركز المالي مثل التزامات القروض. ويقوم البنك باستخدام نظام تصنيف ائتمان داخلي لتقييم الملاءه الائتمانية للاطراف الاخرى، وعدد درجات التصنيف وفقا لذلك .كما يستخدم البنك درجات تصنيف خارجية صادرة عن وكالات تصنيف رئيسية ، وحيثما ينطبق ذلك و تنشأ خسائر الائتمان المحتملة من عدم وجود التحليل الائتماني الملائم للملاءة المالية للمقترضين وعدم قدرتهم على خدمة الدين، والحصول على المستندات المناسبة وخلاف ذلك.

ويسعى البنك للسيطرة على مخاطر الائتمان من خلال سياسيات وإجراءات مراجعة طلبات الائتمان ومراقبتها للتعرض الائتماني بعد الصرف ووضع حدود للمعاملات مع الأطراف الأخرى المحددة، وتقييم ملاءة هذه الأطراف بصورة مستمرة. يتم تصميم سياسات إدارة المخاطر حيث تمكن البنك من تحديد المخاطر و وضع حدود ملائمه لها. و كذلك كي يتمكن من مراقبة المخاطرة ومدى الالتزام بتلك الحدود بالإضافة لمراقبة حدود المخاطرة، يقوم البنك بإدارة مخاطر الائتمان المتعلقة بأنشطته التجارية وذلك بإبرام اتفاقيات مقاصة رئيسة والدخول في ترتيبات ضمان مع الأطراف الأخرى في ظروف ملائمة والحد كذلك من فترات التعرض للمخاطر. كما قد يقوم البنك أحيانا بإقفال المعاملات أو التنازل عنها لصالح أطراف أخرى لتقليل مخاطر الائتمان.

وتمثل مخاطر الائتمان الخاصة بالمشتقات التكلفة المحتملة لاستبدال عقود المشتقات إذا اخفقت الأطراف الأخرى في الوفاء بالتزاماته. وللتحكم في مستوى المخاطر التي يمكن ان يتحملها البنك ، يتم تقييم البنك الأطراف الأخرى باستخدام نفس الأساليب التي يتبعها في تقييم أنشطة الإقراض.

يشير تركيز المخاطر إلى المخاطر الناشئة عن التوزيع غير المتكافئ لأطراف أخرين في الائتمان أو علاقة تجارية أخرى أو من التركيز في قطاع الاعمال أو المناطق الجغرافية. وفقاً لذلك، تتركز المخاطر في المحفظة الائتمانية من خلال عدم التوازن في توزيع التمويل الى:

- الاقتراض الفردي (التركز الفردي).
- قطاع الصناعة/ قطاع الخدمات (تركز القطاع)
- الأقاليم الجغرافية (التركز الإقليمي).

ويشير التركز في مخاطر الائتمان إلى الحساسية النسبية لأداء البنك تجاه التطورات التي قد تطرأ على أي من تصنيفات التركز.

ويقوم البنك بإدارة مخاطر الائتمان وذلك بتنويع أنشطة الإقراض لضمان عدم التركز المفرط في المخاطر الخاصة بأفراد أو مجموعة من العملاء في أماكن أو أنشطة معينة، كما يقوم البنك أيضاً بأخذ الضمانات، حسبما هو ملائم، كما يسعى البنك للحصول على ضمانات إضافية من الأطراف الأخرى بمجرد ملاحظة مؤشرات تدل على انخفاض في قيمة القروض والسلف ذات العلاقة.

وتراقب الإدارة القيمة السوقية للضمانات بشكل مستمر وتطلب ضمانات إضافية طبقا للاتفاقيات المبرمة، كما تقوم بمراقبة القيمة السوقية للضمانات التي تم الحصول عليها أثناء مراجعتها لمدى كفاية مخصص خسائر الانخفاض في القيمة. يقوم البنك بانتظام بمراجعة سياسات وانظمة إدارة المخاطر لتعكس التغيرات في منتجات الأسواق واتباع افضل الاساليب المستجدة. التصنيف الائتماني على البنوك والمؤسسات المالية الاخرى في إيضاح 5.

تمثل سندات الدين المدرجة في المحفظة الاستثمارية، غالبا، مخاطر ديون سيادية، ويتم تحليل الاستثمارات حسب الأطراف الأخرى في الإيضاح (6)، ولمزيد من التفصيل حول مكونات القروض والسلف، يرجى الرجوع إلى الإيضاح (7). كما تم الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بمخاطر الائتمان الخاصة بالمشتقات في الإيضاح (11)، بينما تم الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالتعهدات والالتزامات المحتملة في الإيضاح (19). إن الحد الاقصى لمخاطر الائتمان في نهاية الفترة المالية مع عدم الأخذ بالاعتبار أية ضمانات أو تعزيزات ائتمانية أخرى، لا يختلف جوهرياً عن مخاطر الائتمان من قبل القطاعات التشغيلية في الإيضاح (27). كما يتضمن الإيضاح (34) معلومات عن أوزان المخاطر المرجحة المتعلقة بها.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)

للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2016 و 2015

29 - التركيز الجغرافي

أ. فيما يلي التوزيع الجغرافي للفئات الرئيسية للموجودات والمطلوبات والتعهدات والإلتزامات المحتملة ومخاطر الائتمان:

2016 بآلاف الريالات السعودية	المملكة العربية السعودية	دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى ومنطقة الشرق الأوسط	أوروبا	أمريكا الشمالية	أمريكا اللاتينية	جنوب شرق آسيا	دول أخرى	الإجمالي
الموجودات								
نقدية وأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي	21,262,171	-	6	-	-	-	-	21,262,177
نقدية بالصندوق	4,307,676	-	6	-	-	-	-	4,307,682
أرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي	16,954,495	-	-	-	-	-	-	16,954,495
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	3,049,810	459,069	546,193	377,999	-	96,735	37,349	4,567,155
الحسابات الجارية	566,792	18,679	487,970	99,415	-	22,645	19,526	1,215,027
إيداعات اسواق المال	2,483,018	440,390	58,223	278,584	-	74,090	17,823	3,352,128
القيمة العادلة الإيجابية للمشتقات	106,801	28,307	54,187	-	-	-	-	189,295
استثمارات، صافي	29,021,900	1,386,254	3,598,313	9,550,850	2,736	739,960	857,368	45,157,381
المتاحة للبيع	1,609,555	13,241	3,561,970	9,550,850	2,736	739,960	535,675	16,013,987
مقتناة حتى تاريخ الاستحقاق	1,498	-	-	-	-	-	-	1,498
أخرى مقتناة بالتكلفة المطفأة	27,410,847	1,373,013	36,343	-	-	-	321,693	29,141,896
الاستثمارات في الشركات الزميلة	404,827	143,767						548,594
قروض وسلف، صافي	139,831,595	2,003,257	57,967	243,803	-	63,929	708,816	142,909,367
حساب جاري مدين	9,243,806	2,049	-	-	-	70	677	9,246,602
بطاقات ائتمان	744,747	-	-	-	-	-	-	744,747
قروض شخصية	37,845,216	-	-	-	-	-	-	37,845,216
قروض تجارية	91,809,255	2,001,208	57,967	243,803	-	63,859	708,139	94,884,231
أخرى	188,571	-	-	-	-	-	-	188,571
موجودات أخرى	566,638	-	-	311,028	-	-	-	877,666
مدينون وأخرى	566,638	-	-	311,028	-	-	-	877,666
الإجمالي	194,243,742	4,020,654	4,256,666	10,483,680	2,736	900,624	1,603,533	215,511,635

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)

للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2016 و 2015

29 - التركيز الجغرافي (تتمة)

أ. فيما يلي التوزيع الجغرافي للفئات الرئيسية للموجودات والمطلوبات والتعهدات والإلتزامات المحتملة ومخاطر الائتمان (تتمة)

2016 بآلاف الريالات السعودية	المملكة العربية السعودية	دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى ومنطقة الشرق الأوسط	أوروبا	أمريكا الشمالية	أمريكا اللاتينية	جنوب شرق آسيا	دول أخرى	الإجمالي
المطلوبات								
أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	4,493,899	2,856,185	889,231	261,539	-	21,440	314,419	8,836,713
الحسابات الجارية	24,557	562,865	281,198	115,173	-	21,440	33,056	1,038,289
ودائع اسواق المال	4,469,342	2,293,320	608,033	146,366	-	-	281,363	7,798,424
القيمة العادلة السلبية للمشتقات	61,771	25,395	51,472	-	-	-	-	138,638
ودائع العملاء	153,028,741	2,421,271	916,054	198,811	-	2,375	116,097	156,683,349
تحت الطلب	77,821,831	208	22,721	-	-	-	2,221	77,846,981
ادخار	314,672	3,145	372	701	-	1,011	5,081	324,982
لأجل	64,192,310	2,417,918	892,961	198,110	-	1,364	108,795	67,811,458
أخرى	10,699,928	-	-	-	-	-	-	10,699,928
سندات دين مصدرة	8,018,373	-	-	-	-	-	-	8,018,373
مطلوبات أخرى	6,138,261	-	22,831	7,218	-	557	-	6,168,867
دائنون واخرى	6,138,261	-	22,831	7,218	-	557	-	6,168,867
الإجمالي	171,741,045	5,302,851	1,879,588	467,568	-	24,372	430,516	179,845,940

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)

للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2016 و 2015

29 - التركيز الجغرافي (تتمة)

أ. فيما يلي التوزيع الجغرافي للفئات الرئيسية للموجودات والمطلوبات والتعهدات والإلتزامات المحتملة ومخاطر الائتمان (تتمة)

2016 بآلاف الريالات السعودية	المملكة العربية السعودية	دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى ومنطقة الشرق الأوسط	أوروبا	أمريكا الشمالية	أمريكا اللاتينية	جنوب شرق آسيا	دول أخرى	الإجمالي
التعهدات والالتزامات المحتملة	56,862,686	1,717,620	14,586,517	11,581,841	-	4,386,510	4,595,535	93,730,709
اعتمادات مستنديه	6,389,258	936,588	204,472	142		29,106	61,232	7,620,798
خطابات ضمان	39,459,061	483,351	14,209,998	8,848,662		4,357,404	4,490,862	71,849,338
قبولات	2,069,750	5,016	1,634			-	43,441	2,119,841
التزامات منح ائتمان غير قابلة للنقض	8,944,617	292,665	170,413	2,733,037				12,140,732
الحد الأقصى لمخاطر الائتمان (بالمعادل الائتماني وفقا للطريقة الموصي بها من قبل مؤسسة النقد السعودي)								
المشتقات	735,674	138,664	161,118	1,611	-	-	5,000	1,042,067
المقتناة لأغراض المتاجرة	735,299	138,664	161,118	1,611	-	-	5,000	1,041,692
مقتناة لتغطية مخاطر القيمة العادلة	375	-	-	-	-	-	-	375
التعهدات والالتزامات المحتملة	36,709,101	994,665	10,044,154	7,241,167	-	3,039,145	3,193,551	61,221,783
اعتمادات مستنديه	3,658,088	536,232	117,068	81	-	16,664	35,057	4,363,190
خطابات ضمان	27,370,482	335,273	9,856,659	6,137,808	-	3,022,481	3,115,053	49,837,756
قبولات	2,069,750	5,016	1,634	-	-	-	43,441	2,119,841
التزامات منح ائتمان غير قابلة للنقض	3,610,781	118,144	68,793	1,103,278	-	-	-	4,900,996

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)

للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2016 و 2015

29 - التركيز الجغرافي (تتمة)

أ. فيما يلي التوزيع الجغرافي للفئات الرئيسية للموجودات والمطلوبات والتعهدات والإلتزامات المحتملة ومخاطر الائتمان (تتمة)

2015 بآلاف الريالات السعودية	المملكة العربية السعودية	دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى ومنطقة الشرق الأوسط	أوروبا	أمريكا الشمالية	أمريكا اللاتينية	جنوب شرق آسيا	دول أخرى	الإجمالي
الموجودات								
نقدية وأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي	20,569,924	-	4	-	-	1	-	20,569,929
نقدية بالصندوق	4,062,751	-	4	-	-	1	-	4,062,756
ارصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي	16,507,173	-	-	-	-	-	-	16,507,173
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	1,068,740	101,886	3,431,566	4,503,269	-	9,384	154,656	9,269,501
الحسابات الجارية	-	65,745	292,694	4,493,210	-	9,384	154,656	5,015,689
ايداعات اسواق المال	1,068,740	36,141	3,138,872	10,059	-	-	-	4,253,812
القيمة العادلة الإيجابية للمشتقات	142,307	-	55,232	-	-	-	-	197,539
استثمارات، صافي	29,127,631	1,006,830	3,730,285	9,348,827	7,041	729,476	815,314	44,765,404
المتاحة للبيع	1,350,790	9,282	3,730,285	9,348,827	7,041	629,476	646,764	15,722,465
مقتناة حتى تاريخ الاستحقاق	44,876	-	-	-	-	-	-	44,876
أخرى مقتناة بالتكلفة المطفأة	27,731,965	997,548	-	-	-	100,000	168,550	28,998,063
استثمارات في شركات الزميلة	388,054	137,077	-	-	-	-	-	525,131
قروض وسلف، صافي	141,021,252	2,313,306	423,133	283,948	-	204,866	819,686	145,066,191
حساب جاري مدين	10,006,280	301	-	-	-	69	635	10,007,285
بطاقات ائتمان	810,932	-	-	-	-	-	-	810,932
قروض شخصية	37,776,744	-	-	-	-	-	-	37,776,744
قروض تجارية	91,217,566	2,312,013	423,133	283,948	-	204,797	819,051	95,260,508
أخرى	1,209,730	992	-	-	-	-	-	1,210,722
موجودات اخرى	409,542	-	-	359,526	-	-	-	769,068
مدينون واخرى	409,542	-	-	359,526	-	-	-	769,068
الإجمالي	192,727,450	3,559,099	7,640,220	14,495,570	7,041	943,727	1,789,656	221,162,763

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)

للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2016 و 2015

29 - التركيز الجغرافي (تتمة)

أ. فيما يلي التوزيع الجغرافي للفئات الرئيسية للموجودات والمطلوبات والتعهدات والإلتزامات المحتملة ومخاطر الائتمان (تتمة)

2015 بآلاف الريالات السعودية	المملكة العربية السعودية	دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى ومنطقة الشرق الأوسط	أوروبا	أمريكا الشمالية	أمريكا اللاتينية	جنوب شرق آسيا	دول أخرى	الإجمالي
المطلوبات								
أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	744,252	1,497,760	460,726	677,924	-	10,055	1,108,976	4,499,693
الحسابات الجارية	20,445	248,766	176,885	111,577	-	10,055	39,315	607,043
ودائع سوق المال	723,807	1,248,994	283,841	566,347	-	-	1,069,661	3,892,650
القيمة العادلة السلبية للمشتقات	179,917	3	7,209	-	-	-	-	187,129
ودائع العملاء	163,002,141	2,724,009	1,592,659	172,610	-	1,124	359,590	167,852,133
تحت الطلب	71,918,100	299	27,531	-	-	-	193,613	72,139,543
ادخار	316,032	4,688	568	881	-	1,049	10,400	333,618
لأجل	81,077,691	2,719,022	1,564,560	171,729	-	75	155,577	85,688,654
أخرى	9,690,318	-	-	-	-	-	-	9,690,318
سندات دين مصدرة	8,011,313	-	-	-	-	-	-	8,011,313
مطلوبات أخرى	6,175,171	-	36,416	8,401	-	507	-	6,220,495
دائنون واخرى	6,175,171	-	36,416	8,401	-	507	-	6,220,495
الإجمالي	178,112,794	4,221,772	2,097,010	858,935	-	11,686	1,468,566	186,770,763

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)

للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2016 و 2015

29 - التركيز الجغرافي (تتمة)

أ. فيما يلي التوزيع الجغرافي للفئات الرئيسية للموجودات والمطلوبات والتعهدات والإلتزامات المحتملة ومخاطر الائتمان (تتمة)

2015 بآلاف الريالات السعودية	المملكة العربية السعودية	دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى ومنطقة الشرق الأوسط	أوروبا	أمريكا الشمالية	أمريكا اللاتينية	جنوب شرق آسيا	دول أخرى	الإجمالي
التعهدات والالتزامات المحتملة	66,542,223	1,337,285	15,307,637	13,064,321	-	5,103,285	4,483,407	105,838,158
اعتمادات مستنديه	8,219,025	967,502	196,698	-	-	5,671	21,433	9,410,329
خطابات ضمان	46,272,941	350,697	14,903,307	10,486,762	-	5,096,803	4,450,211	81,560,721
قبولات	3,585,202	4,243	32,003	-		811	11,763	3,634,022
التزامات منح ائتمان غير قابلة للنقض	8,465,055	14,843	175,629	2,577,559				11,233,086
الحد الأقصى لمخاطر الائتمان (بالمعادل الائتماني وفقا للطريقة الموصي بها من قبل مؤسسة النقد السعودي)								
المشتقات	588,699	324,978	266,786	12,819	-	-	4,702	1,197,985
المقتناة لأغراض المتاجرة	587,949	324,978	266,009	12,819	-	-	4,702	1,196,458
مقتناة لتغطية مخاطر القيمة العادلة	750	-	777	-	-	-	-	1,527
التعهدات والالتزامات المحتملة	42,735,881	672,119	10,325,505	8,381,326	-	3,464,865	3,043,555	68,623,251
اعتمادات مستنديه	3,588,695	422,443	85,885			2,476	9,358	4,108,857
خطابات ضمان	31,427,030	238,182	10,121,827	7,122,257		3,461,578	3,022,434	55,393,308
قبولات	3,585,202	4,243	32,003			811	11,763	3,634,022
التزامات منح ائتمان غير قابلة للنقض	4,134,954	7,251	85,790	1,259,069				5,487,064

ب. فيما يلي التوزيع الجغرافي للقروض والسلف غير العاملة ومخصص خسائر الائتمان:

بألاف الريالات السعودية

المملكة العربية السعودية	قروض وسلف غير عاملة، صافي		مخصص خسائر الائتمان	
	2016	2015	2016	2015
قروض تجارية*	986,321	1,245,391	(1,463,106)	(799,134)
قروض شخصية	171,701	113,352	(42,060)	(27,264)
الإجمالي	1,158,022	1,358,743	(1,505,166)	(826,398)

*تشمل السحب على المكشوف

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)

للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2016 و 2015

30 - مخاطر السوق

مخاطر السوق هي المخاطر المتعلقة بتقلبات القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية نتيجة للتغيرات التي تحدث في السوق مثل تغيرات أسعار العمولات الخاصة وأسعار تحويل العملات الأجنبية وأسعار الأسهم. يصنف البنك مخاطر السوق كمحفظة تجارية أو محفظة غير تجارية / مصرفية. يتم إدارة ومراقبة مخاطر السوق للمحفظة التجارية بإستخدام طريقة القيمة المعرضة للمخاطر ويتم إدارة ومراقبة مخاطر السوق للمحفظة غير التجارية أو المصرفية بإستخدام مزيج من اختبارات الجهد وتحليل الحساسية:.

أ. مخاطر السوق- المحفظة لأغراض المتاجرة

وضع البنك حدوداً (لطريقة القيمة المعرضة للمخاطر ولمستويات المخاطر التي يتم التعرض لها) لمستويات المخاطر المقبولة لإدارة المحفظة التجارية. ولإدارة مخاطر السوق للمحفظة التجارية، يقوم البنك بتطبيق طريقة القيمة المعرضة للمخاطر لتقويم مراكز مخاطر السوق ولوضع تقديرات للخسائر الاقتصادية المحتملة بناءاً على مجموعة من الافتراضات والتغيرات في الظروف السائدة للسوق.

تعتبر طريقة القيمة المعرضة للمخاطر تقديراً للتغير السلبي المحتمل في القيمة السوقية للمحفظة عند مستوى معين من الثقة وعلى مدى فترة زمنية محددة. يستخدم البنك طريقة «التغير – التغير المشترك» لاحتساب القيمة المعرضة للمخاطر للمحفظة التجارية بناءاً على البيانات التاريخية (لمدة سنة). يتم تصميم طريقة القيمة المعرضة للمخاطر عادة لقياس مخاطر السوق في ظل ظروف السوق العادية وبالتالي هناك قصور في استخدام طريقة القيمة المعرضة للمخاطر لأنها مبنية على معدلات إرتباط تاريخية وعلى التغيرات في أسعار السوق وتفترض بأن تكون الحركات المستقبلية على شكل بيان إحصائي.

يحتسب البنك القيمة المعرضة للمخاطر وفقاً للآتي:

1) فترة احتفاظ لمدة 10 ايام عند مستوى ثقة 99% لأغراض احتساب رأس المال النظامي (بإستخدام طريقة IMA المذكورة في إتفاقية بازل (2) والتي يعتزم البنك إتباعها مستقبلاً).

2) فترة إحتفاظ لمدة يوم واحد عند مستوى ثقة 99% لأغراض إعداد التقارير الداخلية والافصاح.

إن طريقة القيمة المعرضة للمخاطر التي يتبعها البنك عبارة عن تقديرات موضوعة بإستخدام مستوى ثقة 99% من الخسائر المحتملة التي لا يتوقع تجاوزها في حالة ثبات الظروف السائدة بالسوق لمدة يوم أو 10 أيام. إن استخدام نسبة 99% على مدى يوم واحد يوضح بأن الخسائر التي تجاوزت مبلغ القيمة المعرضة للمخاطر يجب ألا تحدث – في المتوسط – أكثر من مرة كل مائة يوم.

تمثل القيمة المعرضة للمخاطر مخاطر المحافظ عند نهاية يوم عمل ما، ولكنها لا تشتمل على أي خسائر قد تحدث خارج نطاق فترة الثقة المحددة. وقد تختلف النتائج التجارية الفعلية التي بنيّت عليها حسابات القيمة المعرضة للمخاطر خاصة وأن هذه الحسابات لا تعطي مؤشراً ذا معنى عن الأرباح والخسائر التي قد تتحقق في ظل ظروف السوق غير الاعتيادية.

وللتغلب على القصور أعلاه المتعلق بطريقة القيمة المعرضة للمخاطر، يستخدم البنك أيضاً بعض اختبارات الجهد لكل من مخاطر المحافظ غير التجارية والتجارية للوقوف على الظروف التي تحدث خارج فترات الثقة الاعتيادية بإستخدام ستة سيناريوهات لاختبارات الجهد لكامل البنك، ويتم إصدار تقارير دورية منتظمة لجنة الموجودات والمطلوبات بالبنك توضح الخسائر المحتمل حدوثها للنظر فيها.

فيما يلي البيانات المتعلقة بالقيمة المعرضة للمخاطر الخاصة بالبنك للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2016 و 2015 بإستخدام فترة احتفاظ ليوم واحد وعند مستوى ثقة 99%. كافة المبالغ بملايين الريالات السعودية:

2016	مخاطر أسعار الصرف الأجنبي	مخاطر أسعار العمولات الخاصة	مخاطر أسعار الأسهم	المخاطر الكلية
القيمة المعرضة للمخاطر في 31 ديسمبر 2016	3.64	0.19	0.00	3.62
متوسط القيمة المعرضة للمخاطر 2016	4.79	0.79	0.00	4.97
الحد الأقصى للقيمة المعرضة للمخاطر 2016	35.14	6.34	0.00	35.10
الحد الأدنى للقيمة المعرضة للمخاطر 2016	0.20	0.08	0.00	0.22

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)

للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2016 و 2015

30 - مخاطر السوق (تتمة)

أ. مخاطر السوق- المحفظة لأغراض المتاجرة (تتمة)

2015	مخاطر أسعار الصرف الأجنبي	مخاطر أسعار العمولات الخاصة	مخاطر أسعار الأسهم	المخاطر الكلية
القيمة المعرضة للمخاطر في31 ديسمبر 2015	33.19	4.00	0.00	33.58
متوسط القيمة المعرضة للمخاطر 2015	5.72	3.12	0.00	6.66
الحد الأقصى للقيمة المعرضة للمخاطر 2015	42.30	4.48	0.00	41.38
الحد الأدنى للقيمة المعرضة للمخاطر 2015	0.66	1.50	0.00	2.12

ب. مخاطر السوق – المحفظة لغير اغراض المتاجرة:

1 - مخاطر أسعار العمولات الخاصة:

تنشأ مخاطر أسعار العمولات الخاصة نتيجة لاحتمال تأثير التغيرات في اسعار العمولات الخاصه على القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للادوات المالية. وقد أقر البنك حدودا « لصافي دخل العمولات الخاصة المعرض للمخاطر – NIIR " و " القيمة السوقية المعرضة للمخاطر- MVaR " والتي يتم مراقبتها بواسطة لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات بالبنك. ويوجد حدود للفجوات لتغطية مخاطر عمليات الصرف الأجنبي الآجلة وعمليات أسواق المال لجميع العملات. ويراقب البنك المراكز يومياً ويستخدم استراتيجيات التغطية لضمان بقاء على هذه المراكز ضمن الحدود المقررة لهذه الفجوات.

ويوضح الجدول التالي اثر التغيرات المحتملة والمعقولة في أسعار العمولات الخاصة، مع بقاء المتغيرات الأخرى، على قائمة الدخل الموحدة أو حقوق المساهمين.

يمثل الاثر في الدخل بأنها أثر التغيرات المفترضة في أسعار العمولات الخاصة على صافي دخل العمولات الخاصة لمدة عام، على الموجودات والمطلوبات المالية المقتناة لغير اغراض المتاجرة بسعر عائم كما في 31 ديسمبر 2016 و 2015 شاملا اثر التغطية المتعلقة بها. تم احتساب الاثر على حقوق المساهمين وذلك بإعادة تقييم الموجودات المالية المتاحة للبيع بعموله ثابته بما في ذلك اثر تغطية المخاطر المتعلقة بها كما في 31 ديسمبر 2016 و 2015 والناتجة عن اثر التغييرات المفترضة في أسعار العمولات الخاصة. ويتم تحليل الحساسية في حقوق المساهمين حسب تاريخ استحقاق الموجودات والمقايضات. ويتم تحليل ومراقبة مخاطر العمليات المصرفية حسب تركزات العملات ويتم الافصاح عن الاثار المتعلقة بها بملايين الريالات السعودية.

2016 العملة	الزيادة في نقاط الاساس	الاثر على دخل العمولات الخاصة	الاثر على حقوق المساهمين			
			6 أشهر أو أقل	سنة واحدة أو أقل	1 – 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	الإجمالي
ريال سعودي	+100	187.20	-	-	-	-	-
دولار امريكي	+100	(48.26)	(1.18)	(1.68)	(52.09)	(276.59)	(331.55)
يورو	+100	(7.55)	(0.42)	(0.12)	(5.40)	(4.45)	(10.39)
جنيه إسترليني	+100	(5.45)	(0.15)	(0.74)	(2.13)	(1.35)	(4.38)
ين ياباني	+100	2.31	(0.04)	-	(0.08)	-	(0.12)
أخرى	+100	(0.45)	(0.06)	(0.06)	(1.09)	(0.06)	(1.27)

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)

للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2016 و 2015

30 - مخاطر السوق (تتمة)

ب. مخاطر السوق – المحفظة لغير اغراض المتاجرة (تتمة)

العملة	النقص في نقاط الاساس	الاثر على دخل العمولات الخاصة	الاثر على حقوق المساهمين			
			6 أشهر أو أقل	سنة واحدة أو أقل	1 – 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	الإجمالي
ريال سعودي	-100	(187.39)	-	-	-	-	-
دولار امريكي	-100	48.34	1.18	1.68	52.09	276.59	331.55
يورو	-100	(0.03)	0.42	0.12	5.40	4.45	10.39
جنيه إسترليني	-100	4.14	0.15	0.74	2.13	1.35	4.38
ين ياباني	-100	(2.22)	0.04	-	0.08	-	0.12
أخرى	-100	0.46	0.06	0.06	1.09	0.06	1.27

2015 العملة	الزيادة في نقاط الاساس	الاثر على دخل العمولات الخاصة	الأثر على حقوق المساهمين			
			6 أشهر أو أقل	سنة واحدة أو أقل	1 – 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	الإجمالي
ريال سعودي	+100	58.4					
دولار امريكي	+100	(94.1)	(1.37)	(1.21)	(50.60)	(294.58)	(347.76)
يورو	+100	(3.2)	(0.67)	(0.80)	(10.02)	(7.87)	(19.35)
جنيه إسترليني	+100	(9.4)	(0.09)	(0.07)	(3.66)	(0.45)	(4.27)
ين ياباني	+100	3.1	-	(0.15)	(0.42)	(0.01)	(0.59)
أخرى	+100	(0.6)	-	(0.02)	(0.53)	(0.02)	(0.57)

العملة	النقص في نقاط الاساس	الاثر على دخل العمولات الخاصة	الأثر على حقوق المساهمين			
			6 أشهر أو أقل	سنة واحدة أو أقل	1 – 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	الإجمالي
ريال سعودي	-100	(59.6)					
دولار امريكي	-100	85.5	1.37	1.21	50.60	294.58	347.76
يورو	-100	0.1	0.67	0.80	10.02	7.87	19.35
جنيه إسترليني	-100	8.9	0.09	0.07	3.66	0.45	4.27
ين ياباني	-100	(3.1)	-	0.15	0.42	0.01	0.59
أخرى	-100	0.5	-	0.02	0.53	0.02	0.57

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)

للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2016 و 2015

30 - مخاطر السوق (تتمة)

آثار أسعار العمولات الخاصة بالموجودات والمطلوبات والبنود خارج قائمة المركز المالي

يدير البنك أثار التقلبات في أسعار العمولات الخاصة السائدة بالسوق على مركزه المالي وتدفقاته النقدية، يتعرض البنك لمخاطر أسعار العمولات نتيجة لعدم التطابق أو لوجود فجوات بين قيم الموجودات والمطلوبات والأدوات خارج قائمة المركز المالي التي تستحق أو سيتم تجديد أسعارها في فترة محددة. ويقوم البنك بإدارة هذه المخاطر بمطابقة تواريخ تجديد أسعار الموجودات والمطلوبات من خلال استراتيجيات إدارة المخاطر.

يلخص الجدول أدناه تعرض البنك لمخاطر أسعار العمولات الخاصة ويتضمن موجودات ومطلوبات المجموعة المسجلة بالقيمة الدفترية مصنفة حسب تاريخ تجديد الأسعار أو تاريخ الاستحقاق، أيهما يحدث أولاً.

2016 بآلاف الريالات السعودية	خلال 3 أشهر	3-12 شهر	1-5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	غير مرتبطة بعمولة خاصة	الإجمالي
الموجودات						
نقدية وأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي	8,750,000	-	-	-	12,512,177	21,262,177
نقدية بالصندوق	-	-	-	-	4,307,682	4,307,682
ارصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي	8,750,000	-	-	-	8,204,495	16,954,495
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	3,523,483	385,000	-	-	658,672	4,567,155
الحسابات الجارية	556,355	-	-	-	658,672	1,215,027
إيداعات اسواق المال	2,967,128	385,000	-	-	-	3,352,128
القيمة العادلة الإيجابية للمشتقات	113,257	16,958	39,299	19,781	-	189,295
استثمارات، صافي	16,764,616	6,199,724	10,973,382	8,795,085	2,424,574	45,157,381
المتاحة للبيع	2,153,633	1,105,243	5,659,149	4,671,388	2,424,574	16,013,987
مقتناة حتى تاريخ الاستحقاق	32	1,466	-	-	-	1,498
أخرى مقتناة بالتكلفة المطفأة	14,610,951	5,093,015	5,314,233	4,123,697	-	29,141,896
استثمارات في شركات الزميلة					548,594	548,594
قروض وسلف، صافي	58,371,418	39,257,249	28,149,567	17,131,133	-	142,909,367
حساب جاري مدين	9,246,602	-	-	-	-	9,246,602
بطاقات ائتمان	744,747	-	-	-	-	744,747
قروض شخصية	210,797	524,858	20,459,177	16,650,384	-	37,845,216
قروض تجارية	47,980,701	38,732,391	7,690,390	480,749	-	94,884,231
اخرى	188,571	-	-	-	-	188,571
عقارات أخرى	-	-	-	-	245,017	245,017
ممتلكات ومعدات، صافي	-	-	-	-	1,862,349	1,862,349
موجودات أخرى	293,437	-	-	-	584,229	877,666
مدينون واخرى	293,437	-	-	-	584,229	877,666
إجمالي الموجودات	87,816,211	45,858,931	39,162,248	25,945,999	18,835,612	217,619,001

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)

للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2016 و 2015

30 - مخاطر السوق (تتمة)

آثار أسعار العمولات الخاصة بالموجودات والمطلوبات والبنود خارج قائمة المركز المالي (تتمة)

2016 بآلاف الريالات السعودية	خلال 3 أشهر	3-12 شهر	1-5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	غير مرتبطة بعمولة خاصة	الإجمالي
المطلوبات وحقوق المساهمين						
أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	7,491,499	306,925	-	-	1,038,289	8,836,713
الحسابات الجارية	-				1,038,289	1,038,289
ودائع اسواق المال	7,491,499	306,925	-	-	-	7,798,424
القيمة العادلة السلبية للمشتقات	93,081	17,134	11,580	16,843	-	138,638
ودائع العملاء	54,853,528	13,932,939	43,929	-	87,852,953	156,683,349
تحت الطلب	693,956	-	-	-	77,153,025	77,846,981
ادخار	324,982	-	-	-	-	324,982
لأجل	53,834,590	13,932,939	43,929	-	-	67,811,458
أخرى	-				10,699,928	10,699,928
سندات دين مصدرة	4,015,672	4,002,701	-	-	-	8,018,373
مطلوبات أخرى	-	-	-	-	6,168,867	6,168,867
دائنون وأخرى	-	-	-	-	6,168,867	6,168,867
حقوق المساهمين	-	-	-	-	37,773,061	37,773,061
اجمالي المطلوبات وحقوق المساهمين	66,453,780	18,259,699	55,509	16,843	132,833,170	217,619,001
مخاطر أسعار العمولات الخاصة – الفجوة للبنود داخل قائمة المركز المالي	21,362,431	27,599,232	39,106,739	25,929,156	(113,997,558)	
مخاطر أسعار العمولات الخاصة – الفجوة للبنود خارج قائمة المركز المالي	-	-	-	-	-	
إجمالي الفجوة الخاضعة لمخاطر أسعار العمولات الخاصة	21,362,431	27,599,232	39,106,739	25,929,156	(113,997,558)	
الموقف التراكمي الخاضع لمخاطر أسعار العمولات الخاصة	21,362,431	48,961,663	88,068,402	113,997,558	-	

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)

للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2016 و 2015

30 - مخاطر السوق (تتمة)

آثار أسعار العمولات الخاصة بالموجودات والمطلوبات والبنود خارج قائمة المركز المالي (تتمة)

2015 بآلاف الريالات السعودية	خلال 3 أشهر	3-12 شهر	1-5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	غير مرتبطة بعمولة خاصة	الإجمالي
الموجودات						
نقدية وأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي	7,709,595	-	-	-	12,860,334	20,569,929
نقدية بالصندوق	-	-	-	-	4,062,756	4,062,756
ارصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي	7,709,595	-	-	-	8,797,578	16,507,173
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	8,211,214	-	-	-	1,058,287	9,269,501
الحسابات الجارية	3,957,402	-	-	-	1,058,287	5,015,689
إيداعات اسواق المال	4,253,812	-	-	-	-	4,253,812
القيمة العادلة الإيجابية للمشتقات	131,715	9,490	44,850	11,484	-	197,539
استثمارات، صافي	14,834,087	8,681,085	9,728,394	8,768,962	2,752,876	44,765,404
المتاحة للبيع	2,161,342	1,068,726	5,116,648	4,622,873	2,752,876	15,722,465
مقتناة حتى تاريخ الاستحقاق	15,795	27,682	1,399	-	-	44,876
أخرى مقتناة بالتكلفة المطفأة	12,656,950	7,584,677	4,610,347	4,146,089	-	28,998,063
استثمارات في شركات الزميلة	-	-	-	-	525,131	525,131
قروض وسلف، صافي	57,020,002	40,427,626	31,268,839	16,349,724	-	145,066,191
حساب جاري مدين	10,007,285	-	-	-	-	10,007,285
بطاقات ائتمان	810,932	-	-	-	-	810,932
قروض شخصية	250,459	406,502	21,603,536	15,516,247	-	37,776,744
قروض تجارية	44,740,604	40,021,124	9,665,303	833,477	-	95,260,508
أخرى	1,210,722	-	-	-	-	1,210,722
عقارات أخرى	-	-	-	-	258,411	258,411
ممتلكات ومعدات، صافي	-	-	-	-	1,894,701	1,894,701
موجودات أخرى	254,250	-	-	-	514,818	769,068
مدينون واخرى	254,250	-	-	-	514,818	769,068
إجمالي الموجودات	88,160,863	49,118,201	41,042,083	25,130,170	19,864,558	223,315,875

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)

للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2016 و 2015

30 - مخاطر السوق (تتمة)

آثار أسعار العمولات الخاصة بالموجودات والمطلوبات والبنود خارج قائمة المركز المالي (تتمة)

2015 بآلاف الريالات السعودية	خلال 3 أشهر	3-12 شهر	1-5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	غير مرتبطة بعمولة خاصة	الإجمالي
المطلوبات وحقوق المساهمين						
أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	3,892,650	-	-	-	607,043	4,499,693
الحسابات الجارية	-	-	-		607,043	607,043
ودائع سوق النقد	3,892,650	-	-	-	-	3,892,650
القيمة العادلة السلبية للمشتقات	149,687	10,258	20,728	6,456	-	187,129
ودائع العملاء	74,066,076	13,160,599	150,334	-	80,475,124	167,852,133
تحت الطلب	1,354,737	-	-	-	70,784,806	72,139,543
ادخار	333,618	-	-	-	-	333,618
لأجل	72,377,721	13,160,599	150,334	-	-	85,688,654
أخرى	-	-	-	-	9,690,318	9,690,318
سندات دين مصدرة	4,009,762	4,001,551	-	-	-	8,011,313
مطلوبات أخرى	-	-	-	-	6,220,495	6,220,495
دائنون وأخرى	-	-	-	-	6,220,495	6,220,495
حقوق المساهمين	-	-	-	-	36,545,112	36,545,112
اجمالي المطلوبات وحقوق المساهمين	82,118,175	17,172,408	171,062	6,456	123,847,774	223,315,875
مخاطر أسعار العمولات الخاصة – الفجوة للبنود داخل قائمة المركز المالي	6,042,688	31,945,793	40,871,021	25,123,714	(103,983,216)	
مخاطر أسعار العمولات الخاصة – الفجوة للبنود خارج قائمة المركز المالي	-	-	-	-	-	
إجمالي الفجوة الخاضعة لمخاطر أسعار العمولات الخاصة	6,042,688	31,945,793	40,871,021	25,123,714	(103,983,216)	
الموقف التراكمي الخاضع لمخاطر أسعار العمولات الخاصة	6,042,688	37,988,481	78,859,502	103,983,216	-	

2 - مخاطر العملات

تمثل مخاطر العملة مخاطر التغير في قيمة الأدوات المالية نتيجة التغيرات في أسعار الصرف الأجنبي. وقد أقر مجلس إدارة البنك حدوداً لمراكز العملات والتي يتم مراقبتها بشكل يومي، كما يتم استخدام استراتيجيات تغطية المخاطر و لضمان بقاء المراكز ضمن الحدود المقررة.

ويظهر الجدول أدناه العملات التي يتعرض لها البنك بشكل جوهري كما في 31 ديسمبر 2016 و2015 في الموجودات والمطلوبات المالية لغير أغراض المتاجرة، والتدفقات النقدية المتوقعة. ويحسب التحليل أثر التغيرات المحتملة والمقبولة في أسعار العملات مقابل الريال السعودي، مع بقاء باقي المتغيرات الأخرى ثابتة على قائمة الدخل الموحدة، (بسبب تغير القيمة العادلة للموجودات والالتزامات المالية المقتناه لغير أغراض المتاجرة) وعلى حقوق المساهمين (نتيجة التغير في القيمة العادلة لمقايضات العملات وعقود الصرف الأجنبي الآجلة والمستخدمة لتغطية مخاطر التدفقات النقدية). ويظهر التأثير الإيجابي زيادة محتملة في قائمة الدخل الموحدة أو حقوق المساهمين بينما يظهر التأثير السلبي الانخفاض المحتمل في قائمة الدخل الموحدة أو حقوق المساهمين.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)

للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2016 و 2015

30 - مخاطر السوق (تتمة)

آثار أسعار العمولات الخاصة بالموجودات والمطلوبات والبنود خارج قائمة المركز المالي (تتمة)

كما في 31 ديسمبر 2016	التغير في سعر العملة %	الأثر على صافي الدخل (ملايين الريالات السعودية)
دولار أمريكي	±1	±5.94
يورو	±1	±0.32
جنية إسترليني	±1	±0.02
ين ياباني	±1	±0.14
العملات الأخرى	±1	±0.01

كما في 31 ديسمبر 2015	التغير في سعر العملة %	الأثر على صافي الدخل (ملايين الريالات السعودية)
دولار أمريكي	±1	±5.40
يورو	±1	±0.46
جنية إسترليني	±1	±0.1
ين ياباني	±1	±0.17
العملات الأخرى	±1	±0.007

3 - مخاطر العملات الأجنبية

يدير البنك مخاطر آثار التقلبات في أسعار الصرف السائدة بالسوق على مركزه المالي وتدفقاته النقدية. ويقوم مجلس الإدارة بوضع حدود لمستوى المخاطر المقبولة لكل عملة وبشكل إجمالي لمراكز العملات ليلا و خلال اليوم ((Overnight Position ، حيث يتم مراقبتها يومياً. وفيما يلي تحليلاً بصافي المخاطر الجوهرية الخاصه في البنك كما في نهاية السنه بشان العملات الاجنبية التالية:

بآلاف الريالات السعودية	2016 مركز طويل (قصير)	2015 مركز طويل (قصير)
دولار أمريكي	607,562	970,636
ين ياباني	467	329
يورو	(160)	(68)
جنية إسترليني	41	3,872
أخرى	41,176	18,833

المركز طويل يقصد به ان الموجودات بعملة اجنبية اكثر من المطلوبات لنفس العملة والمركز (قصير) يمثل العكس.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)

للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2016 و 2015

30 - مخاطر السوق (تتمة)

ب. مخاطر السوق – المحفظة لغير اغراض المتاجرة (تتمة)

4 - مخاطر أسعار الأسهم

تشير مخاطر أسعار الأسهم إلى انخفاض القيمة العادلة للأسهم في محفظة الاستثمارات المقتناة لغير أغراض المتاجرة نتيجة للتغيرات المحتملة و المعقوله في مؤشرات الأسهم وقيمة الأسهم الفردية. ويوضح الجدول التالي الأثر على استثمارات البنك في الأسهم المتاحة للبيع نتيجة للتغيرات المقبولة والممكنة في مؤشرات الأسهم مع تثبيت باقي المتغيرات الأخرى على النحو التالي:-

مؤشرات السوق	31 ديسمبر 2016		31 ديسمبر2015	
	التغير في قيمة المؤشر %	الاثر (ملايين الريالات السعودي)	التغير في قيمة المؤشر%	الاثر)ملايين الريالات السعودي)
تداول	+5	46.46	+5	49.35
	+10	92.93	+10	98.69
	-5	(46.46)	-5	(49.35)
	-10	(92.93)	-10	(98.69)

31 - مخاطر السيولة

تمثل مخاطر السيولة عدم مقدرة البنك على تلبية صافي متطلبات التمويل الخاصة به. ويمكن أن تحدث مخاطر السيولة عند وجود اضطراب في السوق أو انخفاض مستوى درجات التصنيف الائتماني مما يؤدي إلى شح مفاجئ في بعض مصادر التمويل. وللتقليل من هذه المخاطر، قامت الإدارة بتنويع مصادر التمويل، وإدارة الموجودات بعد الأخذ بعين الاعتبار توفر السيولة، والحفاظ على رصيد كافٍ للنقدية وشبه النقدية والأوراق المالية القابلة للتداول.

تقوم الإدارة بمراقبة الاستحقاقات للتأكد من كفاية السيولة اللازمة لها. ويتم مراقبة موقف السيولة يوميا ويتم تطبيق اختبارات جهد منتظمة بشأن السيولة باستخدام سيناريوهات متعددة تغطي الظروف الاعتيادية و غير الاعتيادية في السوق. إن جميع السياسات والإجراءات المرتبطة بكفاية السيولة يتم مراجعتها واعتمادها بواسطة لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات بالبنك. يتم تقديم تقارير تغطي موقف السيولة للمجموعة ويتم تزويد لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات دوريا بتقرير موجز يشتمل على الاستثناءات والإجراءات التصحيحية التي تمت.

وطبقاً لنظام مراقبه البنوك وكذلك التعليمات الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي، يحتفظ البنك لدى مؤسسة النقد العربي السعودي بوديعة نظامية تعادل 7% (2015: 7%) من إجمالي الودائع تحت الطلب، و4% (2015: 4%) من إجمالي ودائع الادخار والودائع لأجل. كما يحتفظ البنك بالإضافة إلى الوديعة النظامية باحتياطي سيولة لا يقل عن 20% من التزامات ودائعه، ويتكون هذا الاحتياطي من النقد أو الذهب أو سندات التنمية الحكومية أو الموجودات التي يمكن تحويلها إلى نقد خلال فترة لا تزيد عن ثلاثين يوماً. كما يمكن للبنك الاحتفاظ بمبالغ إضافية من خلال تسهيلات اعادة الشراء لدى مؤسسة النقد العربي السعودي لغاية 75% من القيمة الاسمية للسندات المحتفظ بها.

يشمل الجدول أدناه على ملخص استحقاقات المطلوبات المالية للمجموعة في 31 ديسمبر 2016 و 2015 بناء على الالتزامات التعاقدية للسداد غير المخصومة. و حيث ان العمولات الخاصة المدفوعة ، مدرجة في الجدول، فإن المبالغ الاجمالية لا تتطابق مع قائمة المركز المالي. تم تحديد الاستحقاقات التعاقدية للموجودات و المطلوبات على أساس الفترة المتبقية بتاريخ قائمة المركز المالي حتى تاريخ الاستحقاقات التعاقدية، ولا تأخذ بعين الاعتبار تاريخ الاستحقاق الفعلي المتوقع. لا تتوقع المجموعة أن يطالب العملاء بالسداد في التاريخ المبكر المطلوب من المجموعة السداد فيه، كما أن الجدول لا يؤثر على التدفقات النقدية المتوقعة حسبما تظهره الوقائع التاريخية للاحتفاظ بالودائع من قبل المجموعة. والمبالغ الموضحة بالجدول ادناه تمثل استحقاقات محفظة المطلوبات غير المخصومة.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)

للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2016 و 2015

31 - مخاطر السيولة (تتمة)

أ. فيما يلي محفظة استحقاق المطلوبات غير المخصومة:

2016 بآلاف الريالات السعودية	خلال 3 شهور	3-12 شهر	1-5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	الإجمالي
المطلوبات المالية					
أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	8,531,067	307,212	-	-	8,838,279
الحسابات الجارية	1,038,289	-	-	-	1,038,289
ودائع اسواق المال	7,492,778	307,212	-	-	7,799,990
ودائع عملاء	142,928,377	13,989,411	45,051	-	156,962,839
تحت الطلب	77,846,981	-	-	-	77,846,981
ادخار	324,984	-	-	-	324,984
لآجل	54,056,484	13,989,411	45,051	-	68,090,946
أخرى	10,699,928	-	-	-	10,699,928
سندات دين مصدرة	63,647	190,942	4,953,404	4,458,786	9,666,779
أدوات مالية مشتقة(إجمالي التعاقدات المستحقة)	4,668,650	106,745	339,740	43,826	5,158,961
مقتناة لأغراض المتاجرة	36,623	106,363	339,740	43,826	526,552
مقتناة لتغطية مخاطر القيمة العادلة	382	382	-	-	764
المصروفات المستحقة والدائنون	4,631,645	-	-	-	4,631,645
اجمالي المطلوبات المالية غير المخصومة	156,191,741	14,594,310	5,338,195	4,502,612	180,626,858

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)

للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2016 و 2015

31 - مخاطر السيولة (تتمة)

أ. فيما يلي محفظة استحقاق المطلوبات غير المخصومة (تتمة)

2015 بآلاف الريالات السعودية	خلال 3 شهور	3-12 شهر	1-5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	الإجمالي
المطلوبات المالية					
أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	4,501,213	-	-	-	4,501,213
الحسابات الجارية	607,043	-	-	-	607,043
ودائع اسواق المال	3,894,170	-	-	-	3,894,170
ودائع عملاء	154,688,417	13,206,444	153,380	-	168,048,241
تحت الطلب	72,139,543	-	-	-	72,139,543
ادخار	334,743	492	-	-	335,235
لآجل	72,523,813	13,205,952	153,380	-	85,883,145
أخرى	9,690,318	-	-	-	9,690,318
سندات دين مصدرة	36,775	110,325	4,619,335	4,344,476	9,110,911
ادوات مالية مشتقة(إجمالي التعاقدات المستحقة)	5,030,193	72,315	237,758	51,965	5,392,231
مقتناة لأغراض المتاجرة	23,172	70,784	237,290	51,965	383,211
مقتناه لتغطية مخاطر القيمة العادلة	691	1,531	468	-	2,690
المصروفات المستحقة والدائنون	5,006,330	-	-	-	5,006,330
إجمالي المطلوبات المالية غير المخصومة	164,256,598	13,389,084	5,010,473	4,396,441	187,052,596

ب. يلخص الجدول أدناه قائمة محفظة استحقاق موجودات ومطلوبات المجموعة. يتم تحديد الاستحقاقات التعاقدية للموجودات والمطلوبات على أساس الفترة المتبقية بتاريخ قائمة المركز المالي حتى تاريخ الاستحقاقات التعاقدية ولا تأخذ بعين الاعتبار تاريخ الاستحقاق الفعلي حسبما تظهره الوقائع التاريخية للاحتفاظ بالودائع من قبل المجموعة. المبالغ الموضحة في الجدول هي التدفقات النقدية التعاقدية غير المخصومة، حيث يدير البنك مخاطر السيولة المحتملة بناء على التدفقات النقدية المتوقعة غير المخصومة.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)

للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2016 و 2015

31 - مخاطر السيولة (تتمة)

أ. فيما يلي محفظة استحقاق المطلوبات غير المخصومة (تتمة)

2016 بآلاف الريالات السعودية	خلال 3 شهور	12-3 شهر	5-1 سنوات	أكثر من 5 سنوات	بدون تاريخ استحقاق محدد	الإجمالي
الموجودات						
نقدية وأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي	13,057,682	-	-	-	8,204,495	21,262,177
نقدية بالصندوق	4,307,682	-	-	-	-	4,307,682
أرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي	8,750,000	-	-	-	8,204,495	16,954,495
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	4,182,155	385,000	-	-	-	4,567,155
الحسابات الجارية	1,215,027	-	-	-	-	1,215,027
إيداعات اسواق المال	2,967,128	385,000	-	-	-	3,352,128
القيمة العادلة الإيجابية للمشتقات	113,257	16,958	39,299	19,781	-	189,295
استثمارات، صافي	8,466,578	3,167,390	13,475,462	17,623,377	2,424,574	45,157,381
المتاحة للبيع	689,234	1,031,499	6,258,314	5,610,366	2,424,574	16,013,987
مقتناة حتى تاريخ الاستحقاق	32	1,466	-	-	-	1,498
أخرى مقتناة بالتكلفة المطفأة بالصافي	7,777,312	2,134,425	7,217,148	12,013,011	-	29,141,896
استثمارات في شركات الزميلة	-	-	-	-	548,594	548,594
قروض وسلف، صافي	41,232,437	23,694,432	40,561,793	37,420,705	-	142,909,367
حساب جاري مدين	9,246,602	-	-	-	-	9,246,602
بطاقات ائتمان	744,747	-	-	-	-	744,747
قروض شخصية	210,797	524,858	20,459,177	16,650,384	-	37,845,216
قروض تجارية	30,882,402	23,135,545	20,095,963	20,770,321	-	94,884,231
أخرى	147,889	34,029	6,653	-	-	188,571
عقارات أخرى	-	-	-	-	245,017	245,017
ممتلكات ومعدات، صافي	-	-	-	-	1,862,349	1,862,349
موجودات أخرى	293,437	-	-	-	584,229	877,666
مدينون واخرى	293,437	-	-	-	584,229	877,666
إجمالي الموجودات	67,345,546	27,263,780	54,076,554	55,063,863	13,869,258	217,619,001

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)

للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2016 و 2015

31 - مخاطر السيولة (تتمة)

أ. فيما يلي محفظة استحقاق المطلوبات غير المخصومة (تتمة)

2016 بآلاف الريالات السعودية	خلال 3 أشهر	3-12 شهر	1-5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	غير مرتبطة بعمولة خاصة	الإجمالي
المطلوبات وحقوق المساهمين						
أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	8,529,788	306,925	-	-	-	8,836,713
الحسابات الجارية	1,038,289	-	-	-	-	1,038,289
ودائع اسواق المال	7,491,499	306,925	-	-	-	7,798,424
القيمة العادلة السلبية للمشتقات	93,081	17,134	11,580	16,843	-	138,638
ودائع العملاء	142,706,481	13,932,938	43,930	-	-	156,683,349
تحت الطلب	77,846,981	-	-	-	-	77,846,981
ادخار	324,982	-	-	-	-	324,982
لأجل	53,834,590	13,932,938	43,930	-	-	67,811,458
أخرى	10,699,928	-	-	-	-	10,699,928
سندات دين مصدرة	-	-	4,015,672	4,002,701	-	8,018,373
مطلوبات أخرى	-	-	-	-	6,168,867	6,168,867
مدينون وأخرى	-	-	-	-	6,168,867	6,168,867
حقوق المساهمين	-	-	-	-	37,773,061	37,773,061
إجمالي المطلوبات وحقوق المساهمين	151,329,350	14,256,997	4,071,182	4,019,544	43,941,928	217,619,001

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)

للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2016 و 2015

31 - مخاطر السيولة (تتمة)

أ. فيما يلي محفظة استحقاق المطلوبات غير المخصومة (تتمة)

2015 بآلاف الريالات السعودية	خلال 3 شهور	3-12 شهر	1-5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	بدون تاريخ استحقاق محدد	الإجمالي
الموجودات						
نقدية وأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي	11,772,351	-	-	-	8,797,578	20,569,929
نقدية بالصندوق	4,062,756	-	-	-	-	4,062,756
أرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي	7,709,595	-	-	-	8,797,578	16,507,173
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	9,269,501	-	-	-	-	9,269,501
حسابات جارية	5,015,689	-	-	-	-	5,015,689
إيداعات اسواق المال	4,253,812	-	-	-	-	4,253,812
القيمة العادلة الإيجابية للمشتقات	131,714	9,490	44,850	11,485	-	197,539
استثمارات، صافي	8,552,526	8,929,526	11,996,146	12,534,330	2,752,876	44,765,404
المتاحة للبيع	811,293	903,386	5,834,400	5,420,510	2,752,876	15,722,465
مقتناة حتى تاريخ الاستحقاق	15,795	27,682	1,399	-	-	44,876
أخرى مقتناة بالتكلفة المطفأة	7,725,438	7,998,458	6,160,347	7,113,820	-	28,998,063
استثمارات في شركات الزميلة	-	-	-	-	525,131	525,131
قروض وسلف، صافي	40,968,509	25,476,159	43,713,260	34,908,263	-	145,066,191
حساب جاري مدين	10,007,285	-	-	-	-	10,007,285
بطاقات ائتمان	810,932	-	-	-	-	810,932
قروض شخصية	81,698	575,263	21,603,536	15,516,247	-	37,776,744
قروض تجارية	29,752,123	24,017,996	22,098,373	19,392,016	-	95,260,508
أخرى	316,471	882,900	11,351	-	-	1,210,722
عقارات أخرى	-	-	-	-	258,411	258,411
ممتلكات ومعدات، صافي	-	-	-	-	1,894,701	1,894,701
موجودات أخرى	254,250	-	-	-	514,818	769,068
مدينون واخرى	254,250	-	-	-	514,818	769,068
إجمالي الموجودات	70,948,851	34,415,175	55,754,256	47,454,078	14,743,515	223,315,875

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)

للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2016 و 2015

31 - مخاطر السيولة (تتمة)

أ. فيما يلي محفظة استحقاق المطلوبات غير المخصومة (تتمة)

2015 بآلاف الريالات السعودية	خلال 3 أشهر	3-12 شهر	1- 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	غير مرتبطة بعمولة خاصة	الإجمالي
المطلوبات وحقوق المساهمين						
أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	4,499,693	-	-	-	-	4,499,693
حسابات جارية	607,043	-	-	-	-	607,043
ودائع اسواق المال	3,892,650	-	-	-	-	3,892,650
القيمة العادلة السلبية للمشتقات	149,688	10,258	20,728	6,455	-	187,129
ودائع العملاء	154,541,199	13,160,599	150,335	-	-	167,852,133
تحت الطلب	72,139,543	-	-	-	-	72,139,543
ادخار	333,618	-	-	-	-	333,618
لأجل	72,377,720	13,160,599	150,335	-	-	85,688,654
أخرى	9,690,318	-	-	-	-	9,690,318
سندات دين مصدرة	-	-	4,009,762	4,001,551	-	8,011,313
مطلوبات أخرى	-	-	-	-	6,220,495	6,220,495
دائنون واخرى	-	-	-	-	6,220,495	6,220,495
حقوق المساهمين	-	-	-	-	36,545,112	36,545,112
إجمالي المطلوبات وحقوق المساهمين	159,190,580	13,170,857	4,180,825	4,008,006	42,765,607	223,315,875

تشتمل الموجودات المتوفرة للوفاء بكافة الالتزامات وتغطية التزامات القروض القائمة من النقدية، والأرصدة مع مؤسسة النقد السعودي، والبنود تحت التحصيل، والقروض والسلف الممنوحة للبنوك، والقروض والسلف الممنوحة للعملاء. وقد تم بيان اجمالي تواريخ استحقاق التعهدات والالتزامات المحتملة في الإيضاح رقم (19 ج- 1).

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)

للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2016 و 2015

32 - القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية

تستخدم المجموعة المستويات التالية عند تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية والافصاح عنها :

- المستوى الأول: الأسعار المتداولة في الاسواق المالية النشطة لنفس الأداة (بدون تعديل).
- المستوى الثاني: الأسعار المتداولة في الاسواق النشطة للموجودات والمطلوبات المشابهة أو طرق تقييم اخرى يتم تحديد جميع مدخلاتها الهامة وفق بيانات السوق القابلة للملاحظة.
- المستوى الثالث: طرق تقييم لم تحدد أي من مدخلاتها الهامة وفق بيانات السوق القابلة للملاحظة.

هيكل تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية:

2016 بآلاف الريالات السعودية	المستوى الأول	المستوى الثاني	المستوى الثالث	الإجمالي
موجودات مالية تم قياسها بالقيمة العادلة				
استثمارات متاحة للبيع	15,478,675	268,663	266,649	16,013,987
القيمة العادلة الايجابية للمشتقات المالية	-	189,295	-	189,295
موجودات مالية لم يتم قياسها بالقيمة العادلة				
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الاخرى	-	4,567,155	-	4,567,155
استثمارات مقتناة حتى تاريخ الاستحقاق	-	1,513	-	1,513
استثمارات أخرى مقتناة بالتكلفة المطفأة	-	29,171,710	-	29,171,710
قروض وسلف	-	*146,736,813	-	146,736,813
مطلوبات مالية تم قياسها بالقيمة العادلة				
القيمة العادلة السلبية للمشتقات	-	138,638	-	138,638
مطلوبات مالية لم يتم قياسها بالقيمة العادلة				
أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الاخرى	-	8,836,713	-	8,836,713
ودائع العملاء	-	156,683,349	-	156,683,349
سندات دين مصدره	-	8,018,373	-	8,018,373

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)

للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2016 و 2015

32 - القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية (تتمة)

تستخدم المجموعة المستويات التالية عند تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية والافصاح عنها (تتمة)

2015 بآلاف الريالات السعودية	المستوى الأول	المستوى الثاني	المستوى الثالث	الإجمالي
موجودات مالية تم قياسها بالقيمة العادلة				
الاستثمارات المالية المتاحة للبيع	14,589,396	880,063	253,006	15,722,465
القيمة العادلة الايجابية للمشتقات المالية	-	197,539	-	197,539
موجودات مالية لم يتم قياسها بالقيمة العادلة				
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الاخرى	-	9,269,501	-	9,269,501
استثمارات مقتناة حتى تاريخ الاستحقاق	-	45,304	-	45,304
استثمارات أخرى مقتناة بالتكلفة المطفأة	-	29,208,074	-	29,208,074
قروض وسلف	-	*149,221,355	-	149,221,355
مطلوبات مالية تم قياسها بالقيمة العادلة				
القيمة العادلة السلبية للمشتقات	-	187,129	-	187,129
مطلوبات مالية لم يتم قياسها بالقيمة العادلة				
أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الاخرى	-	4,499,693	-	4,499,693
ودائع العملاء	-	167,852,133	-	167,852,133
سندات دين مصدرة	-	8,011,313	-	8,011,313

*تستخدم الإدارة طريقة التدفقات النقدية المخصومة باستخدام منحنى العائد الحالي معدلاً بهامش مخاطر الائتمان للوصول إلى القيمة العادلة للقروض والسلف. النقدية و الأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي و الأرصدة لدى البنوك و المؤسسات المالية الأخرى بتواريخ استحقاق اقل من 90 يوم و الارصدة المدينة قصيرة الاجل الاخرى يفترض ان لديهم قيمه عادلة تقارب بشكل معقول القيمة الدفترية بسبب طبيعة هذه الحسابات. .

لم يكن هناك تحويل من اولى هياكل ومستويات القيمة العادلة.

على الرغم من أن البنك يثق في ان تقديراته للقيمة العادلة لاستثماراته بالمستوي الثالث دقيقة، إلا أن استخدام طرق تقييم اخرى أو افتراضات قد يؤدي الى قياسات مختلفة للقيمة العادلة. ويتضمن المستوى الثالث استثمارات محلية وخارجية غير متداولة. ويعتمد البنك في تقييمه على قيمة صافي الموجودات بناءا على احدث القوائم المالية المدققة المتاحة للتقييم العادل لتلك الاستثمارات. ومن الطرق الأخرى للتقييم استخدام نماذج التدفقات النقدية المخصومة على اساس التوزيعات المتوقعة للأرباح والتي لا يتوفر عنها معلومات. وبناء على ذلك فإن التأثير المحتمل من استخدام اساليب تقييم معقولة بافتراضات بديلة لا يمكن تحديدها.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)

للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2016 و 2015

32 - القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية (تتمة)

يوضح الجدول التالي تسوية حركة المستوى الثالث:

بآلاف الريالات السعودية	2016	2015
الرصيد الافتتاحي	253,006	147,714
إجمالي الأرباح أو الخسائر		
- مدرجة في قائمة الدخل الموحدة	(252)	(1,955)
- مدرجة ضمن الايرادات الشاملة الاخرى	13,293	6,881
استردادات	-	(934)
مشتريات	602	101,300
الرصيد الختامي	266,649	253,006

القيمة العادلة هي السعر الذي سيتم استلامه من بيع اصل او تحويل التزام من معاملة مرتبة بين متعاملين بالسوق في تاريخ القياس، ويستند قياس القيمة العادلة على فرضية ان بيع الأصل أو تحويل الالتزام سيحدث في:

- السوق الرئيسة للموجودات والمطلوبات، أو
- في السوق الاكثر منفعة لتلك الموجودات و المطلوبات في حالة غياب السوق الرئيسي.

33 - المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

يتعامل البنك، خلال دورة أعماله العادية، مع أطراف ذات علاقة، وتخضع المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة للحدود المنصوص عليها في نظام مراقبة البنوك والتعليمات الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي. كانت الأرصدة الناتجة عن هذه المعاملات في 31 ديسمبر كالآتي :

أ. أعضاء مجلس الإدارة وموظفي الإدارة العليا وكبار المساهمين الآخرين والشركات المنتسبة لهم :

بآلاف الريالات السعودية	2016	2015
قروض وسلف	3,689,358	4,336,236
ودائع العملاء	21,028,373	51,299,804
المشتقات (بالقيمة العادلة)	779	1,876
التعهدات والالتزامات المحتملة (غير قابلة للنقض)	2,445,228	2,458,247
مكافأة نهاية الخدمة للمدراء التنفيذيين	57,289	68,371

يقصد بموظفي الإدارة العليا أولئك الأشخاص - بما في ذلك أي مدير تنفيذي او غير تنفيذي - الذين لديهم السلطة ويتحملون المسؤولية فيما يتعلق بالتخطيط والتوجيه والرقابة والاشراف على أنشطة البنك، بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

يقصد بكبار المساهمين الاخرين أولئك الذين يمتلكون نسبة 5% فأكثر من رأس المال المصدر للبنك.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)

للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2016 و 2015

33 - المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة (تتمة)

ب. صناديق البنك الاستثمارية :

ودائع عملاء	179,000	169,864

ج. فيما يلي تحليلا بالإيرادات والمصاريف المتعلقة بالمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة والمدرجة في هذه القوائم المالية الموحدة:-

بآلاف الريالات السعودية	2016	2015
دخل عمولات خاصة	**121,722**	91,412
مصاريف عمولات خاصة	**695,709**	323,886
أتعاب خدمات بنكية، صافي	**108,663**	156,580
مكافآت ومصاريف أعضاء مجلس الإدارة واللجان المنبثقة منه	**6,240**	4,705
رواتب ومكافآت المدراء التنفيذيين	**67,520**	65,266
مكافأة نهاية الخدمة للمدراء التنفيذيين	**2,646**	4,114
مصاريف أخرى	**23,744**	15,112

34 - كفاية رأس المال

تتركز اهداف المجموعة عند ادارة رأس المال في الالتزام بمتطلبات رأس المال الموضوعة من قبل من مؤسسة النقد العربي السعودي و الحفاظ على مقدرة المجموعة على الاستمرار في العمل و فقا لمبدأ الاستمرارية والحفاظ على وجود رأس مال قوي.

تقوم المجموعة بمراقبة مدى كفاية رأس المال باستخدام المنهجيات والنسب المقررة من قبل لجنة بازل للرقابة المصرفية والتي تبنتها مؤسسة النقد العربي السعودي، بغية الحفاظ على قاعدة رأسمالية قوية لدعم تنمية أعمالها وتلبية متطلبات رأس المال النظامي كما هو محدد من مؤسسة النقد العربي السعودي .

تقوم إدارة المجموعة بشكل دوري بمراجعة رأس المال الاساسي ومستوى الموجودات المرجحة المخاطر لضمان كفاية رأس المال كاف لمواجهة المخاطر الملازمة لأنشطتها التجارية وخطط النمو المستقبلية وعند القيام بهذه التقديرات، تقوم الادارة بمراعاة خطط أعمال المجموعة الى جانب الظروف الاقتصادية التي تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على بيئة العمل.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)

للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2016 و 2015

34 - كفاية رأس المال (تتمة)

تتطلب التعليمات الصادرة من مؤسسة النقد العربي السعودي الاحتفاظ بحد أدنى من راس المال النظامي، وأن تكون نسبة اجمالي راس المال النظامي إلى الموجودات المرجحة للمخاطر عند أو تزيد عن الحد الأدنى المتفق عليه وهي 8 % . قامت مؤسسة النقد العربي السعودي بإصدار إطار عمل وارشادات بشأن تطبيقات إعادة تأهيل للمجموعة (RWA) راس المال التي أوصت بها بازل 3 والتي سرى مفعولها اعتبارا من 1 يناير 2013م، وطبقا لذلك، فقد تم احتساب الموجودات وفق قيم المخاطر ومجموع راس المال والنسب ذات الصلة على أساس موحد للمجموعة كما يلي:

بآلاف الريالات السعودية	2016		2015	
	رأس المال	النسبة %	رأس المال	النسبة %
نسبة كفاية رأس المال الموحدة				
الشريحة الأولى	**37,773,061**	**16.7%**	36,545,112	16.2%
الشريحة الثانية	**5,072,349**		5,072,349	
الشريحة الأولى + الشريحة الثانية	**42,845,410**	**18.9%**	41,617,461	18.4%

بآلاف الريالات السعودية	2016	2015
الموجودات المرجحة للمخاطر		
الموجودات المرجحة لمخاطر الائتمان	**211,833,031**	211,467,649
الموجودات المرجحة للمخاطر التشغيلية	**13,889,563**	13,509,713
الموجودات المرجحة لمخاطر السوق	**495,050**	1,034,413
إجمالي الركيزة الأولى للموجودات المرجحة المخاطر	**226,217,644**	226,011,775

35 - برنامج الادخار الاستثماري للموظفين

تقدم المجموعة بتقديم برنامج الادخار الاستثماري للموظفين. بموجب شروط هذا البرنامج، يمكن للموظف المشارك في هذا البرنامج دفع الاشتراك الشهري عن طريق قيام البنك باستقطاع نسب محددة، بحد أقصى 15% من راتبه الأساسي، ويقوم البنك بالمساهمة شهرياً بنسب مئوية محددة سلفاً حسب سنوات خدمة الموظف (وقد تصل إلى 6%) من الراتب الأساسي بحدٍ أقصى، ويتم استثمار تلك المبالغ المحصلة لصالح الموظف في صناديق البنك الاستثمارية المتاحة حالياً.

يتم قيد تكاليف هذا البرنامج على قائمة الدخل الموحدة على مدى فترة البرنامج.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)

للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2016 و 2015

36 - خدمات إدارة الاستثمار

تقدم المجموعة خدمات استثمارية لعملائها من خلال شركتها التابعة (شركة الرياض المالية) والتي تشمل إدارة بعض الصناديق الاستثمارية، ويبلغ إجمالي موجودات هذه الصناديق 17.0 مليار ريال سعودي (2015: 26.1 مليار ريال سعودي).

ويتضمن إجمالي الموجودات المدارة 5.8 مليار ريال سعودي (2015: 6.8 مليار ريال سعودي)، يتم إدارتها طبقاً لمبدأ تجنب العمولات.

37 - المعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة وغير سارية المفعول بعد

لقد اختارت المجموعة عدم تبني المعايير الجديدة المذكورة أدناة الصادرة و غير السارية المفعول بعد للفترات المالية التي تبدأ في او بعد 1 يناير 2017 والمجموعة حاليا تقييم اثر هذه المعايير.

فيما يلي ملخص بالمعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والتعديلات عليها التي سرى مفعولها على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد يناير 2017

التعديل والتفسير	ملخص المتطلبات	يسري على الفترات السنوية التي تبدأ في
المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9	الأدوات المالية	1 يناير 2018م
المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 15	ايرادات من العقود مع العملاء	1 يناير 2018م
التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 7	المبادرة والافصاح	1 يناير 2017م
التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 2	تصنيف وقياس معاملات الدفعات المحسوبة على اساس الاسهم	1 يناير 2018م
معيار التقرير المالي الدولي 16	عقود الإيجار	1 يناير 2019م

38 - أرقام المقارنة

أعيد تصنيف بعض أرقام المقارنة للسنة السابقة كي تتماشى مع تصنيفات السنة الحالية.

39 - موافقة مجلس الإدارة

اعتمدت هذه القوائم المالية الموحدة من قبل مجلس الإدارة بتاريخ 15 جمادي الأول 1438ه (الموافق 12 فبراير 2017).

الإدارة العامة،
الإدارات الإقليمية والفروع الدولية

الإدارة العامة

8934 طريق الملك عبدالعزيز - المربع - وحدة رقم 1 - الرياض 12631 - 3295 المملكة العربية السعودية
هاتف: 3030 - 401 (011)، فاكس: 0090 - 404 (011)
موقعنا على الإنترنت: www.riyadbank.com

الإدارات الإقليمية

المنطقة الوسطى
شارع الملك فيصل
ص.ب 229 - الرياض 11411
هاتف: 4113333 (011)
فاكس: 4112962 (011)

المنطقة الشرقية
شارع الملك سعود
ص.ب 274 - الدمام 31411
هاتف: 833-5733 (013)
فاكس: 832-6559 (013)

المنطقة الغربية
شارع الستين
ص.ب 9324 - جدة 21413
هاتف: 651-3333 (012)
فاكس: 651-2866 (012)

الفروع الدولية

لندن
بنك الرياض فرع لندن
دار بنك الرياض
B17 شارع كورزون
لندن W1J 5HX
هاتف: 783-09000 (20)
فاكس: 749-31668 (20)
Swift: RIBLGB2L

هيوستن
بنك الرياض / وكالة هيوستن
440 شارع لويزيانا سويت 1050
هيوستن تكساس U.S.A 77002
هاتف: 331-2001 (713)
فاكس إدارة العمليات:
331-2043 (713)
فاكس الإئتمان/التسويق:
331-2045 (713)

سنغافورة
بنك الرياض/ المكتب التمثيلي
3 شارع فيليب 3-12
رويال جروب بيلدنج
سنغافورة 048693
هاتف: 6536-4492 (65)
فاكس: 6536-4493 (65)

المدراء الإقليميون

ابراهيم فايز الشهري
المدير الإقليمي للمنطقة الشرقية

ياسر عبدالرحمن البابطين
المدير الإقليمي للمنطقة الوسطى

نايف منصور شلبي
المدير الإقليمي للمنطقة الغربية